جامعة سعد دحلب بالبليدة

كـلية الآداب والعلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص : الديموغرافيا

قياس التنمية البشرية

مفاهيم ومؤشرات القياس

من طرف:

خالدي عبد الكامل

أمام اللجنــة المشكلة من :

درواش رابـــح	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة	رئيســـــــا
سعـدي رابـــح	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليـــدة	مشرفا ومقررا
بدروني محمـد	أستاذ محاضر أ ، جامعة البليـــدة	عضـــوا مناقشا
قواوسي عـــلي	أستاذ محاضر أ ، جامعة باتنـــــة	مساعد مشرف
دردیش أحمـد	أستاذ محاضر (ب) ، جامعة البليـدة	عضـــوا مناقشا

البليدة، ماي 2012

شكر

أحمد **الله** عز وجل الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا العمل

ثم أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل .

والشكر الجزيل للأساتذة الكرام وعلى رأسهم الأستاذ قواوسي علي والأستاذ سعدي رابح

الذين لم يبخلوا علينا بالتوجيهات والنصائح وتابعا الإشراف علينا.

والأساتذة الذين قاموا بتدريسنا والطاقم الإداري لقسم علم الاجتماع والديمغرافيا .

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
1	المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية البشرية	65
2	حساب أدلة التنمية البشرية	79
3	الهرم السكاني لسنوات (1966-1977)	84
4	الهرم السكاني لسنوات (1987-1998)	85
5	تطور زيادة سكان الجزائر	87
6	هرم سكان كوريا الجنوبية لسنة 2000	115
7	هرم سكان كوريا الجنوبية لسنة 2000	116
8	الصادرات العالية التقنية لعينة من الدول الآسيوية	133
9	هيكل القيمة المضافة القطاعية للصناعات التحويلية الكورية خلال الفترة (1963-2004)	136
10	اتجاهات دليل التنمية البشرية (IDH)	143
11	الأجل المتوقع لدى الولادة	144
12	معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين من العمر15سنة فما فوق	145
13	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والعالي	147
14	الناتج المحلي الإجمالي للفرد	148
15	تطور معدل البطالة للفترة (2002 - 2008)	149
16	معدل وفيات الرضع لكل 1000مولود حي للفترة (2002 - 2008)	150
17	نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية للفترة (2002-2008)	151
18	معدل النمو لسكان لسنوات (1950- 2005)	153
19	الإنفاق على البحث والتطوير للفترة (2001-2007)	155
20	مستخدمو الإنترنيت (لكل 100شخص) للفترة (2002 - 2009)	156

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
1	تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين	54
2	أعمدة الهدف لحساب مؤشر التنمية البشرية	72
3	مؤشرات النمو السكاني بالجزائر للفترة (1990 -2009)	83
4	عدد السكان والقوة العاملة وفئة السكان خارج قوة العمل ومؤشر الإعالة للجزائر للفترة (1990—2009)	88
5	دليل التنمية البشرية للجزائر والمؤشرات المكونة له خلال الفترة (1995-2009)	91
6	معدل الأمية في الجزائر (1987-1996)	94
7	معدل التمدرس (6-15 سنة) خلال (1966-1987)	94
8	المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة للجزائر وفقا للفترة (87-94 و 95-2000 و 2000-2004)	95
9	تطور معدلات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة (1967-1990)	98
10	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (1993-1999)	105
11	نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2002_2008)	105
12	معدل التضخم لسنوات (1990-2009)	106
13	بعض الملامح الأساسية للتعليم لبعض دولالبحر الأبيض المتوسط	107
14	الهياكل المنجزة في قطاع الصحة (1973_1998)	108
15	تطور نفقات قطاعي التعليم و الصحة خلال الفترة(1994-1999)	108
16	عدد المؤسسات العمومية المنحلة من 1996 – 1998	109

17 معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني
لسنوات (1974 – 1999) 109
18 ارتفاع أسعار المواد الغذائية من 1993 إلى 1997 110
19 مؤشرات النمو السكاني لكوريا الجنوبية
لسنوات (1955 – 2000) 114
20 عدد السكان والقوة العاملة وفئة السكان خارج قوة العمل
ومؤشر الإعالة لكوريا الجنوبية للفترة (1998-2005) 117
21 نسب الحضر من إجمالي السكان لسنوات (1975-2009).....117
22 أمل الحياة للفترة (1960- 2009) 119
23 تطور مجموع نسب الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي
لسنوات (1995-2008) 122
24 دليل التعليم للتنمية البشرية لسنوات (1995 – 2008) 122
25 المشتركين في خدمة الانترنت لبعض الدول لكل 100أسرة 123
26 دليل التنمية البشرية لكوريا الجنوبية
خلال الفترة (1995_2009) 124
27 البطالة في كوريا الجنوبية خلال(1990-2009) 126
28 متوسط عمال مجمع سامسونغ خلال (1953– 1986) 127
29 أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية
كوريا الجنوبية خلال السنوات (1970 -2003) 129
30 نسبة صادرات كوريا الجنوبية للفترة(1970 – 2004) 132
31 التنافسية العالمية (دول شبه صناعية ونامية متميزة بنجاحها الاقتصادي)
خلال عشر سنوات (1994-2005) 133
32 الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة
في هيكل الصناعات التحويلية لسنوات (1971 -1980) 135
33 الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة
في هيكل الصناعات التحويلية بين (1980-1999) 138
34 أكبر 10منتجات من قيمة الصادرات الكورية
لسنوات (1980-1990-2003) 139

الفهرس

شكر
قائمة الجداول والأشكال
الفهرس
مقدمة 10
الإشكالية 12
فرضيات الدراسة 13
أهمية الدراسة 14
أهداف الدارسة 14
دوافع اختيار الموضوع 14
الدراسات السابقة 15
المنهج المستعمل في الدراسة 15
1 النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية 17
1.1 مفاهيم حول النمو الاقتصادي 18
1.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي 18
2.1.1 تعريف النمو الاقتصادي 20
3.1.1 أنواع النمو الاقتصادي 22
2.1 قيا س النمو الاقتصادي 23
1.2.1 قياس النمو عند "هارود – دومار" 24
2.2.1 قياس النمو بمعـــادلة سنجر 25
3.2.1 مراحل رستو للنمو الاقتصادي 26
3.1 الأسباب المؤدية إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي 29
1.3.1 التعليـــم 29
2.3.1 الصحـــة 29
3.3.1 الموارد الطبيعية 30
4.3.1 التكنولوجيا 30
4.1 التنمية الاقتصادية 32
1.4.1 مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية 32
2.4.1 تعريف التنمية الاقتصادية 32
3.4.1 مؤشرات التنمية الاقتصادية 37

1.3.4.1 مؤشرات الدخل 37
2.3.4.1 المؤشرات الاجتماعية 39
3.3.4.1 المؤشرات الهيكلية 41
5.1 أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية 42
1.5.1 أهداف التنمية الاقتصادية 43
2.5.1 عقبات التنمية الاقتصادية 43
1.2.5.1 عقبات من الناحية الاقتصادية 44
2.2.5.1 عقبات من الناحية الاجتماعية والسياسية 44
3.2.5.1 عقبات من الناحية التكنولوجية 45
خلاصة الفصل 46
2. مفاهيم حول التنمية البشرية ومؤشراتها وقياسها 47
1.2 ماهية التنميــة البشريــة 48
1.1.2 المنظور التقليدي للتنمية البشرية 49
2.1.2 المنظور الحديث للتنميةالبشرية 49
3.1.2 تعريف التنمية البشرية 50
4.1.2 التطور التاريخي لمضامين التنمية البشرية 51
2.2 مؤشرات التنمية البشرية 55
1.2.2 خصائص المؤشرات 56
2.2.2 المؤشرات الاقتصادية 57
3.2.2 المؤشرات الاجتماعية 58
4.2.2 المؤشرات البشرية 59
5.2.2 أبعــاد التنمية البشرية 60
6.2.2 التنمية البشرية والنمو الاقتصادي 62
7.2.2 المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية البشرية (مقياس الناتج القومي الإجمالي) ... 63
3.2 دليل التنمية البشريةIDH 65
1.3.2 عناصر دليل التنمية البشرية 66
1.1.3.2 الصحة 66
2.1.3.2 التعليم 67
3.1.3.2 الدخــل 68
2.3.2 مستويات قياس التنمية البشرية 69
4.2 قياس دليل التنمية البشرية(IDH) 69
1.4.2 الأجل المتوقع للحياة عند الولادة 69
2.4.2 مستوى التعليم 70
3.4.2 مستوى الدخل 70
4.4.2 خطوات حساب مؤشر دليل التنمية البشرية(IDH) 70
5.4.2 خطوات حساب دليل التنمية البشرية للجزائر 73
6.4.2 الانتقادات الموجهة للدليل 75

خلاصة الفصل 80
3 واقع التنمية البشرية في الجزائر 81
1.3 الوضعية الديموغرافية في الجزائر 82
1.1.3 النمو الديموغرافي في الجزائر 82
2.1.3 الهرم السكاني للجزائر 83
3.1.3 الزيادة السكانية في الجزائر 86
4.1.3 نسبـــة الإعـــالة 87
2.3 تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المشكلة له للجزائر للفترة 95-2009 88
1.2.3 مراحل التعليم في الجزائر 92
2.2.3 الناتج القومي أو المحلي الإجمالي في الجزائر 94
3.3 لمحة عن مسيرة الاقتصاد الجزائري بعد 1962 96
1.3.3 برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على التنمية البشرية 99
2.3.3 سياسة التعديل أو التكيف الهيكلي 100
4.3 إجراءات برامج التكييف وإعادة الهيكلة 101
1.4.3 النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية 104
1.1.4.3 البطـــالة 104
2.1.4.3 التضخم والفقر 106
3.1.4.3 التعليم والتدريب 106
4.1.4.3 الصحة 107
2.4.3 حل العديد من المؤسسات الاقتصادية 108
3.4.3 انخفاض القدرة الشرائية 109
4.4.3 الإصلاحات البديلة 110
خلاصة الفصل 112
4. واقع التنمية في كوريا الجنوبية 113
1.4 الوضعية الديموغرافية لكوريا الجنوبية 114
1.1.4 النمو الديموغرافي لكوريا الجنوبية 114
2.1.4 تطور سكان كوريا الجنوبية 115
3.1.4 توجهات الإعالة 116
4.1.4 تحضر كوريا الجنوبية 117
5.1.4 الصحة في كوريا الجنوبية 118
1.5.1.4 الأجل المتوقع عند الميلاد 118
2.4 التعليم في كوريا الجنوبية 119
1.2.4 نظام المدارس في كوريا الجنوبية 119
2.2.4 الأمية في كوريا الجنوبية 121
3.2.4 استخدام الانترنت 122
3.4 التنمية البشرية في كوريا الجنوبية 123
1.3.4 مصادر التنمية البشرية في كوريا الجنوبية 125

2.3.4 البطالة في كوريا الجنوبية.....126
4.4 كوريا الجنوبية قبل المباشرة في التنمية الاقتصادية.....127
1.4.4 إستراتيجية التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية.....129
1.1.4.4 مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات (1953-1965)...130
2.1.4.4 مرحلة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير (1966-1972) 131
3.1.4.4 مرحلة الصناعات الثقيلة والبتر وكيماويات (1973-1979).....134
4.1.4.4 مرحلة إعادة هيكلة الصناعة (1980-1996) 136
2.4.4 الاستثمارات الأجنبية 139
خلاصة الفصل 141
5 تحليل النتائج ومقارنتها 142
1.5 دليل التنمية البشرية(IDH) 143
1.1.5 الأجل المتوقع عند الولادة 144
2.1.5 معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين من العمر 15سنة فما فوق 145
3.1.5 مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والعالي 146
4.1.5 الناتج المحلي الإجمالي للفرد.....147
2.5 بعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية.....148
1.2.5 البطالة.....148
2.2.5 معدل وفيات الأطفال الرضع 150
3.2.5 نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية 151
4.2.5 الزيادة السكانية 152
4.2.5 الإنفاق على البحث والتطوير العلمي 154
5.2.5 مستخدمو الإنترنت 155
3.5 الأسباب المؤدية إلى نجاح التنمية لكوريا الجنوبية.....156
4.5 سبب ضعف سياسة التنمية في الجزائر 159
خلاصة الفصل 160
الخاتمة العامة.....161
قائمة المراجع.....164
الملاحق 171

مـقـدمــة :

إن المتتبع لتطورات العالم والتقلبات الاقتصادية وموازين القوة يجعلنا نركز جل اهتمامنا على موضوع الساعة ألا وهو موضوع التنمية البشرية، حيث نجده أكثر الموضوعات تناولا في مخابر البحوث ومراكز الدراسات و الندوات والملتقيات الوطنية والدولية وفي جدول أعمال الدول والحكومات خلال العقود السابقة.

قد أصبح العنصر البشري كمحور تدور حوله جهود التنمية ولا تصح إلا بمشاركته، فالموضوع قديما قدم الفكر الإنساني، فقد تضمن الفكر التنموي إشارات حول علاقة الإنسان بالتنمية في كتب المفكرين الأوائل الذين سجلوا بصماتهم في هذا الميدان، غير أن الاهتمام بالإنسان تصاعد في أواخر عقد الخمسينيات وبداية عقد الستينيات في سياق الحديث عن الاستثمار البشري، (البحث في مفهوم رأس المال البشري لشولتز.....) وقد أخذ الاهتمام بهذا المفهوم عدة أبعاد منها "إعادة توزيع عوائد النمو"، و"إشباع الحاجات الأساسية"، و "مفهوم الاعتماد على الذات"، وهي كلها مفاهيم أو مصطلحات من قبيل رد الاعتبار إلى العنصر البشري، في إطار السعي لتحقيق التنمية وإعادة التأكيد على أن الإنسان هو الوسيلة والغاية في نفس الوقت لعملية التنمية هذا في سياقه الأول.

وفي سياق آخر، تهدف التنمية البشرية، إلى تعميق القناعة بين راسمي السياسات وصناع القرار حول وجوب التفريق بين (التنمية البشرية) كمشروع متكامل للنهوض بالمجتمعات وبين(النمو الاقتصادي) المعني بزيادة الدخل وتحقيق الفائض الاقتصادي دون تفكير في كيفية توزيعه. إن توزيع الدخل هو بدون شك أحد الأبعاد الأساسية للتنمية، إلا أنه من الخطأ التركيز على هذا الهدف المحدد دون غيره وإغفال بقية الأهداف والمرامي الأخرى لعملية التنمية، فذلك مظهر من مظاهر التنمية الناقصة.

وطالما أن البشر هم الهدف والغاية الأولى للتنمية في أي بلد كان، ولا يستحق أي عمل اسم التنمية إن لم يكن لخدمتهم و تطوير حياتهم و تحسين مستوى معيشتهم و الاستجابة لمتطلباتهم المادية و الروحية و تحقيقها، وفي الوقت ذاته هم العامل الحاسم في أي تنمية مهما كان شكلها و مضمونها، و لا يمكن إنجاح خطط التنمية بدونهم، ولاشك أن العلاقة جدلية بين الإنسان و التنمية ،و التأثير متبادل بينهما و شامل و عميق و لا يمكن معالجة جانب واحد من هذه العلاقة

دون معالجة الجانب الأخر. لذا انصب التحليل في كل الدراسات المتعاقبة إلى التركيز على أهمية أن يحض موضوع التنمية البشرية بعناية قصوى في كل عملية تنمية.

أصبح مصطلح التنمية البشرية الكلمة الفاصلة في الخطاب الاقتصادي والسياسي على المستوى الدولي كله ،وخاصة منذ عقد التسعينات ، كما لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتقاريره السنوية في توفير مرجعية لمفهوم التنمية البشرية وقياسها من خلال نشر تقاريره السنوية العالمية أو الدولية وترسيخ هذا المصطلح.

وحيث وجدنا في بعض الدول النامية ومن خلال الاطلاع على تجربتها التنموية مثل كوريا الجنوبية و التي كانت شبيهة بالجزائر من حيث الظروف الاقتصادية و الاجتماعية وأقل منها من حيث الموارد الطبيعية ولكنها اتخذت قرارات إستراتجية كبرى تقوم على رفض الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقرا، حيث لم يزد متوسط نصيب الفرد من الدخل عن 87 دولارا أمريكيا عام 1962، لكنها استطاعت تحقيق التنمية بنجاح اعتمادا على اقتصاد السوق، ولم تكن المشكلة في اختيار نظام اقتصادي معين، وإنما في كيفية تطبيقيه، وفي أسرع وقت ممكن.

رغم أن كوريا الجنوبية التي عرفت في الماضي بأنها واحدة من أكثر المجتمعات الزراعية الفقيرة، عملت على تنفيذ تنمية منذ أوائل عام 1962، وفي أقل من ثلاثة عقود استطاعت كوريا الجنوبية تحقيق ما يسمى بـ " المعجزة الاقتصادية " ، هذه المعجزة وما تبعها من خطوات شاقة كانت بمثابة نقطة تحول في التاريخ الكوري الحديث.

ولعلنا وجدنا أن المعرفة العلمية والفهم العميق للتجربة الكورية سيساعد على تعزيز القدرات لحل المشكلات التنموية في الجزائر.

الإشكالية:

يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة هامة لتحقيق التنمية البشرية لكن هذه الأخيرة لا تعتمد فقط على النمو الاقتصادي و مستويات الدخل الوطني، إن النمو الاقتصادي هو ظاهرة كمية يمكن قياسها في حين أن التنمية البشرية ظاهرة كيفية يصعب قياسها.

وضع برنامج الأمم المتحدة للتنمية مؤشرا مركبا سنة 1990 هو دليل التنمية البشرية. يسعى إلى إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية ويسمح بترتيب البلدان وفقا لثلاثة أجزاء متساوية النصيب: الاقتصاد من خلال الناتج المحلي الإجمالي للفرد، و الصحة من خلال الأجل المتوقع للحياة، والتعليم من خلال معدل معرفة القراءة و الكتابة للبالغين ومعدلات الالتحاق بالمدارس عند الشباب، و قد أدى هذا الإجراء لتغيير تصنيف بلدان العالم.

يركز دليل التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد قابلة للقياس، يظهر بوضوح الفوارق بين الدخل ورفاهية الإنسان من خلال قياس معدل الانجازات في مجالات الصحة، التعليم و الدخل، ويعطي صورة عن وضع التنمية في بلد أكثر اكتمالا من تلك التي يعطيها الدخل وحده.

و مع ذلك يبقى هذا المؤشر أيضا موضوع نقد لأسباب أهمها أن :

ثلاث مؤشرات فقط ليست كافية للتعبير عن التنمية البشرية، لا شيء يبرر اختيار الأجل المتوقع للحياة و التعليم و مستويات المعيشة لقياس التنمية البشرية بدلا من احترام حقوق الإنسان أو الحريات السياسية بالإضافة إلى إن هذا المؤشر يعتمد على معدل وطني يخفي التفاوت الكبير الذي يمكن أن يكون بين الجنسين أو بين المناطق أو بين الفئات الاجتماعية.

و على الرغم من أن دليل التنمية البشرية يمثل نقطة انطلاق مفيدة يبقى هذا الدليل مقياسا غير شامل إذ انه لا يحتوي على نواحي هامة للتنمية البشرية خاصة القدرة على المشاركة في القرارات التي تؤثر في حياة الفرد و كذا الحصول على احترام الآخرين في المجتمع.

لذلك كان لابد من أدلة مكملة لدليل التنمية البشرية نجد منها : دليل التنمية المتعلق بالنوع ودليل الفقر البشري.

و هكذا يمكن طرح الأسئلة المكونة للإشكالية :

*ما هي طبيعة العلاقة بين التنمية البشرية والاقتصادية والنمو الاقتصادي؟

*لماذا ننظر إلى بديل لمقياس نمو الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي؟

*ما هي الأبعاد المشكلة لهذا الدليل ؟ هل يكفي لقياس التنمية البشرية ؟

* ما هي المفارقة بين دول تستطيع النهوض بالتنمية على أساس ما تمتلكه من مؤهلات والعكس بالنسبة لدول استطاعت تحقيق مستويات جد عالية في التنمية رغم افتقارها لهذه المؤهلات والموارد ؟

- كيف استطاعت كوريا الجنوبية ذات الموارد الطبيعية المحدودة التحول من ثالث أفقر دولة في آسيا إلى ثالث دولة صناعية فيها بعد اليابان والصين، وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم؟.
- ما هو سبب ضعف التنمية بالجزائر رغم أنها كانت السباقة لوضع مخططات تنموية منذ سنة 1962وذلك بتشييد العديد من المصانع الضخمة مركب الحجار مصنع رويبة لتجميع قطع الغيار؟.
- إن الانشغال أو التساؤل الرئيسي الذي تتناوله هذه الدراسة هو، أي دور يمكن أن تقدمه التنمية الاقتصادية للتنمية البشرية؟وماذا يمكن أن تستفيد التنمية الاقتصادية من تحقيق التنمية البشرية في أي بلد ؟ وفي الجزائر على وجه الخصوص؟
- ما هو الطريق أمام الجزائر لنهوض بتنمية بشرية جادة ؟

فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات هي :

- دليل التنمية البشرية هو البديل للمقياس التقليدي (النمو الاقتصادي) في قياس مستويات التنمية.
- يسمح دليل التنمية البشرية بتوضيح فوارق مستوى التنمية عموما.
- ارتفاع متوسط دخل الفرد في بلد ما لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى التنمية البشرية.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في مراجعة خطوات السير بالتنمية في المخططات التنموية السائدة وتطبيقاتها لتصحيح الأخطاء التي وصلت إليها في محاولات تطوير وتقدم الاقتصاد الجزائري، ولعل النقطة الأهم هي التركيز على التنمية التي تبدأ بالبشر وللبشر، وذلك بتكوين قدراتهم وحسن توظيفها وعدم تهميشها وحرية استخدام هذه القدرات.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الجوانب التالية :

1-أهمية العنصر البشري في عملية التنمية البشرية .

2-تأكيد أهمية النمو الاقتصادي لاستدامة التنمية البشرية .

3-وضع استراتيجية تنموية وتطليق الريع البترولي.

4- البحث في مصادر التمويل للتنمية البشرية سواء الداخلية منها والخارجية.

دوافع اختيار الموضوع:

إن دوافع هذه الدراسة عديدة وكان الدافع الرئيسي الذي جعلني أختار هذا الموضوع ودراسته هو تقديم دراسة لمفهوم التنمية البشرية وتشابكاتها مع التنمية الاقتصادية ،والشيء الذي دفعني اكثر هو تأخر التنمية بالجزائر رغم الجهود التي يقوم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر والتي يحاول من خلال التقارير التي يقدمها إلى تقديم صورة عن واقع التنمية البشرية في الجزائر.

إلا أنها تبقى في تقديري غير قادرة على تشخيص حقيقي لهذا الواقع و يقتضي الأمر دراسات أكثر عمقا وتحليلا في المجتمع الجزائري لأن الجزائر بلد غني بكفاءته التي تستطيع النهوض بالتنمية البشرية إلى مستويات عالية جدا.

الدراسات السابقة:

إن المتتبع للتقارير والدوريات التي ينشرها كل سنة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التابع لهيئة للأمم المتحدة والتي بدأ في نشرها منذ عام 1990 تشكل المراجع الأساسية لكل الدراسات التي تناولت بالتحليل موضوع التنمية البشرية في أحد جوانبه، بدءا من التقرير الأول لعام 1990 الذي تناول"مفهوم وقياس التنمية البشرية" ووصولا إلى تقرير عام 2009 الذي تناول موضوع " التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية " هذه التقارير على دوريتها درست جوانب محددة من هذا الموضوع الهام.

وذلك أيضا بالإضافة إلى المبادرة التي قامت بها جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإصدار تقارير سنوية خاصة بالبلدان العربية سمي بتقرير التنمية الإنسانية بدءا من عام 2002 ، مع وجود العديد من الدراسات والبحوث والندوات الفكرية التي عقدت في اكثر من مكان والتقارير الدورية الوطنية والإقليمية والتي تركز في مجملها على التنمية البشرية.

المنهج المستعمل في الدراسة:

وفقا للموضوع المعالج، لقد اعتمدنا في دراستنا هذه على منهجين دراسيين هما:

- المنهج الوصفي:

يستعمل في وصف الظواهر وتعريفها وجمع المعطيات الخاصة بها من بيانات وإحصاءات تساعد على فهمها وتوضيح خصائصها. من خلال محاولة تعميم ووصف حالة التنمية في الدول النامية والعربية وعلى الواقع الجزائري مع مراعاة الخصوصيات التي تميزها على بقية الدول في ذلك من خلال تحليل المعطيات الإحصائية وربط تغييراتها بالسياسات الاقتصادية والتنموية المتبعة .

- المنهج التحليلي:

ويعرف بالتحليل الإحصائي ونعني به الطرق والوسائل المستخدمة في تحليل المعطيات الإحصائية والبيانية تحليلا دقيقا يساعد على تفسيرها وتحديد اتجاهاتها، بالاستناد إلى الرصيد المعرفي الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبياناته الإحصائية.

1.النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

إن ما هو متداول ومتعارف عليه في البلدان النامية أو السائرة في طريق النمو هو تقويم وتسريع عملية الزيادة في الدخل الخاص بالأفراد وهذا بتكثيف وزيادة الإنتاج ومزج عوامله بالإضافة إلى الاستثمار والادخار وبالتالي كان مصطلح التنمية مرادف للنمو الاقتصادي .

يصبو النمو الاقتصادي إلى تحسين متوسط دخل الفرد من جهة ومن جهة أخرى تركز التنمية في أولوياتها على التعديل الجوهري في الهياكل القاعدية للمجتمع وأوضاعه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وهذا ليخرج من قوقعة الهيمنة والتبعية الذي جعل من المجتمع حبيس ذاته .

إلا أنه ومن خلال البحوث والدراسات تبين عدم مصداقية أن التنمية الاقتصادية تعني أنها النمو الاقتصادي وخير دليل على ذلك ما نلاحظه اليوم من المستوى المعيشي المتدهور والمتدني والآفات الاجتماعية المنتشرة لم تؤثر على النظام الاقتصادي.

1.1 مفاهيم حول النمو الاقتصادي:

1.1.1 مفهوم النمو الاقتصادي :

يشير مصطلح النمو الاقتصادي إلى إحداث زيادة في الدخل، و بالتالي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج و الاستهلاك (أخذا في الاعتبار معدل نمو السكان)، و بما يؤدي إلى رفع مستويات المعيشة.

و يتم التعبير عن النمو بالتغير في الناتج المحلي الإجمالي، كما يجب أن يتحقق النمو دون حدوث مشاكل مثل التضخم و اختلال موازين المدفوعات[1] ص40.

لكي ينمو الاقتصاد لابد من إيجاد و خلق الظروف اللازمة لهذا الأخير، و التي تعتمد على العديد من المقومات المختلفة من ضمنها توافر كميات معينة من عناصر الإنتاج، وضرورة اختيار أفضل طريقة لاستخدام تلك الموارد، بما يحقق كفاءة استخدام عناصر الإنتـــاج في العمليـات الإنتاجية، و بالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي.

إن دمج عوامل الإنتاج بغية تحسين وتطوير العملية الإنتاجية يعتمد على عامل التكنولوجيا الذي أصبح من الملزم مسايرته حتى نضمن كفاءة في استخدام تلك الموارد.

ركز كثير من الاقتصاديين عند البحث في ظاهرة النمو الاقتصادي، على أنها تعبر عن الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج أو الاستهلاك المحلي، وذلك وفقا لرأي Brennery عام 1966، على أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج يتطلب ضرورة إحداث نمو في أحد عناصر الإنتاج على الأقل أو الزيادة في معدل نمو الناتج الإجمالي كتعبير للنمو الاقتصادي [2]ص 4.

و توفر النظرية الاقتصادية ثلاث محددات ضرورية لازمة لتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي و هي: [3] ص 10

المحدد الأول: و يتمثل في ضرورة تحقيق تراكم في عوامل الإنتاج في الدولة، بما في ذلك رأس المال المادي والبشري على حد السواء.

المحدد الثاني: و يتعلق بضرورة إحداث كفاءة في تخصيص الموارد فيما بين القطاعات الاقتصادية.

المحدد الثالث: و يتمثل في إجراء تحسينات مستمرة في عامل التكنولوجيا.

يمكن أن تحقق الدول الأكثر فقرا، والتي تسعى إلى تحقيق معدل نمو مرتفع، معدلا أسرع مقارنة بمثيلاتها في الدول المتقدمة.

كما يمكن لهذه الدول أن تعتمد في مسايرتها للتكنولوجيا على سبيقاتها من الدول المتقدمة، وهذا من خلال تقديم تحفيزات للاستثمار الأجنبي وجلب الخبرات وهذا ما يعود بالنفع على النمو الاقتصادي وبوتيرة متسارعة وكذا جلب التكنولوجيا دون تكبد عناء البحث فيها.

وتحقيق المحدد الثاني يتطلب توفر مؤسسات اقتصادية تساعد على تراكم رأس المـال، و التخصيص الكفء للموارد والعمل على سرعة انتشار التكنولوجيا، و يتم ذلك من خلال ما يلي:

- العمل على زيادة درجة الانفتاح الاقتصادي، و بما يمكن من:

  - كفاءة تخصيص الموارد وفقا لمبدأ الميزة النسبية.

  - الاستفادة من التعليم عن طريق الاستفادة من كل ما هـو جديد في مجال الإدارة والتكنولوجيا المصاحبين للاستثمار الأجنبي المباشر، و بالتالي فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يقوم بدور هام في إعادة تخصيص الموارد.

- استخدام السياسات اللازمة لتشجيع الادخار المحلي بأدواتها المختلفة، و بما يؤدي إلى تدني فجوة (الادخار – الاستثمار) في الدول النامية، و يتم ما سبق من خلال عدة أساليب مثل مكافحة التهرب الضريبي و ضبط الإنفاق العام، كما تستخدم بعض الدول ما يسمى بالادخار الإجباري مثل مصر.

- تشجيع المنافسة الداخلية من خلال إتباع العديد من الوسائل مثل عدم تدخل الحكومة في تحديد أسعار منتجات القطاع الخاص، تحرير إجراءات الاستثمار والتجارة الخارجية، بالشكل الذي يفرز منتجات محلية جديدة تصمد أمام مثيلاتها الأجنبية، وبما ينعكس على زيادة صادرات الدول النامية، و بالتالي المساهمة في تحقيق معدل نمو مرتفع.

- الاعتماد على مجال التصنيع ليس لإشباع حاجيات السوق الداخلية وتحقيق الاكتفاء الذاتي فقط بل للعب دور هام في السوق الخارجية من خلال الاستثمارات الأجنبية التي تساهم بدور كبير في دعم هذه الاستراتيجية.

2.1.1 تعريف النمو الاقتصادي:

هناك عدة تعاريف للنمو الاقتصادي، وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين[4]،ص9.

غير أنه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية للدخل القومي أو بالزيادة الكمية للناتج القومي[5] ص 39.

أما المفكر الاقتصادي " **Simon.Kuznets** " الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1971، في كتابه " النمو و الهيكل الاقتصادي " فيعرف النمو الاقتصادي كما يلي : النمو الاقتصادي هو أساس الظاهرة الكمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، على أنه القدرة الدائمة و المستمرة لتزويد المجتمع بكمية متنامية من السلع والخدمات لكل مواطن[6] ص44.

كما يعرفه الاقتصادي **"جون ريفوار"** على النحو التالي : النمو الاقتصادي هو التغير المستمر والتدريجي للاقتصاد وذلك إما بالزيادة في الإنتاج أو الرفاه المعيشي بحيث الهدف الذي يصل إليه الاقتصاد هو في اتجاه واحد نحو الزيادة للنمو الاقتصادي[7]ص79.

وأيضا يمكن تعريفه بأنه حدوث تحسن في مستوى معيشة الفرد ممثلا في زيادة نصيبه من الدخل الكلي وهذا لا يحدث إلا إذا فاق معدل نمو الدخل الكلي، معدل النمو السكاني[8]ص11.

وبصفة أكثر دقة يمكن تعريف النمو الاقتصادي: على أنه تلك الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج بلد ما مع كل ما يحققه من زيادة في نصيب الفرد من الدخل.

وبالتالي من هذه التعاريف يمكن أن نستخرج الخصائص التالية[9]ص 73-76:

- أن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل يجب وأن يترتب عليه زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي، بمعنى أن معدل النمو في الناتج

المحلي الإجمالي لا بد أن يفوق معدل النمو السكاني حتى تؤدي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل الإجمالي للمجتمع زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

ومما سبق يمكن القول أن :

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في دخل الفرد الحقيقي وليس دخله النقدي، فإذا كان الدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية معينة (عادة سنة) مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها، فإن الدخل الحقيقي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي خلال هذه الفترة الزمنية، أي أن الدخل الحقيقي يأخذ بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار، حيث أنه إذا حدثت زيادة في الدخل النقدي بنسبة معينة قابلتها زيادة بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار، فإن الدخل الفردي سيبقى ثابتا، بل إنه سينخفض إذا كانت الزيادة في معدلات الأسعار (معدل التضخم) أكبر من الزيادة في الدخل النقدي. [8]ص12

ومن الخصائص السابقة يمكن القول أن :

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل التضخم

يتطلب تحقيق زيادة مستمرة و مستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي و الزيادة المستقرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أن تكون هذه الزيادة ناتجة عن زيادة

حقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي، أي أنها لا تحدث بسبب ظروف طارئة قد تكون بسبب حصول الدولة على إعانة من الخارج كما يجب ضمان زيادة ثابتة وغير آنية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ونعني بهذا عدم الاعتماد في تقييم هذه الزيادة على الظروف القابلة للزوال.

فمثلا حصول الدولة على إعانات خارجية، وزيادات في سلع قابلة للانخفاض مثل تصدير النفط والغاز بحيث من المتوقع حصول تذبذب وعدم استقرار في هذه الأسعار، بل يجب الاعتماد على الزيادة الحقيقية في مستوى النشاط الاقتصادي والتحكم في ميزان المدفوعات ويجب أن تكون الزيادة في الدخل على المدى الطويل، ولا تزول بزوال الأسباب.

ومن هنا نستخلص أن مفهوم النمو الاقتصادي يعتمد على التغيرات الحاصلة في الكميات المتاحة والمتوفرة من السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد دون الاعتماد على نوعيتها وكيفية توزيعها على طبقات المجتمع.

وكما نرى عدم شمولية هذا المفهوم لعدم أخذه بعين الاعتبار كمية السلع والخدمات التي لا يمكن عرضها وتوفيرها للمواطن، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر الاستهلاك الذاتي للمزارعين واعتمادهم على جزء مما ينتجونه في حاجياتهم الخاصة، وكذا الخدمات المقدمة من ربات البيوت هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الجوانب الأخرى الاجتماعية والسياسية لا يركز عليها النمو الاقتصادي فهو يركز على الجانب المادي فقط .

3.1.1 أنواع النمو الاقتصادي:

ويمكن تصنيف النمو الاقتصادي إلى نوعين رئيسيين وهما [10]ص79:

النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يتم بنفس معدل نمو السكان أي أن الدخل الفردي ثابت غير متغير.

النمو الاقتصادي المكثف: يتمثل هذا النمو في كون نمو الدخل يفوق معدل نمو السكان وبالتالي فإن الدخل الفردي يرتفع.

ونستخلص من هذين النوعين أنه يمكننا المرور من النمو الاقتصادي الموسع إلى النمو الاقتصادي المكثف، وهذا يمثل نقطة الانقلاب، أين يتحول المجتمع تماما مع تحسن الظروف الاجتماعية.

2.1 قياس النمو الاقتصادي :

توجد عدة مقاييس لحساب معدل النمو الاقتصادي و عادة ما يقاس معدل النمو الاقتصادي البسيط بمؤشر الدخل، بحيث يقيس هذا المؤشر نسبة التغير في الدخل من سنة إلى أخرى[11]ص87.

ونحصل عليه عن طريق المعادلة :

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{الدخل الوطني الحقيقي للفترة } \textbf{التالية} \text{ (T)– الدخل الوطني الحقيقي للفترة } \textbf{السابقة} \text{ (T-1)}}{\text{الدخل الوطني للفترة } \textbf{السابقة} \text{ (T-1)}}$$

فإذا افترضنا أن متوسط الدخل الحقيق للفرد في بلد ما كان 500 دولار عام 2009 وارتفع إلى 600 دولار عام 2010 فإن:

معدل النمو= 600-500/500 = 500/100 = 5/1. [11]ص 71.

أي أن نصيب الفرد من الدخل الحقيق زاد بمعدل 20% إلا أن هذا المعدل يصلح فقط لقياس النمو الدخل بين فترتين زمنيتين متتاليتين ولا يصلح لقياس النمو (في الدخل) المركب، فإذا كان متوسط الدخل الحقيقي عام 2000=ل ثم بلغ في العام العاشر 2010=ل$_1$ فيمكن حساب معدل النمو المركب (م) بالطريقة التالية:

ل$_{10}$= ل$_{ن}$(1+م)^{10} والتقيد بفترة زمنية معينة.

$$\text{ل}_{ن} = \text{ل}_0(1+م)^{ن} \Leftarrow (1+م)^{ن} = \frac{\text{ل}_{ن}}{\text{ل}_0} \Leftarrow (1+م)^{ن} = \frac{\text{ل}_{ن}}{\text{ل}}$$

$$\Leftarrow \quad م = \sqrt[ن]{\frac{\text{ل}_{ن}}{\text{ل}_0}} - 1$$

1.2.1 قياس النمو عند "هارود – دومار":

يعتبر هارود – دومار نموذج مرجعي بالنسبة لنظريات النمو الحديثة ، حيث يبين نموذج هارود – دومار كيفية زيادة معدل النمو، حسب هذا الأخير فإن الحصول على هذه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي يتم إما عن طريق تخفيض معامل (رأس المال/ الدخل)، وإما بزيادة الاستثمار (نسبة الادخار إلى الدخل) وبالتالي يأخذ هذا النموذج بعين الاعتبار العرض والطلب[12]ص 71-75.

وقد حاولا هذين الاقتصاديين تقديم نموذج يشرح شروط حدوث النمو الاقتصادي، وقد صاغا نتيجة بحثهما في شكل علاقة رياضية، على الشكل التالي:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل الادخار القومي}}{\text{معامل رأس المال}}$$

وفي حالة إدخال معدل نمو السكان يصبح النموذج:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = \frac{\text{معدل الادخار القومي}}{\text{معامل رأس المال}} - \text{معدل نمو السكان}$$

ومنه فإن معدل النمو الاقتصادي تربطه:

- علاقة طردية بمعدل الادخار والاستثمار.

- علاقة عكسية بكل من معامل رأس المال ومعدلات النمو السكاني المرتفعة.

2.2.1 قياس النمو بمعــادلة سنجر:

وضع سنجر معادلة لقياس النمو الاقتصادي عام 1952 ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس وهارود / دومار. عبر سنجر عن معادلة النمو الاقتصادي بأنها دالة لثلاث عوامل :

أ- الادخار الصافي.

ب- إنتاجية رأس المال.

ت- معدل النمو السكان.

وتأخذ هذه المعادلة الشكل الآتي :

$$D = S \times P - R$$

حيث :

D : معدل النمو السنوي لدخل الفرد.

S : معدل الادخار الصافي.

P : إنتاجية رأس المال.

R : معدل نمو السكان السنوي.

أي أن :

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (معدل الادخار الصافي X إنتاجية الاستثمارات الجديدة) – معدل نمو السكان .

وقد أورد سنجر قيما عددية لهذه المتغيرات إذا افترض أن:

S = 6% من الدخل القومي.

P = 0.2%.

R = 1.25%.

وعلى ذلك فإن معدل النمو السنوي لدخل الفرد في الدول النامية طبقا لتقدير سنجر:

معدل النمو السنوي لدخل الفرد = (0.6*0.2)- 1.25= -0.5%.

بمعنى أن الدول النامية تحقق معدلا سلبيا للنمو (-0.5%).

3.2.1 مراحل رستو للنمو الاقتصادي:

تقوم فكرة النمو الاقتصادي عند رستو على أساس أن الاقتصاد القومي ينتقل من مرحلة إلى أخرى حتى يصل إلى أعلى درجات النمو الاقتصادي وقد حدد روستو مراحل عملية النمو الاقتصادي عند الدول النامية وتتلخص في خمسة مراحل: [10]ص 68.

مرحلة المجتمع التقليدي:

يتميز المجتمع في هذه المرحلة بأنه مجتمع تقليدي يعيق استخدام التكنولوجيا، وبالتالي لا يساعد على تطور الإنتاج، كما أن 85 % من أفراد المجتمع يعملون في القطاع الفلاحي أو في إنتاج المواد الغذائية، كما يتميز الاقتصاد في هذه المرحلة بالخصائص التالية:

- هيمنة القطاع الأولي (قطاع الزراعة) على النشاط الاقتصادي.
- الدخل الوطني يصرف معظمه في أشياء غير إنتاجية.
- يقوم على الإنتاج المعاشي أي عدم تحقيق فائض قابل للتسويق.

مرحلة التهيؤ للانطلاق :

تتميز هذه المرحلة بحدوث تغيرات جذرية في القطاعات غير الصناعية (الزراعة ، التجارة ، النقل) كما سترتفع واردات البلد التي تمول عن طريق حصيلة صادرات المواد الأولية ويؤدي ارتفاع مستوى التجارة إلى تطوير قطاع النقل وتطوير المجتمع الذي يقبل إدخال التكنولوجيا الجديدة مع بلوغ نسبة الاستثمار 5 % من الدخل الوطني ويصاحب ذلك ظهور البنوك وبعض مؤسسات الادخار، مع بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة، وبداية تخصص العمال في أنشطة معينة، وظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات...).

مرحلة الانطلاق:

وهي تلك المرحلة الحاسمة في عملية النمو والتقدم الاقتصادي، حيث أنه في هذه المرحلة يستطيع المجتمع القضاء على العقبات والمشاكل التي تعترض طريق التقدم وتحقيق النمو الاقتصادي الذاتي، وذلك لأن هذه المرحلة تتميز بحدوث ثورات صناعية تنطوي على تغيرات جذرية في وسائل الإنتاج، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وظهور الصناعات كبيرة الحجم التي تتمتع بوفورات الحجم، ويمتد أثر ذلك إيجابيا على النشاط الزراعي كذلك، هذا بالإضافة إلى حدوث تغيرات مواتية مع النظم والقيم الاجتماعية والثقافية والمؤسسية التي تساعد على تحقيق النمو، وتصبح عملية النمو راسخة في نواحي المجتمع كافة.

ويرى روستو أن هذه المرحلة تنطوي على التغيرات التالية :

ارتفاع معدل الاستثمار الصافي من أقل أو يساوي 5 % من الدخل القومي إلى 10 % منه، نمو واتساع نشاط المؤسسات المالية التي تعمل على تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في كافة الأنشطة، كما يرتفع فيها الإنتاج الحقيقي للفرد وتحدث تغيرات كبيرة في التقنيات المستخدمة التي تعتبر من أهم خصائص هذه المرحلة وبالتالي يمكن وصف هذه المرحلة بمرحلة الثورة الصناعية التي يهيمن فيها القطاع الصناعي على باقي القطاعات.

مرحلة النضج الاقتصادي:

وهي تلك المرحلة التي يستطيع المجتمع فيها إنتاج أي شيء يرغب في إنتاجه، ويقوم فيها المجتمع بالتطبيق الفعال للتكنولوجيا المتطورة باستمرار، ومن ثم تمثل فترة تدعيم للنمو الاقتصادي المطرد الذي بدأ في المرحلة السابقة عليها، كما يكون الاقتصاد قادر على الصمود أمام الصدمات غير المتوقعة ويستطيع امتصاصها.

ويرى رستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية :

- زيادة مستوى التصنيع بالمجتمع، فضلا عن التقدم التكنولوجي السريع الذي يستخدم في نواحي الاقتصاد كافة.

- زيادة رأس المال البشري بالمجتمع وارتفاع مستوى أدائه.

- استغلال المجتمع لموارده بأكبر كفاءة ممكنة وإنتاج العديد من السلع والخدمات.

- زيادة المدخرات، ومن ثم الاستثمارات القومية من 10 % إلى 20 % من الدخل القومي.

- ارتفاع معدل نمو الدخل القومي بمعدل يفوق معدل نمو السكان، ومن ثم زيادة متوسط نصيب الفرد منه.

مرحلة شيوع الاستهلاك الكبير:

وهي تمثل أرقى مراحل النمو والتطور، ويرى رستو أن هذه المرحلة تتميز بالخصائص التالية :

- زيادة مستويات الدخول بدرجة كبيرة لدرجة تصبح عندها الضروريات – الغذاء، والسكن، والكساء – لا يمثل الأهداف الرئيسية لدى الأفراد بالمجتمع.

- يزداد اهتمام المجتمع بالقطاعات والأنشطة التي تنتج السلع الاستهلاكية المعمرة والكمالية وكذلك الخدمات، وهي أنشطة يترتب عليها زيادة مستوى الاستهلاك وتحسين نوعيته، ومن ، زيادة رفاهية أفراد المجتمع.

- توجيه قدر أكبر من موارد المجتمع نحو دعم الرفاهية الاجتماعية، بما يؤدي إلى زيادة الضمان الاجتماعي للفرد.

- ارتفاع الدخل الحقيقي للفرد، وانتشار الحريات الفردية والاجتماعية.
- زيادة نسبة سكان الحضر على حساب تراجع نسبة سكان الريف.

3.1 الأسباب المؤدية إلى تباطؤ عملية النمو الاقتصادي :

1.3.1 التعليـــم :

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه إلى حد كبير، وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل في مختلف ميادين الإنتاج، بات من الضروري الارتفاع بالمستويات التعليمية و التدريبية لقوة العمل. إن شخصا يستطيع القراءة و الكتابة و الحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير في أعمال عديدة من شخص لا يقرأ و لا يكتب ولا يحسب، كما أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة في إمساك الحسابات وإدارة الأفراد و الرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها، هو أكثر فاعلية بكثير - في صدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مداخلات معينة- من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة في إدارة الأعمال.

من الواضح أن كثير من الدول الآخذة في النمو، قد خصصت نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا في النهاية قسطا وافرا من التعليم و التدريب، وذلك عن طريق بعثات تعليمية إلى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة في مختلف مجالات تخصصاتهم العملية، وأي كان الأمر فإن معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة وليس نقص الانفاقات على التعليم، لأن النقص في التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو.

2.3.1 الصحـــة :

لا جدال أن زيادة كبيرة في الإنتاجية يمكن أن يتحقق بارتفاع بالمستويات الصحية للأيدي العاملة، بالجهد المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية، عندما يكون مستواهم الصحي مرتفعا ، بيد أن معرفتنا بالأثر الكمي للتغيرات في المستوى الصحي لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه، كما أنه علينا الارتفاع بالمستوى الصحي للمواطنين في أي مجتمع متخلف، ثمة حقيقة بالغة الأهمية في هذا الصدد، وهي أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة، ذلك أنها تعمل في نفس الوقت على خفض معدلات الوفيات.

وبالتالي فإنها تسهم في النمو السريع للسكان، وفي المدى القصير فإن هذه المكاسب الضخمة، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات وزيادة في معدل المواليد، تجعل النمو الاقتصادي أكثر صعوبة.

3.3.1 الموارد الطبيعية:

يمكن القول أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصة لعملية النمو، ذلك أن أية دولة تتوافر لديها إمدادات كبيرة من الموارد القابلة للنمو بسهولة، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا يوجد لديها إلا موارد قليلة أقل قابلية في التوصل إليها و الاستفادة منها في عملية النمو، وأيا كان الأمر، فإن تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هي وسيلة هامة لدعم النمو، بل ومن المشاهد عمليا أن إمدادات أي بلد من الأرض و الموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة في استخدامها الفعال، إن لم يكن في كميتها الكلية، غير أن المشاهد عمليا أيضا في بعض الحالات، أن الأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولي، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص في وسائل الري هي أمثلة معروفة جيدا عن معوقات النمو.

4.3.1 التكنولوجيا :

إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب التكنولوجي في عملية التنمية على الأقل، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة لدولة متقدمة غنية، وما ذلك إلا لأنه يمكن إدخال أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج و التوزيع في الدول الفقيرة لتسهم بذلك في عملية النمو إسهاما كبيرا.

وهنا فإن الدول المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لإنفاق مبالغ ضخمة في مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجي، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة في الدول الأكثر تقدما، إن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية إمكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة في العالم النامي، لأن الدول الأكثر تقدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الإنتاجي أي أسلوب فني جديد إلا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره و التيقن من صلاحيته للتطبيق العلمي وفاعليته في تقدم الإنتاج.

وهو ما ينطوي على إنفاق مبالغ طائلة في أغلب الأحيان لا يمكن أن توفرها الموارد المحدودة لأي دولة فقيرة متطلعة إلى النمو. كذلك تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا مراكز ومعاهد للقيام بالبحوث العالمية للدولة المستوردة للتكنولوجيا.

أيضا تحتاج إلى أعداد كافية من الباحثين في مختلف التخصصات، على مستوى عالي من الكفاءة المهنية و التدريب المهني، وعلى دراية تامة بتطور تكنولوجيا الإنتاج، حتى تكون لديها القدرة الإبداعية في عملية التطوير و الخيال الخصب في النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية، غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجي في العالم النامي قد تكون مفتقدة في بعض دول هذا العالم، وبالتالي تصبح التكنولوجيا عائقا للنمو.

4.1 التنمية الاقتصادية :

1.4.1 مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية:

أصبح من الصعب إيجاد مفاهيم واضحة للتنمية الاقتصادية في ظل الاختلاف الواسع في تعريفات العلماء والمفكرين وكذا الباحثين وهذا ما يرجع إلى الاختلاف في التخصصات فنجد مفاهيم للفلاسفة والاقتصاديين كل حسب تخصصه وتوجهه الفكري والسياسي (رأسمالي، اشتراكي) يريد أن يجد معنى للتنمية الاقتصادية.

2.4.1 تعريف التنمية الاقتصادية :

لم يتفق المفكرون والاقتصاديون ورجال البحث العلمي على تعريف موحد للتنمية الاقتصادية ، لكن رغم ذلك سنحاول إدراج بعض التعاريف التي جاءوا بها محاولين إيجاد قاسما مشتركا بينها.

عرف بعض الاقتصاديين التنمية الاقتصادية على أنها : " الجهود المنظمة التي تبذل وفق تخطيط ورسوم للتنسيق بين الإمكانيات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين، قصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي والدخول الفردية، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاقتصادية في نواحيها المختلفة كالتعليم والصحة ومن ثم الوصول إلى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية"[13] ص119.

وتعرف التنمية الاقتصادية أيضا أنها : " عملية تفاعلية يزداد خلالها الدخل القومي الحقيقي للدولة وكذلك متوسط دخل الفرد خلال فترة زمنية معينة[14]ص 9_10، أي أن عملية التنمية هي عملية إرادية تهدف إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي العام أو الفردي لفترة زمنية طويلة .

التنمية الاقتصادية هي إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي وعبر فترة ممتدة من الزمن، بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد .

التنمية الاقتصادية هي العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في البنيان والهيكلة الاقتصادية.

كما تعتبر العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي[15]ص76.

بعض تعاريف الاقتصاديين للتنمية الاقتصادية

يعرفها الاقتصادي بول باران، أن التنمية الاقتصادية : " عملية زيادة في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد على المدى البعيد[16]ص35.

ويرى الاقتصادي جيرالد ماير Gérald Maier أن التنمية الاقتصادية هي عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن.

ومن خلال هذا التعريف نلاحظ أن ماير يضع ثلاث معايير أساسية لإحداث التنمية هي :

_ ارتفاع الدخل الوطني .

_ استمرارية هذا الارتفاع .

_ مواصلة هذا الارتفاع لفترة زمنية طويلة.

وفي تعريف ثاني يعرف ماير التنمية الاقتصادية كما يلي : " إن التنمية الاقتصادية تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة، مصحوبة بانخفاض مستو الفقر وعدم المساواة ".

يحبذ ماير استخدام التعريف الأول على الثاني، ويرى بأن القطاع الخاص هو أساس تحقيق التنمية الاقتصادية، وبذلك نقول أن ماير ذو نزعة برجوازية بضرورة تدعيم القطاع الخاص بإعطائه الحرية الاقتصادية ، لأن الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج تلعب الدور الرئيسي في إحداث التنمية الاقتصادية بينما يبقى دور الدولة ثانويا – حسب وجهة نظرهم - [17]ص8.

كما يضيف بالدوين " Baldwin " : أن التنمية الاقتصادية هي عملية التوسع في الاقتصاد القومي لدرجة يسمح بموجبها امتصاص المزيد من القوى العاملة كل سنة وهي أيضا خلق احتياطي نقدي في يد الدولة يسمح لها بالقيام بمختلف البرامج الاجتماعية وهي أيضا الزيادات المتلاحقة والمستمرة في الاحتياطات النقدية التي تسمح بالإنفاق على التسلح ضمانا لحق الدولة في الدفاع عن نفساها أمام أعدائها فضلا عن الاحتياطات التي تبيح لها سبل التعاقدات والاتصالات الدولية [18]ص2.

ويرى " واجل Wagel " وهو اقتصادي أمريكي بأن التنمية تتضمن معنى الموازنة بين أحوال العيش الفعلية والأحول المرغوب فيها، أو التي يمكن تحقيقها، وهي موازنة قد تكون ذات طابع وطني بين فترات زمنية أو طابع دولي، وتتعلق بنفس الفترة الزمنية الواحدة، كذلك قد تتضمن الموازنة بين النظم والأشخاص وبذلك لدينا أربع معايير أساسية يمكن تقدير التنمية الاقتصادية على أساسها :

أولا : النمو الذي يتم بين فترة وأخرى، مما يدل على الارتفاع في متوسط الاستهلاك الفردي، وينبغي أن يكون الارتفاع مستمرا أو متصلا بما ترغب فيه الجماعات بصفتها الكلية.

ثانيا : التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص، بحيث ينبغي على النمو الاقتصادي أن يؤدي إلى تقليل الفوارق في الاستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئـات الاجتماعية.

ثالثا : المقارنة الدولية التي تحدث عموما في الوقت الواحد فالتنمية يدل عليها تحسن و صعود في مستويات المعيشة على نحو يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد.

رابعا : التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة، وفيه تكون التنمية الاقتصادية متصلة بالطاقة الكاملة التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوفر من المعرفة والتكنولوجيا استخداما تاما.

وهناك تعريف للتنمية الاقتصادية جاء به " **ولنسكي** " بالإضافة للتفريق بين التنمية الاقتصادية والنمو يقول: " التنمية الاقتصادية هي في ذاتها استمرار للنمو الاقتصادي، أي زيادة سريعة في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من النمو السكاني، فالنمو الاقتصادي هو أساس وركيزة التنمية الاقتصادية وهو المحرك لها، إلا أن النمو وإن كان أساسيا في عملية التنمية فإنه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية، وهو وحده غير كافي لتحقيق مستوى عالي من التنمية.

إن التنمية بالنسبة للبلدان النامية لا تعني النمو الاقتصادي فقط، بل أشياء أخرى كثيرة، فهي تعني اللحاق بالدول المتقدمة والمصنعة.

يفرق الاقتصاديون بين مفهومي النمو الاقتصادي والتنمية، فالنمو الاقتصادي يعني ارتفاع النسبة المؤدية للإنتاج العام محسوباً بالأسعار الثابتة أي الارتفاع الحقيقي للدخل القومي إذ يمكن للبلد الذي يعتمد اقتصاده على إنتاج وتصدير النفط والغاز والفحم والقهوة والحديد أن يحقق نمواً

اقتصادياً عن طريق رفع إنتاج هذه المواد شريطة أن لا تنخفض أسعار هذه المواد في الأسواق العالمية.

إن النمو الاقتصادي الذي لا يخطط له على مدى بعيد ومدروس لن يقدم لنا تنمية اقتصادية بالغرض المنشود في جميع الميادين، حتى وإن كان هناك تحسن في الهياكل الاقتصادية، بحيث لن يعني بالضرورة تحسين حياة أفراد المجتمع.

ولغرض وصف المستوى الآنمائي الذي ارتقاه اقتصاد ما تستخدم عبارات (خطة ؛ الدخل القومي الحقيقي ؛ الأجل الطويل) فالتنمية الاقتصادية لا ينبغي أن تفهم على أنها تغيير كمالي، سطحي، مرحلي، عابر يقتصر على عناصر التنمية، إنما هي خطة معقدة متشابكة تستهدف تغيير جوهري في البنيان الاقتصادي والاجتماعي ويسفر عن رفع معدل الإنتاجية بقدر كفاءة استخدام الموارد القومية والعالمية والمستوى التكنولوجي المتاح.

إن استمرار التنمية الاقتصادية على المدى الطويل والمخطط له هي الضمان لارتفاع الناتج القومي ، حيث يجب أن تكون هذه الاستمرارية غير متقطعة ولا نقتصر بهذه الاستمرارية على مدة زمنية قصيرة تقاس على مدى 3 أو 4 سنوات فقط ، بل يجب أن تقاس بـ 15 سنة وأكثر على أقل تقدير لنضمن استمرارية في الزيادة للناتج القومي.

حيث نجد أن التنمية الاقتصادية هي مشكلة تعاني منها الدول المتقدمة والدول الفقيرة على حد السواء لكن الإسراع في وتيرة التنمية الاقتصادية هو الأهم بالنسبة للدول الفقيرة.

<u>بعض تعاريف الاقتصاديين العرب للتنمية الاقتصادية</u>

أعطى كذلك الاقتصاديون العرب تعريفات عديدة ومتنوعة وتوضيحات لمفهوم ومصطلح التنمية الاقتصادية :

تعريف التنمية الاقتصادية حسب **" عبد الحميد محمد القاضي " :** يعرف التنمية الاقتصادية بأنها تنصرف في جوهرها إلى الزيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد[19]ص52.

تعريف التنمية الاقتصادية حسب **فؤاد مرسي** في كتابه **" المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية "** يعرف التنمية الاقتصادية في البلدان النامية بأنها : عملية النمو المعجل الذي يجري في إطار تاريخي محدد والتي تتمثل في التركيز على التصنيع وسيادة الإنتاج السلعي وتكوين السوق الداخلية والقومية[19]ص 53.

تعريف التنمية الاقتصادية حسب" **عبد الرحيم بوادجقي"** : يعرفها بأنها مجموعة الإجراءات والتدابير الهادفة إلى بناء آلية اقتصادية ذاتية تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد لفترة طويلة من الزمن[14]ص 14.

تعريف التنمية الاقتصادية حسب" **صلاح الدين نامق"** في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية يعرفها كالتالي :هي عملية تطورية تاريخية طويلة الأمد يتطور خلالها الاقتصاد القومي من اقتصاد بدائي ساكن إلى اقتصاد يزيد فيه الدخل القومي ودخل الفرد في المتوسط ، إنها عملية تغيير بكل ما تتضمنه الكلمة من أبعاد أي تغيير اقتصادي و اجتماعي وسياسي ويؤدي في النهاية إلى تغيرات جذرية كلية في المجتمع[18]ص4.

تعريف التنمية الاقتصادية حسب **مدحت محمد العقاد** حيث يعرفها بأنها العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه[20]ص19.

تعريف التنمية حسب **محمد زكي الشافعي** يؤكد على أن عملية التنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تحول من أوضاع اقتصادية و اجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها إلى أوضاع أخرى مستهدفة وأفضل منها قبل حدوث التنمية[21]ص68.

ومهما تعددت واختلفت التعاريف فإن جوهر التنمية الاقتصادية يبقى منصبا نحو تنمية وتطوير النشاط الاقتصادي وخاصة الإنتاجي، وبذلك يمكننا حصر مفهوم التنمية الاقتصادية في التعريف الآتي والذي يكون بمثابة قاسم مشترك لجميع التعاريف السابقة.

التنمية الاقتصادية هي مجموعة الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة الهادفة إلى تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي والاجتماعي في الاقتصاد الوطني بما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والخدماتي والدخل الحقيقي للفرد ولفترة زمنية طويلة مع استفادة غالبية أفراد المجتمع .

ومن هذا التعريف نميز ما يلي عن التنمية الاقتصادية :

- مجموعة إجراءات وتدابير واعية وهادفة .
- الدولة طرف أساسي في اتخاذ تلك الإجراءات والتدابير .
- هدفها تغيير وتطوير الهيكل الاقتصادي و الاجتماعي .

- تضمن زيادة حقيقية لدخل الفرد والدولة .
- استمرار الزيادة لفترة طويلة من الزمن .
- الزيادة لفائدة كافة أفراد المجتمع .

3.4.1 مؤشرات التنمية الاقتصادية :

تسعى الدول جادة من خلال وضع مختلف السياسات والبرامج إلى تحقيق مستوى من التقدم في التنمية الاقتصادية وأصبحت المؤشرات التي تقترحها المنظمات الدولية تقييما لمستوى نجاح أو فشل السياسات المنتهجة من طرف الحكومات سنويا ومن خلال الرتب المحصل عليها مقياسا للأداء الحكومي السنوي، وعليه أصبح هناك اهتمام دولي بهذه المؤشرات.

توجد عدة مؤشرات للتنمية الاقتصادية متعارف عليها لدى الهيئات والمنظمات الدولية مثل التي يصدرها البنك العالمي للإنشاء والتعمير ومؤشرات التنمية البشرية التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة (PNUD) ومؤشرات الحرية الاقتصادية التي تصدر عن مؤسسة هيرتدج.

وهنا سوف نقتصر على ثلاث مؤشرات رئيسية تستخدم لقياس التنمية الاقتصادية وهي :

- ✓ مؤشرات الدخل.
- ✓ المؤشرات الاجتماعية.
- ✓ المؤشرات الهيكلية للاقتصاد.

1.3.4.1 مؤشرات الدخل :

يعتبر مؤشر الدخل المؤشر الأساسي الذي يستخدم في قياس التنمية ودرجة التقدم الاقتصادي ولابد من التنبيه إلى ضعف الأجهزة الإحصائية في الدول النامية وصعوبة تحديد مفهوم الدخل الحقيقي والاتفاق على البنود التي تحسب ضمن إجمالي الناتج الوطني واختلاف الدول فيما بينها بالنسبة لمعالجة بنود الدخل، كذلك فإن عدم ثبات أسعار الصرف الخارجية واختلاف الأسعار الرسمية عن الأسعار الحقيقة من الأمور التي يتعين أن تؤخذ في الحسبان عند تقدير وتقييم مؤشر الدخل.

الدخل الوطني الإجمالي :

يقترح " Meade " قياس النمو الاقتصادي بالتعرف على الدخل الوطني الإجمالي وليس متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا أن هذا المقياس لم يقابل في الأوساط الاقتصادية بالقبول والترحاب وذلك لأن زيادة الدخل أو نقصه قد لا يؤدي إلى بلوغ نتائج إيجابية (أو سلبية) فزيادة الدخل الوطني لا تعني نموا اقتصاديا عند زيادة السكان بمعدل أكبر ونقص الدخل الوطني لا يعني تخلف اقتصاديا عند انخفاض عدد السكان .

الدخل الوطني الإجمالي المتوقع :

يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية كما يتوافر لها الإمكانيات المختلفة للإفادة من ثرواتها الكامنة إضافة إلى ما بلغته من تقدم تقني في هذه الحالة يوصي بعض الاقتصاديين أن يؤخذ في الاعتبار تلك المقومات عند احتساب الدخل.

متوسط الدخل:

إن متوسط نصيب الفرد من الدخل أكثر المؤشرات استخداما وأكثرها صدقا عند قياس مستوى التقدم الاقتصادي في معظم دول العالم إلا أن هناك العديد من المشاكل والصعوب التي تواجه الدول النامية للحصول على أرقام صحيحة تمثل الدخل الحقيقي للفرد و من بين هذه الصعوب كون إحصاءات السكان والمداخيل غير كاملة وغير دقيقة [15]ص69.

ويعتبر متوسط نصيب الفرد من الدخل مؤشرا موضوعيا بحيث يعكس أثر النمو على الفرد الذي من المفروض أن يكون غاية النمو الاقتصادي.

ويتم حساب هذا المؤشر بقسمة مجموع الدخل على مجموع السكان.

$$\text{نصيب الفرد من الدخل} = \frac{\text{مجموع الدخل الوطني}}{\text{مجموع السكان}}$$

وواضح من العملية أنه كل ما كان مرتفعا دل المؤشر على ارتفاع مستوى المعيشة.

2.3.4.1 المؤشرات الاجتماعية :

لقد عمدت مختلف الدراسات و الإحصاءات وخاصة خلال فترة الستينات إلى استنباط مؤشرات جديدة ذات طابع اقتصادي اجتماعي، نتج عنها كم هائل من المؤشرات المرتبطة بالظروف الاجتماعية للفرد تختلف في تفسيراتها للتنمية الاقتصادية عن تفسير معدل الدخل الفردي للتنمية الاقتصادية من جهة، كما أنها تعكس مدى التقدم الحاصل في المجتمعات.

و نشير إلى أنه إذا كانت للجوانب الاقتصادية للتنمية قابلية نسبية للقياس المباشر فان الجوانب الاجتماعية للتنمية في معظمها غير قابلة للقياس المباشر، ولذلك فإن المؤشرات المستعملة تعطينا فكرة تقريبية أو جزئية على هذه الجوانب مثل: الفقر؛ التعليم ؛ الأمن ؛ الصحة.....إلخ.

فعدد الوفيات الذي يدخل في مؤشرات الصحة قد لا يكون سببه تدني المستوى الصحي للدولة وإنما لأسباب أخرى مثل ما حدث في الجزائر في التسعينيات بسبب الأزمة الأمنية ولذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب قدرا كبيرا من الانتباه عند استخدامها ووعي جيد بالعلاقة التي تربط بعضها البعض الأخر وعلى الرغم من أن المؤشرات الاجتماعية لا تتأثر بمشكلتي الصرف والأسعار إلا أنها تتأثر بمشكلات أخرى كهشاشة قدرتها على المقارنات المكانية والزمنية.

ومن بين العديد من المؤشرات الخاصة بنوعية الخدمات التي تعايش الحياة اليومية لأفراد المجتمع وما يعتريها من تغيرات هناك الجوانب الصحية والجوانب الخاصة بالتغذية وكذلك الجوانب التعليمية والثقافية.

ومن هنا سنحاول شرح وتفسير بعض أهم المؤشرات الاجتماعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية[15]ص98-105:

المؤشرات الصحية :

توجد عدة معايير لقياس التقدم الصحي للدولة ونذكر من أهمها:

* مؤشر الوفيات: وهنا يمكن أن نحسب عدد الوفيات لكل 1000 شخص أو عدد وفيات الأطفال دون الخمس سنوات أو دون السنة. وهكذا يعكس ارتفاع معدل الوفيات عدم كفاية الخدمات الصحية وعدم كفاية الغذاء وسوء التغذية وكل هذه من صفات التخلف.

ويحسب بشكل التالي :

$$\frac{\text{مجموع عدد الوفيات للسنة}}{\text{متوسط مجموع عدد السكان}} \times 1000$$

* الأجل المتوقع للحياة عند الميلاد : أي عدد السنوات التي يتوقع أن يعيشها الفرد وهذا المؤشر كل ما ارتفع دل على نمو الجانب الصحي.

* مؤشر الإنفاق الصحي : ويمكن التعبير عليه إما بنسبة الدخل الوطني التي يتم إنفاقها في قطاع الصحة سواء كان القطاع العام أو الخاص أو نسبة الفرد من الإنفاق الصحي فارتفاع نسبة المؤشرات تدل على زيادة الخدمات الصحية.

* عدد الأطباء: ويحدد هذا المؤشر عدد الأطباء لكل 100ألف شخص من السكان.

* نسبة الإصابة ببعض الأمراض المعدية.

وهناك العديد من المؤشرات لم نتطرق إلى ذكرها مثل : عدد الأفراد لكل طبيب ؛ وعدد الأفراد لكل سرير بالمستشفيات .

المؤشرات التعليمية والمعرفة:

يرى الكثير من الباحثين أن الإنفاق على التعليم يعتبر استثمار في رأس المال البشري وله عائد بل أصبح في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة ونوع من الاقتصاد مرتبط تماما بالمعرفة وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة وهذا يوضح الأهمية البالغة للتعليم والمعرفة في حياة الناس ويستخدم الباحثون العديد من المؤشرات من أهمها:

* نسبة الذين يعرفون القراءة والكتابة من أفراد المجتمع (معدل الإلمام بالقراءة والكتابة).

* نسبة المسجلين في مراحل التعليم الأساسي وكذلك نسبة المسجلين في التعليم الثانوي من أفراد المجتمع.

* نسبة الإنفاق العام من الدخل الوطني .

* عدد المستخدمين لشبكة الانترنيت لكل ألف شخص .

مؤشرات التغذية :

هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها مما يؤدي إلى تعرضها إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخول فيها، ومن بين المؤشرات التي تستخدم للتعرف على سوء التغذية أو نقصها :

* متوسط نصيب الفرد اليومي على السعرات الحرارية.

* نسبة النصيب الفعلي من السعرات الحرارية إلى متوسط المقررات الضرورية للفرد.

3.3.4.1 المؤشرات الهيكلية :

هي تلك المؤشرات التي تبين الأهمية النسبية لمساهمة مختلفة القطاعات الاقتصادية المشكلة للدخل الوطني ومدى مساهمة هذه القطاعات في الصادرات والواردات وعلى فرص العمل المختلفة، كل

هذه المتغيرات يمكن اتخاذها كمؤشرات للدلالة على درجة التقدم الاقتصادي، ولذلك تحسب عدة مؤشرات من أهمها:

1 – نسبة الإنتاج الصناعي إلى الدخل الإجمالي.

2 – نسبة الصادرات من السلع الصناعية إلى إجمالي الصادرات، ويجب أن تكون المنتجات مصنوعة وليست مواد أولية.

3 – نسبة العمالة في القطاع الصناعي لإجمالي العمالة، وهي نسبة تبين حجم العمالة في الصناعة وهي نسبة تدل على مكانة القطاع الصناعي ووتيرة التقدم في القطاع الاقتصادي أي الاقتصاد الكلي.

وهذه المؤشرات الخاصة بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي مجتمعة تعكس وتيرة التقدم الاقتصادي للدولة، وعلى أساس هذه المؤشرات يتم ترتيب الدولة سنويا من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير وهذا ما يدل على أداء الدولة من أجل السير في طريق التقدم، فكلما كانت الدولة مرتبة ضمن الأوائل كان أداؤها أحسن في مجال التنمية الاقتصادية. قد يتغير الترتيب من سنة إلى أخرى و إن دل هذا إنما يدل على الجهود المبذولة من أجل تحسين مستوى التنمية الاقتصادية أو العكس ولا شك أن الاتجاه إلى التصنيع لا بد وأن يؤدي إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي نتيجة لإسهام الصناعات الجديدة .

5.1 أهداف وعقبات التنمية الاقتصادية :

إن المسعى والغايات المرجوة من التنمية الاقتصادية عديدة ومتنوعة وكلها تصب في قالب واحد ألا وهو فائدة الفرد في المجتمع ، وهذا ليس سهل المنال لأن التنمية الاقتصادية يصعب تطبيقها على أرض الواقع لأنها تواجه عقبات وعراقيل عديدة ، في سبيل تحقيق أهداف التنمية في العالم وخاصة الدول النامية وهو ما أردنا توضيحه.

1.5.1 أهداف التنمية الاقتصادية :

تختلف أهداف التنمية الاقتصادية من دولة لأخرى ، ويعود ذلك إلى ظروف الدولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية . غير أن هناك أهدافا أساسية ومشتركة تسعى إلى تحقيقها الدول النامية في خططها الإنمائية ، يمكن إجمالها في النقاط التالية :

تحقيق تقدم اقتصادي يتمثل[13]ص122:

- زيادة الدخل القومي.

- عدالة توزيع الدخل القومي لتقليل التفاوت بين المداخيل.

- بناء قاعدة صناعية متينة واستخدام التكنولوجية المناسبة.

- رفع مستوى المعيشة.

- القضاء على التبعية بكل أشكالها.

- توفير الخدمات الاجتماعية (الصحة ، التعليم ، السكن ...).

- تعميق الشعور بالانتماء والاهتمام بالمصلحة العامة.

- إطلاق الإبداع وإطلاق جميع الطاقات الكامنة في المجتمع.

- الإسهام في الحضارة الإنسانية وأخذ المكان اللائق بين الأمم.

- التوسع في الهيكل الإنتاجي.

2.5.1 عقبات التنمية الاقتصادية :

هناك مجموعة من العقبات تواجه البلدان النامية إزاء قيام التنمية الاقتصادية، وهذه العقبات متنوعة ومتباينة، يمكننا إجمالها في ثلاث أقسام:

-العقبات الاقتصادية.

-العقبات السياسية والاجتماعية .

-العقبات التكنولوجية والتنظيمية.

وفي ما يلي نقوم بشرح مختصر لكل قسم على حدى :

1.2.5.1 عقبات من الناحية الاقتصادية :

توجد عقبات اقتصادية عديدة ومتنوعة تعرقل قيام التنمية الاقتصادية ، تتركز في الجوانب التالية [19]ص58:

- انتشار الفقر والمرض والجهل في البلدان النامية، مما يؤدي إلى ضعف ومحدودية تكوين رأس المال في هذه البلدان .

- قلة ومحدودية توفير الموارد الطبيعية في البلدان النامية .

- وجود الثنائية الاقتصادية (الاقتصاد المزدوج : قطاع أجنبي وقطاع محلي وطني) في العديد من البلدان النامية .

- ضيق الأسواق المحلية في البلدان النامية .

- عدم كفاية الهياكل الأساسية للإنتاج (طرقات ، مباني ، طاقة ...) .

- قلة الادخار إلى جانب ضعف حافز الاستثمار.

2.2.5.1 عقبات من الناحية الاجتماعية والسياسية:

من بين العوامل الأساسية المساعدة على قيام التنمية ، يوجد العامل السياسي لأن عدم توفر الاستقرار السياسي يشكل عائقا أمام عملية التنمية الاقتصادية وهو حال البلدان النامية، وعليه فإن اتخاذ القرارات الاقتصادية التنموية يتطلب استقرارا سياسيا في الدولة حتى تتمكن من خلق جو ملائم للخروج من المشاكل والنهوض نحو التنمية.

يمكن إدراج العقبات الاجتماعية التي تعرقل مسار التنمية في النقاط التالية[19]ص59:

- زيادة السكان (الظاهرة التي تعاني منها البلدان النامية) وعلاقتها بالموارد الطبيعية أو الثروة المادية ، حيث نجد أن هذه الأخيرة أقل من الحجم السكاني وعليه يصعب على الحكومة توفير المتطلبات الأساسية، الأمر الذي يخلق ضغوطا متزايدة على مواردها المالية المحدودة وتتسع فيها فجوة التمويل.

- ضعف التعليم والتدريب وندرة المهارات الفنية والإدارية، وكذلك الجهل الاقتصادي الذي يتركز بالتوجه نحو النشاط الخدمي مستبعدا النشاط الإنتاجي.

- عدم كفاءة وكفاية الجهاز الحكومي لقيامه بأعباء النشاط الخدمي والإنتاجي ، إلى محدودية وتدني الإخلاص نحو القيام وإنجاز التنمية الاقتصادية.

- عدم عدالة توزيع الدخل القومي بين عناصره المكونة له.

3.2.5.1 عقبات من الناحية التكنولوجية:

تحتاج عملية التنمية الاقتصادية إلى تنسيق وتعاون مكثف بين القطاع العام والقطاع الخاص اللذان يشكلان أساس اقتصاد الدولة، دون أن ننسى ضرورة وجود جهاز حكومي فعال ذو كفاءة عالية من أجل تحمل المسؤوليات في سبيل تحقيق التنمية المرغوب فيها، وهذا عن طريق نقل التكنولوجيا المناسبة والتكثيف من الدورات التدريبية لرفع مستوى الجهاز الحكومي حتى يتسنى له مواكبة التقدم.

وعليه فإن الدول النامية تحتاج إلى نقل تكنولوجيا بسيطة غير معقدة أي بما يتناسب مع طبيعة وظروف الدول، لأن استخدام التكنولوجيا العالية دون دراسة كافية لاحتياجات الدول النامية من التكنولوجيا المطلوبة لن يحل مشكلات التنمية الاقتصادية بل سيشكل عقبة أمامها.

إن المشكلة الرئيسية لبعض البلدان النامية هي اعتمادها على قطاع الصادرات خاصة المحروقات (قطاع النفط) ، كما هو الحال بالنسبة للجزائر التي عرفت أزمة اقتصادية حادة في سنة 1986 بسبب انخفاض أسعار البترول الذي كان له تأثيرا سلبيا على الحساب الجاري حيث عرف هذا الأخير تراجعا كبيرا ويعود سبب هذه الأزمة إلى إهمال سياسة التصنيع التي كانت

معتمدة خلال فترة السبعينيات واعتمادها على سياسة الاستيراد وخاصة استراد المواد الكمالية والاستهلاكية، الأمر الذي أدى إلى نشوب أزمة مالية حادة، فاضطرت الدولة إلى الاقتراض ، وازدادت مديونيتها للعالم الخارجي ، الأمر الذي كان له تأثير سلبيا كبير على الاقتصاد الوطني عامة وعلى برامج ومخططات التنمية الاقتصادية خاصة.

خلاصة الفصل

لقد تناولنا في هذا الفصل مجمل القضايا المتعلقة بالنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية قمنا بتوضيح ماهية النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لكي لا يكون خلطا بين النمو والتنمية.

من خلال هذه المفاهيم المختلفة نلاحظ أن هناك اختلاف جوهري بين مفهوم النمو ومفهوم التنمية لأن التنمية الاقتصادية تشير إلى تلك العملية التي يترتب عليها إحداث تغيير هيكلي وجذري في معظم هياكل الاقتصاد الوطني وفي كل الجوانب الاجتماعية أيضا، على خلاف النمو الذي يركز فقط على التغير في حجم السلع و الخدمات التي يحصل عليها الفرد متمثلة في زيادة متوسط دخله، والنمو الاقتصادي لا يهتم بتوزيع عائد النمو الاقتصادي أي لا يهتم بمن يستفيد من ثمار النمو الاقتصادي، وأيضا النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا ولذلك لا يحتاج إلى تدخل من جانب الدولة، أما التنمية الاقتصادية فهي أوسع و أكثر شمولا من النمو الاقتصادي.

2.مفاهيم حول التنمية البشرية ومؤشراتها وقياسها:

ما يلاحظ في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي القديم، أنه كان هناك تصور سائد، لدى أكثرية البشر، يرى هذا التصور أن رفاه الإنسان والمجتمع إنما يتحقق بمقدار ما يحصل عليه الإنسان من الثروة، باعتبارها محور السعادة والتقدم.

إلا أن هذا التصور السائد بدأ في نهاية القرن الماضي يختفي شيئا فشيئا، وذلك بعد أن تأكد أن الثراء وحده ليس الشرط الوحيد لتحقيق الكثير من الأهداف الاجتماعية والسياسية المهمة للأفراد والمجتمعات.

وهذا مؤكد بأن حاجات الإنسان ليست كلها حاجات مادية، فالأمن، والعلم والثقافة، والمشاركة في تقرير الشؤون العامة، والحفاظ على البيئة ومكافحة التلوث البيئي، وخفض معدلات الجريمة والعنف، وغيرها من الأمراض الاجتماعية ، كلها ليست حاجات مادية بحتة ، لذلك وفي منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، ساد الاعتقاد بان اهتمام التنمية، ينبغي أن لا ينصب على الرفاه المادي فحسب، بل ينبغي أن يمتد إلى تحقيق مستويات ثقافية أعلى تتيح للإنسان العيش حياة هانئة ويمارس مواهبه ويطور قدراته.

وانطلاقا من هذا الطرح، بدا للجميع أن النمو الاقتصادي ليس هو وحده الضامن الحقيقي لرفاه وسعادة الإنسان، بل لابد أن يكون هناك استثمار في الرأسمال البشري ذاته، وهو ما يُعرف اليوم باسم "التنمية البشرية".

والتنمية البشرية تعني من بين ما تعني أنها منهج للتنمية الإنسانية الشاملة، والتي تسعى إلى توسيع خيارات البشر، بهدف تحقيق الغايات الإنسانية الأسمى، بتجاوز المفهوم المادي للرفاه الإنساني، إلى الجوانب المعنوية والحياة الإنسانية الكريمة التي تشمل التمتع بالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص لاكتساب المعرفة والإنتاج والإبداع، والكرامة الإنسانية.

1.2 ماهية التنميــة البشريــة:

الهدف من توظيف مفهوم " التنمية البشرية " في الخطاب الاقتصادي المعاصر هو الارتقاء بالفكر التنموي من المجال الاقتصادي الضيق الذي ظل سائدا خلال العقود الماضية إلى مجال أوسع ، مجال الحياة البشرية بمختلف أبعادها الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية والثقافية، وإن مفهوم التنمية البشرية هو امتداد لمفهوم التنمية الاقتصادية.

وتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، فقد تم التركيز خلال فترة الخمسينات من القرن الماضي على مسائل الرفاه والتقدم الاجتماعي، لينتقل في الستينات إلى التعليم والتدريب والتأهيل، ثم إلى التركيز على موضوع التخفيف من وطأة الفقر وتأمين الحاجات الأساسية خلال فترة السبعينات، أما في الثمانينات فقد جرى التركيز على سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي تبناها ونادى بها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

حظي مفهوم "التنمية البشرية" بمكانة مميزة في الفكر التنموي، عبر أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (pnud)، وذلك منذ عمله الرائد بإصدار تقرير التنمية البشرية الأول، عام 1990، واستمراره في تطوير هذا المفهوم، واغتنائه عبر التقارير الدورية التي واظب على صدورها.

وبهذا أصبح فكر التنمية أكثر اهتماما بمسائل العدالة في توزيع الدخل وتحليل الفقر وأهمية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع.

كما أنه نبه إلى أهمية التركيز على تراكم رأس المال البشري، ودلت العديد من الدراسات على أن الإنفاق على التعليم- مثلا- يخلق عوائد اقتصادية تعادل أو تزيد على العوائد التي يمكن أن يحققها الاستثمار في الرأسمال المادي.

وفي ثمانينيات القرن الماضي، باتت المقولة المحورية في منهج التنمية البشرية، هي أن التنمية تعد عملية توسيع قدرات الناس لأكثر من كونها زيادة منفعة، أو رفاه اقتصادي، أو إشباع حاجات[22]ص62.

1.1.2 المنظور التقليدي للتنمية البشرية:

ينعكس الواقع الجديد للعالم في المناقشات الحالية حول التنمية التي لم يعد تحقيقها مؤكدا كما كان في الماضي، وظهر بين الفكر التنموي التقليدي والأفكار التنموية الحديثة، فالفكر التقليدي ظل مسيطرا لفترة طويلة ولا يزال يتمتع بالتأكيد في صفوف المحللين والممارسين على حد سواء.

أما الأفكار الحديثة فقد برزت بالتدريج في الأعوام القليلة الماضية نتيجة عدم جدوى المنظور التقليدي فالمنظور التقليدي للتنمية منظور ذو اتجاه واحد، يفترض نموذجا وحيدا تتبعه كل الدول، وأن الطريق الصحيح أمام " الدول المتخلفة " هو" اللحــاق " بالآخرين وبالتالي فإن أسرع طريق لتحقيق التنمية هو تقليد الدول المتقدمة، وأن وسيلة تحقيق هذا الهدف هو نقل الرأس المال والتكنولوجيا.

وأخيرا فإن هذا المنظور يرى أن الاستثمار في رأس المال المادي هو أساس التقدم كما أن الهياكل الاقتصادية التي تنجم عن مثل هذه الاستثمارات الرأسمالية هي التي تنتج التنمية، أما العامل الإنساني في هذا المنظور بشكل عام فهو قصير الأمد دائما.

2.1.2 المنظور الحديث للتنمية البشرية:

أما المنظور الحديث للتنمية فيتميز بالتنوع، أي باحتمال وجود عدة مسارات متوازية للتنمية فإذا كان هناك إنفاق عن الأهداف البعيدة الأمد للتنمية فإن من المحتمل أن تجد البلدان أساليب مختلفة للوصول إليها.

وهذا يعطي الأولوية والقيمة للقدرة على التجديد بدلا من التقليد، وفي هذا المنظور هناك مكان للتعلم من الماضي والاستفادة من تجارب الآخرين، وأن المنظور البديل يضع الإنسان في مركز التنمية حيث يركز على التنمية البشرية، والتربية والتعليم ، ودعم المؤسسات التي تستوعب قدرة أكبر للعمل بروح جماعية.

فالرأس المال الذي تقوم عليه التنمية حسب هذا المنظور اجتماعي إنساني قبل كل شيء، وبذلك أصبح مفهوم التنمية ذو معاني كثيرة، لدرجة ينبغي الإشارة بدء إلى أن التبديل الحقيقي للتنمية لا يكمن في إضافة صفة أخرى إليه، بل في إجراء التغيير في مضامينه.

3.1.2 تعريف التنمية البشرية:

هناك العديد من التعاريف التي جاءت لتوضيح مفهوم التنمية البشرية، وفيما يلي بعضها:

تعرف التنمية البشرية على أنها ليست مجرد تحسين القدرات البشرية من خلال التعليم والصحة والتغذية وما إلى ذلك، بل أنها إضافة إلى ذلك تعني انتفاع البشر بقدراتهم وبالتحسينات فيها، سواء في مجال العمل أو التمتع بوقت الفراغ، فالإنسان ليس مجرد وسيلة أو عنصر إنتاج، بل أنه الهدف أيضا من التنمية، بمعنى أن التنمية تستهدف تحقيق رفاهية البشر في نهاية المطاف[15]ص181.

إن جوهر التنمية البشرية هو جعل التنمية في خدمة الناس بدلا من وضع الناس في خدمة التنمية، ومن هذا المنظور فإن التنمية البشرية تعني ضمنيا تخويل البشر سلطة انتقاء خياراتهم بأنفسهم، سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي، كما أن التنمية البشرية تؤكد على وثوق الصلة بالقيم المحلية والمعرفة كأداة مرشدة وأدوات لاعتماد هذه الخيارات[23]ص384.

وكان تعريف هيئة الأمم المتحدة من أهم التعريفات من خلال تقاريرها عن التنمية البشرية والتي تتابع صدورها منذ عام 1990.

وكان تعريفها كما يلي: **" بأنها عملية توسيع نطاق الخيارات أمام الأفراد، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الأفراد حياة طويلة وخالية من الأمراض وأن يحصلوا على قدر معقول من التعليم و أن يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشي كريم بالإضافة إلى تمتعهم بالحريات السياسية وحقوق الإنسان واحترام الإنسان لذاته [24]ص133.**

ومن هنا و من خلال تعريف التنمية البشرية طبقا لما ورد في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة، يمكن أن نستنتج أن التنمية البشرية هي عملية توسيع اختيارات الناس، وتحدد هذه الاختيارات من الناحية الواقعية بمحددات اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون متاحا من سلع وخدمات ومعارف لتلبية هذه الاختيارات التي يمتد مجا لها من الحاجات إلى الإطعام والشراب والسكن والتعليم والصحة والبيئة النظيفة.....إلخ، إلى الرغبة في المشاركة في كل ما يجري في المجتمع .

فهدف التنمية البشرية أن يصبح الناس مركز التنمية البشرية ومحورها، فالتنمية البشرية تنصرف إلى تنمية الناس بالتركيز على تكوين وبناء القدرات البشرية، كما أنها تنمية من أجل الناس لما تؤكده من ضرورة استخدام هذه القدرات في أنشطة إنتاجية تضمن استمرارية التنمية والتوزيع العادل لثمارها وهي بالضرورة تنمية بواسطة الناس لأنها تعتمد إلى توسيع اختياراتهم وتعميم مشاركتهم في اتخاذ القرارات ويلاحظ تكامل هذه الأبعاد الثلاثة مع بعضها حيث يدعم كل منها البعدين الآخرين.

وتتعثر التنمية البشرية حين يتخلف أحد هذه الأبعاد، فمثلا إذا ما توفر لشخص ما مستوى تعليمي جيد فإنه لا يتمكن من أن يحيا حياة طيبة إذا حرم من مصدر للدخل يمكنه من الحصول على الموارد اللازمة لهذه الحياة، وإذا ما توفر له التعليم والدخل المناسب يفقد الإحساس بمردود ذلك على رفاهيته إذا ما حرم من فرص المشاركة والإدلاء برأيه فيما يجري حوله، مما يولد لديه شعورا بالاغتراب يبدد متعته بما حصل عليه من دخل وتعليم.

4.1.2 التطور التاريخي لمضامين التنمية البشرية:

تعكس دراسة التنمية البشرية مسيرة نظريات النمو الاقتصادي ، ذلك أن التنمية البشرية هي جزء من الكل، فهي لم تطرح مستقلة بحد ذاتها، لقد تطور مفهوم التنمية البشرية من عقد إلى أخر .

تم استخدام أكثر من تعبير للدلالة على مفهوم التنمية البشرية، فقد استخدم مثلا في البداية "تنمية العنصر البشري" أو" تنمية رأس المال البشري" أو" تنمية الموارد البشرية " أو" التنمية الاجتماعية " إلى أن استقر الإجماع حاليا على استخدام تعبير التنمية البشرية بالشكل الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عبر عمله الرائد الذي برز مع بداية التسعينات من خلال سلسلة تقارير التنمية البشرية.

مما تقدم يمكن القول بأن مضمون التنمية البشرية يختلف باختلاف التسميات المعتمدة، فخلال الخمسينيات مثلا ارتبط المضمون بالنموذج الاقتصادي، وتم إغفال كون هذا العنصر هو هدف التنمية بحجة أن النمو الاقتصادي يقضي إلى الرفاه الاجتماعي.

وفي الستينات انتقل الاهتمام إلى التركيز على أهمية التعليم والتدريب بعد أن اتجهت نماذج النمو الاقتصادي إلى الاستثمار في البشر من خلال إعطاء أولوية للتعليم والتدريس، وظهر في تلك الفترة مفهوم " تنمية الموارد البشرية "، ولقد دلت بعض الدراسات التطبيقية على نتائج

مذهلة حول أثر تحسين قدرات البشر على النمو الاقتصادي بحيث أن 90 % من ذلك النمو (في الدول الصناعية) كان مرجعه (تحسين قدرات الإنسان ومهاراته وتطور معرفته .....الخ.

وهكذا يتضح أن مفهوم تنمية الموارد البشرية الشائع في تلك الفترة قد أولى البشر عناية خاصة من حيث توفير المستلزمات الضرورية لتمكينهم من مزاولة إنتاجهم ورفع إنتاجيتهم عبر قطف بعض ثمار من خلال توفير المسكن اللائق والغذاء الصحي.....الخ، إلا أن هذا المفهوم بقي بعيدا عن النظر إلى البشر بصفتهم هدف التنمية النهائي.

ومع السبعينيات عالج الفكر التنموي مسألتين هامتين : الأولى تتعلق بعدالة توزيع الدخل وظاهرة الفقر والثانية ترتبط بأهمية تأمين الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع كافة، و قد لقيت هاتان المسألتين دعما قويا من خلال تبنيهما من قبل منظمة العمل الدولية والبنك الدولي.

يتضح أن مقولة " **البشر هدف التنمية** " قد بدا يتضح أكثر فأكثر، وإن بقي الأمر مقتصرا على توزيع الثمار المادية للتنمية دون النظر إلى النواحي السياسية والثقافية والترفيهية.

غير أن هذا المسار الإيجابي للفكر التنموي انحرف في الثمانينات عن مساره، فقد تم التأكيد على سياسات التكيف الهيكلي بما حاد على تقليص دور القطاع العام وتنظيم دور القطاع الخاص، وأصبح تركيز تلك السياسيات منصبا من جديد على النمو الاقتصادي بحد ذاته دون النظر إلى أثارها على الفئات الاجتماعية المختلفة، وبذلك وضعت التنمية البشرية في الصف الثاني .

ومع تباين المواقف على المستوى الدولي، ظهر في منتصف الثمانينات تياران مختلفان في النظرة إلى التنمية البشرية، الأول تبناه صندوق النقد الدولي وهو يركز على النمو الاقتصادي أساسا، والثاني تبناه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو يحاول جاهدا أن يضع البشر أولا في صلب العملية التنموية.

فبعد أن ظل تركيز تنمية الموارد البشرية على حاله خلال السبعينيات، توسع كثيرا خلال الثمانينات فأضيفت مجالات أخرى غير التعليم والتدريب، شملت تعزيز دور المرأة وتحسين إدارة القطاع العام والتخطيط للموارد البشرية، وكذلك الاهتمام بتوفير الحاجات الأساسية للبشر.

وترافق هذا التحول مع وضع مهمة " تنمية الموارد البشرية " ضمن المهمة الكلية " للتنمية البشرية " عندما أكدت الجمعية العامة في تقريرها لعام 1988 ، أن تنمية الموارد البشرية ترتبط بعملية تنموية تركز على البشر وتسعى لتعزيز كافة الطاقات والقدرات البشرية.

إلا أن عملية وضع الجزء ضمن إطار الكل لم تتبلور بشكل كامل إلا بعد التسعينات مع إصدار سلسلة تقارير التنمية البشرية من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأت عام 1990 ويمكن إجمالا تلخيص مسيرة مضمون التنمية البشرية عبر العقود السابقة بالقول أنها ركزت في الخمسينات على مسائل الرفاه الاجتماعي وفي الستينات اعتبرت التنمية البشرية " العنصر المتبقي للتنمية "، وفي السبعينات تم التركيز على " تخفيف وطأة الفقر وتوفير الحاجات الأساسية "، وفي الثمانينات كانت التنمية البشرية تمثل " الجانب المهمل " في التنمية، أما عقد التسعينيات فقد سمي بـ " عقد التنمية البشرية "".

يبين الجدول رقم (1) خلاصة التطور التاريخي لمضامين التنمية البشرية في النصف الثاني من القرن العشرين.

جدول رقم 1 : تطور مضمون مفهوم التنمية البشرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين:

التطور	المضمون	السنة	المصدر
1	التعليم والتدريب	1967	المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC
2	الاحتياجات الاساسية والصحة، التعليم والغذاء الماء والصرف الصحي ، السكان .	1976	منظمة العمل الدولية ILO
3	التعليم والتدريب، التغذية الصحية، تعزيز دور المرأة، إكساب التكنولوجيا الجديدة.	1985	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD
4	التعليم والتدريب التشغيل والمشاركة إدارة القطاع العام، تخطيط الموارد البشرية .	1986	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD
5	التعليم والتدريب وتوفير المهارات ، التغدية، الإلمام بالقراءة والكتابة، الصحة، السكن، التكنولوجيا الملائمة.	1987	المجلس الاقتصادي الاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC
6	التعليم والتدريب، الخدمات الصحية وتوفير المياه ، الأمن الغذائي وسياسات التغذية.	1989	الجمعية العمومية للأمم المتحدة GA
7	الصحة ، التعليم ، الدخل (HDI)	1990	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبو زنط ، التنمية المستديمة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها عمان 2007 ص286_287.

2.2 مؤشرات التنمية البشرية :

إن مؤشرات التنمية البشرية ،إنما هي مقاييس تصاغ أو تنتج أو تستمد من المعطيات الإحصائية الخام ،و ما يتاح من معطيات إحصائية رسمية وغير رسمية، كما أن نظام المؤشرات وطريقة إنتاجها وتركيبها يكمن وراء هدف معين أو افتراض خاص، ومن ثم فإن البيانات الإحصائية في مادتها الخام وصياغة المؤشرات منها لا تمثل موقفا محايدا من الظاهرة التي نريد حصرها أو التأثير في حالتها، ولكن ذلك إنما يتأثر بتصورات إيديولوجية معينة تدعو إلى إحصائها والتعرف على مراتبها من الهدف الإيديولوجي، سواء ارتبط هذا الهدف بكفاءة النظام الاجتماعي القائم أو استهدف حركة التغير والتغيير فيه [25]ص65 .

وأن عملية صياغة المؤشرات الاجتماعية وتركيبها إنما يخضع لنظام إيديولوجي تنسق من خلاله، وهي ليست مجرد صياغة فنية إحصائية مجردة، ولهذا قد تختلف أسس تكوين المؤشرات الاجتماعية ومجالات استخدام تفسيراتها [22]ص 98.

ولقد صدرت حتى الآن عدة تقارير للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (PNUD) خلال الفترة (1990 – 2009) ، ولقد احتوت هذه التقارير على صيغ مختلفة لقياس التنمية البشرية وبعد أن ظهر دليل التنمية البشرية في تقرير 1990 كأول مقياس للتنمية البشرية تعرض للعديد من الانتقادات من أهمها اعتماده على بيانات 9 دول صناعية في تحديده لمتوسط حد الفقر بالإضافة إلى عدم تمييزه بصورة دقيقة بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية.

كما انتقد أيضا بأنه يواجه مشاكل عند عملية قياسه للتنمية البشرية عبر الزمن والمناطق،حيث تم إدخال تعديلات كثيرة وعديدة على دليل التنمية البشرية منذ إنشائه من طرف الأمم المتحدة سنة 1990، ومن أجل تفادي كل تلك الانتقادات التي وجهت إليه تم وضع أربع معايير لقياس التنمية البشرية والمتمثلة في دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس، ومقياس التمكين، ودليل الفقر البشري.

حيث أن مجموعة الأدلة للتنمية البشرية سواء للدول النامية أو الدول الصناعية المتقدمة، فبدورها تضم طيفا واسعا من المؤشرات التي تغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والسياسية والتي تعكس في النهاية التقدم المحرز على صعيد التنمية البشرية ونقاط الضعف والثغرات.

ويتجاوز عدد المؤشرات التي تم إحداثها من أجل استدراك عيوب الدليل في تقرير التنمية البشرية إلى 180 مؤشرا، وذلك لتغطية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية وهي موزعة على الشكل التالي :

1- دليل التنمية البشرية ويضم أربعة مؤشرات.

2- دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس ويضم ثمانية مؤشرات.

3- مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس ويضم أربعة مؤشرات.

4- الفقر البشري في البلدان النامية ويضم أحد عشر مؤشرا.

5- اتجاهات التنمية البشرية ونصيب الفرد من الدخل وهو يرصد التغيرات في قيمة دليل التنمية البشرية عبر عدد السنوات بالإضافة إلى التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك السنوات.

6- التقدم المحرز فيما يتعلق بالبقاء على قيد الحياة ويضم خمسة مؤشرات.

7- الملامح الأساسية للصحة ويضم عشر مؤشرات.

8- الأداء الاقتصادي ويضم ستة مؤشرات.

9- بنية الاقتصاد الكلي ويضم إحدى عشر مؤشرا.

10-اختلال التوازن في التعليم ويضم عشرة مؤشرات.

1.2.2 خصائص المؤشرات :

حين نتحدث عن مؤشرات التنمية البشرية، إنما نتحدث في الوقت ذاته عن مؤشرات الحاجات الإنسانية، أو مؤشرات التنمية الاجتماعية كما يطلق عليها أحيانا. والمؤشرات عموما هي دلالات على أمور أو أحوال معينة، وقد تصاغ هذه المؤشرات في صورة كيفية، ورغم أهمية هذه الأخيرة إنما يتم التركيز على :

المؤشرات الكمية الإحصائية باعتبارها مرحلة من الدقة في وصف الحالة وتقرير حجمها ورصد أبعادها الحالية أو تطورها عبر الزمن[25]ص [57- 58].

2.2.2 المؤشرات الاقتصادية :

إن المؤشرات الاقتصادية عبارة عن متغيرات(مجتمعة أو منفصلة)، تعطي توضيحا عن حالة الاقتصاد الصحية أو بعض مظاهره، ومع ذلك فان جميع المتغيرات ليست بالضرورة مؤشرات فهي تقيس ظواهر معينة ولكنها عادة ليست بالضرورة مؤشرات لتلك الظواهر، وقد تعمل كمؤشر لظواهر أخرى، فعلى سبيل المثال عندما يكون إجمالي الناتج المحلي متغيرا، حيث يتم قياس القيمة الإجمالية لبضائع وخدمات الدولة، فانه يمكن استخدامه كمؤشر للنمو الاقتصادي وتطوره.

إن المؤشرات الاقتصادية والتي تمثل القاعدة الأساسية الواقعية للتحليل والتنبؤ بالأحوال الاقتصادية بالإمكان أن تكون إما بيانات وصفية أو تفسيرية أو كليهما معا، كما أنها تمثل الأدوات التي تقود السياسات العامة والأفعال المؤثرة على الاقتصاد من حيث رقي ورفاه أفراد المجتمع ،وهناك الكثير من المؤشرات على الأقل بقدر عدد الأهداف المستخدمة لها.

إن معظم المؤشرات تقدم نظما للبيانات ومنهجية لتحليل السلوك الدوري للاقتصاد، ومثل هذه المؤشرات تعرف بالمؤشرات الدورية من أمثلتها مقاييس الإنتاج والتوظيف والدخل، بالإمكان معالجتها إحصائيا وبطرق متعددة بحيث يتم إبراز وتصنيف الاتجاهات القصيرة أو الطويلة الآجل في الاقتصاد بطرق أكثر وضوحا، ومن بين المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لقياس دليل التنمية البشرية نذكر الناتج المحلي الإجمالي [26]ص148-152.

يعتبر أكثر المؤشرات استخداما في دراسة التنمية، حيث يقيس إجمالي قيمة البضائع والخدمات المنتجة والمستهلكة في جميع قطاعات الاقتصاد (الخاص والعام)، إن الخصومات على استهلاك السلع الرأسمالية والموارد الطبيعية لا تدخل في طريقة حسابه، فإننا نستخدم تعبير "إجمالي" والاختلاف بينه وبين الناتج القومي الإجمالي في انه لا يشمل صافي عائدات العوامل من الخارج، ويلاحظ أن هناك انتقال الاهتمام من الناتج القومي الإجمالي الحقيقي، إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إذا كانت التنمية البشرية هي الغاية النهائية من جهود التنمية كافة، فإن لهذه التنمية متطلبات محددة تتمثل أساسا في إنتاج السلع والخدمات، عن طريق الإنتاج المحلي أو عن طريق التبادل التجاري .

وفي هذا التشابك الجدلي بين التنمية الاقتصادية ومحورها للإنتاج السلعي والخدمي تتبادل معاييرها ودورها، مع ما نطلق عليه معايير وأدوار التنمية البشرية، وقد تكون التنمية الاقتصادية شرطا وسببا للتنمية البشرية .

فعلى سبيل المثال، فإن التعليم كأحد العمليات أو الأنشطة اللازمة للتنمية البشرية، سيتطلب إنتاج مجموعة من السلع والخدمات لكي يحقق أهدافه من اكتساب المعرفة والمهارة، وكما تحتاج المدارس إلى سلع الإسمنت والحديد والخشب وللكهرباء، وتشابك التنمية الاقتصادية مع التنمية البشرية لا يحتاج إلى تأكيد إذ أن قضايا الإنتاج والإنتاجية مرتبطة ارتباطا عضويا مع الإمكانيات المعرفية والمهنية للقوة العاملة، ولما تتميز به من قيم اجتماعية وواقعية نحو العمل والإنتاج المتقن المبدع، ومن ثم فإن مدخلات التنمية البشرية لا يمكن اعتبارها مجرد استهلاك وإمتاع بل إنها من صميم عمليات الإنتاج ومن شروطها ومستلزماتها، وهي استثمار على المدى المتوسط والطويل بالمصطلح الاقتصادي [25]ص61.

وفي جميع الحالات، فإن ما يعرف بالمؤشرات الاقتصادية، إنما هي دلالات على ما يتاح من سلع وخدمات للتنمية البشرية، وتحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة في المجتمع بصورة عامة، لكن تحسين مؤشرات التنمية قد لا تعني بالضرورة كونه مؤشرا على تحسين أحوال البشر، وعلى إشباع حاجاتهم المعيشية المتنوعة، لأنها قد ترتبط بمجموعة من الاعتبارات السياسية والاقتصادية في مجالات الاستثمار وتخفيض الموارد والتوظيف التكنولوجي وتوزيع الدخل..... وغيرها [25]ص61.

3.2.2 المؤشرات الاجتماعية:

برزت حركة المؤشرات الاجتماعية في أواخر الستينات لمعالجة النقائص المتعارف عليها للتعبير عن الوقائع والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، من خلال توسيع التحليلات الإحصائية الاقتصادية لتضم طيفا واسعا من القضايا الاجتماعية، وتوجه هذه الحركة إلى محاور الاهتمام الاجتماعي العميق للإفراد والأسر، مثل تلبية الحاجات الأساسية وتوفير النمو والرفاه.

وتمتاز تلك المؤشرات عن معدل الدخل الفردي بأنها تهتم بالغايات كما تهتم بالوسائل، وبأنها تظهر جانب التوزيع في الدخل، وأخيرا أنها تشير إلى فجوة التأخر، إذ بينما يتبع الناتج المحلي الإجمالي ترتيبا صاعدا من البلدان الأفقر إلى البلدان الأغنى، فإن بعض المؤشرات

الاجتماعية يمكن من حيث المبدأ أن لا يرتبط بفقر البلد وهكذا يختلف معنى " فجوة التأخر "، وسد الفجوة في جوانب معينة كمعرفة القراءة والكتابة ووفيات الأطفال يكون أسرع وأسهل من سد فجوة الدخل ويمكن تحقيقه عند مستوى منخفض لمعدل الدخل الفردي.

ونلاحظ أنه إذا كانت الجوانب الاقتصادية في التنمية البشرية تمتاز بقابلية نسبية للقياس المباشر، فإن معظم الجوانب الاجتماعية غير قابلة للقياس مباشرة أو ليست معرفة بوضوح، لذا فإن المؤشرات تستعمل بشكل شائع كتقريب نسبي وقياس جزئي لأمور كالعدالة والأمن والتعليم وعناصر أخرى في السياسة الاجتماعية، لمؤشرات الصحة مثل عدد الأطباء النسبي والأسرة في المستشفيات أو الوفيات ...الخ، دلائل لقياس الحالة الصحية في مجتمع ما.

علما أن الفرضيات خلف هذه المؤشرات قد تكون خاطئة، فأعداد الأطباء أو أسرة المستشفيات قد لا تكون العامل الرئيسي لقياس مستوى الصحة وقد تعكس الوفيات خاصة لدى الشباب حوادث المرور وليس المرض [22]ص 41- 42 .

غير أن عمل مؤشر ذو قصور قد يكون جيد عمليا، فالتسجيل المدرسي مثلا وهو مؤشر عن التعليم لا يقيس الحضور الفعلي في المدرسة ولا نوعية التدريس، إلا أنه قد لا يكون جيد الأداء إذا كان الحضور الضئيل والنوعية المتواضعة للتدريس مرتبطين بالتسجيل الضعيف والعكس بالعكس، لذلك فالمؤشرات الاجتماعية تتطلب الحذر في استخدامها، لأنه لا توجد طريقة واضحة للتوفيق بين مؤشرات التنمية المختلفة عدا تشكيل الدليل واستخلاص الصور العامة.

4.2.2 المؤشرات البشرية :

إن الهدف والغاية من المفاهيم التي وضعت للجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكيفية اختيار مؤشرات تلك الجوانب بالشكل الذي تم عرضه هو الوصول إلى تغطية مجالات التنمية البشرية بأكبر قدر من الدقة والشمول ضمن المتاح من البيانات، ويتوقع أن تسود الجانبان علاقات مختلفة، البعض منها باتجاه الترابط والتكامل، والبعض الآخر باتجاه التنافس والتبادل، فقد يساهم توجيه الاهتمام إلى مجال معين في تطوير مجال آخر، إلا أن ذلك قد يكون على حساب مجال أخر، ولمراعاة هذه المسالة قدر الدليل الشامل لمستوى التنمية البشرية لكل دولة على أساس مؤشرات الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للدولة. [26]ص65

وعليه فالمؤشرات البشرية أدوات إحصائية لتقدير الحالة الإنسانية في مجتمع ما، وهي في وظيفتها العامة رموز لمستوى معيشة الإنسان ونوعية الحياة في مسيرة التغير والتغيير الاجتماعي وفي نتائج وتأثير جهود التحديث والنمو والتنمية وجاء التأكيد على المؤشرات البشرية تمييزا لها عن المؤشرات الاقتصادية، في إبراز موقع الإنسان من النشاط المجتمعي باعتباره غاية تلك الجهود وهدفها النهائي، كما أنه صائغها ومحدثها ومركبها، وبعبارة أخرى تهدف المؤشرات البشرية إلى التعرف على المحصلة النهائية التي تعود على الإنسان عبر حياته في ضوء تحقيقها لاحتياجاته ومتطلباته باعتباره فردا وعضوا في المجتمع، ويمكن القول بأنها نوع من التكنولوجيا الاجتماعية التي ظهرت مع تعقد التنظيم الاجتماعي وزيادة وعي الإنسان بقدرته على التأثير في حاضره ومستقبله، انطلاقا من التعرف على واقعه وتحديد ما انتهت إليه الحالة الراهنة [25]ص59.

5.2.2 أبعاد التنمية البشرية:

تشكل للتنمية البشرية أبعاد عدة يمكن تلخيصها في ما يلي :

- **التمكين:**

المقصود بالتمكين هو تطوير قابليات الناس بوصفهم أفرادا وأعضاء في مجتمعاتهم، أي لا ينبغي للتنمية أن تتحقق من أجل الناس فحسب، بل ينبغي لهم أنفسهم أن يحققوها، فالناس الممكنون أقدر على المشاركة في القرارات والعمليات التي تصوغ حياتهم.

- **الإنصاف:**

يؤكد مفهوم التنمية البشرية على الإنصاف في بناء القدرات وإتاحة الفرص المتكافئة للجميع، ولا يقتصر الأمر على الدخل المادي فحسب، بل يتسع ليشمل إلغاء العوائق القائمة على أساس النوع الاجتماعي، أو العنصرية أو القومية، أو أية عوامل أخرى، تحول دون الحصول على الفرص الاقتصادية والسياسية والثقافية لكل فرد في المجتمع.

وكانت فكرة الإنصاف في الماضي تعني مكافأة الأفراد حسب مساهمتهم في المجتمع، وقد أصبح الإنصاف بمعناه المرادف للعدالة يشير إلى عدالة التوزيع، أي تجنب حالات عدم المساواة المجحفة بين الناس، وقد ساهم الفيلسوف الأمريكي جون رولز في توضيح مفهوم الإنصاف، وهو يقول أن النتائج العادلة هي تلك التي يقبل بها الناس " على غير علم " .

- **الاستدامــة :**

وهو ما يعرف بالتنمية البشرية المستدامة؛ والتي تعني توفير احتياجات الجيل الحاضر من دون المساومة على مقدرة الأجيال القادمة على التحرر من الفقر والحرمان، وعليه يجب توفير فرص التنمية البشرية للأجيال الحالية والمستقبلية ومنع تراكم أعباء تتحمل تبعاتها الأجيال المقبلة: مثل الديون المالية الناشئة عن قروض خارجية أو محلية طويلة الأجل، والديون الاجتماعية الناشئة عن إهمال الاستثمار في تنمية القدرات البشرية، والبيئة وغيرها.

- **المشاركة :**

تعني أن يتمكن الناس باعتبارهم مواطنين متساويين في الحقوق والواجبات من المشاركة في صنع القرارات، حتى يسهموا بفعالية في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تؤثر في حياتهم.

- **الحريـــة**

تقول التنمية البشرية إن الناس ما داموا فقراء، وما داموا مرضى، وما داموا أميين، وضحايا أو مهددين بنزاعات عنيفة، أو محرومين من الصوت السياسي، فهم لا يمتلكون حريتهم، وحيث إنهم لا يمتلكون حرياتهم فان التنمية البشرية تظل معطلة حين ذاك.

وعليه يمكن النظر إلى التنمية البشرية بوصفها عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الناس، وتتضمن الحريات، الحرية ضد التمييز، والتحرر من العوز، والتحرر لتحقيق الذات الإنسانية، والتحرر من الخوف، والتحرر من الظلم، وحرية المشاركة والتعبير، والانتماء السياسي وحرية الحصول على عمل.

وبالتالي ومن خلال جوهر أبعاد التنمية البشرية؛ نجد أن الإنسان لابد أن يكون الوسيلة والهدف النهائي للتنمية البشرية، ولابد أن تصب كل حصيلة انجازاتها لصالحه، فهو خليفة الله في الأرض وهو الذي كرمه وفضله؛ بقوله تعالى:" ولقد كرمنا بني آدم..." [27]ص85.

6.2.2 التنمية البشرية والنمو الاقتصادي:

التنمية البشرية هي الغاية والنمو الاقتصادي هو الوسيلة لتحقيقها، فالهدف هو إثراء حياة الناس، ويلاحظ أحيانا انعدام الصلة التلقائية والمباشرة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وحتى عندما توجد صلات بينهما فإنها قد تتآكل تدريجيا ما لم تعززها إدارة ذكية وماهرة، لذلك يجب حماية هذه الصلات خوفا من أن تدمرها تحولات مفاجئة في السلطة السياسية أو في قوى السوق .

يستكشف تقرير التنمية البشرية لعام 1996 طبيعة وقوة الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، وقد أكتشف أمرين مقلقين:

الأول: أن النمو لم يتحقق خلال معظم السنوات الخمس عشرة الماضية في حوالي 100 بلد، والتي تضم ما يقارب من (3/1) ثلث العالم.

الثاني: أن الصلات بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية قاصرة بالنسبة لسكان البلدان الكثيرة ذات التنمية غير المتوازنة ، وهي الدول التي يتحقق فيها نمو اقتصادي جيد مع قدر ضئيل من التنمية البشرية ، أو التي تتحقق فيها تنمية بشرية جيدة ولكن مع قليل من النمو أو بلا نمو على الإطلاق.

"ويتبين من سجل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية أنه لا يمكن لأي بلد أن يتبع مسارا للتنمية غير المتوازنة قد تستمر عقدا أو ما يقرب من ذلك ، ولكنها تتحول بعد ذلك إلى ارتفاعات سريعة في كل من الدخل والتنمية البشرية ، أو تتحول إلى تحسينات بطيئة في كل من التنمية البشرية و الدخل، وهذا يعني أن تتبع البلدان واحد من أربعة أنماط:

1. تحقيق نمو اقتصادي بطيء مع تنمية بشرية سريعة.
2. تحقيق نمو اقتصادي سريع مع تحقيق تنمية بشرية بطيئة.
3. تحقيق نمو اقتصادي مع تنمية بشرية يدعم كل منها الآخر.
4. تحقيق نمو اقتصادي مع تنمية بشرية يخنق كل منها الآخر.

مما تقدم نجد أنه من الممكن تحقيق تقدم قصير الآجل في التنمية البشرية، ولكنه لن يكون تقدما مستداما بدون تحقيق مزيد من النمو الاقتصادي، كما أنه لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستداما بدون تنمية بشرية وهذا يوضح لنا الصلات المتينة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية.

واستطاعت الدول النامية أن تقطع شوطا لا بأس به في مجال التنمية البشرية خلال السنوات الثلاثين الماضية وربما يعادل الشوط الذي قطعته المجتمعات الصناعية على مدى قرن كامل، فقد تم تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع في تلك البلدان بما يزيد عن النصف، وزادت نسبة التسجيل في المدارس الابتدائية والثانوية معا بأكثر من الضعف، وازداد مؤشر متوسط العمر بمقدار (17عاما) الثلث تقريبا، ولكننا لا نرى المنجزات التي تحققت في مجال التنمية البشرية بسبب انشغالنا بالمؤشرات الاقتصادية البحتة واتجاهاتها.

ولكن التنمية البشرية التي حققتها المجتمعات البشرية على مدى السنوات الثلاثين الماضية ، كانت تمثل مزيجا من التقدم البشري غير المسبوق والبؤس البشري الذي لا يمكن وصفه، وقد حدث التقدم البشري على جبهات ومستويات عديدة ، كما أن التراجع قد حدث على جبهات ومستويات عديدة أخرى، وقد حققت كل دولة أو مجتمع من الدول تقدما في مجال التنمية البشرية.

7.2.2 المقياس الاقتصادى التقليدى للتنمية البشرية (مقياس الناتج القومي الإجمالي) :

يرتكز هذا الأسلوب على الناتج القومي الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي ويشتق منه مؤشرات للتنمية منها:

متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي، معدل النمو السنوي في الناتج القومي الإجمالي ، معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي .

لقد انتقدت هذه المقاييس رغم استخدامها حتى الآن.

- **الدخل والرفاهية:**

على مستوى الأفراد فإن الأكثر دخلا لا يعني أنه أكثر نموا أو تقدما، الرفاهية لا تقاس بالأكثر دخلا وإنما باستخدام ذلك الدخل وكيفية التصرف به.

- **النمو ومصادره :**

مقياس الناتج القومي الإجمالي لا يقيس بدقة مقدار تلك الزيادة هل هي بسبب تحسن مستمر في أداء الاقتصاد القومي، أم أنها تقود إلى ظروف عارضة كتقلبات التجارة الدولية أو أسباب قدرية كالاكتشافات البترولية.

- **النمو والتوزيع :**

لا يمكننا أسلوب الناتج المحلي الخام ومؤشراته من التعرف على كيفية توزيع هذا الناتج محليا داخل الدولة الواحدة بين مختلف الفئات الاجتماعية (فقراء و أغنياء)، أو بين الأقاليم الجغرافية المختلفة، أو بين القطاعات المختلفة (صحة ، تعليم ، وغيرها) أو حول تأثيرات الإنتاج والاستهلاك على البيئة.

ولا زال هذا المؤشر يستخدم حتى الآن في ضوء إجراء تعديلات عليه بعد مراعاة فوارق الأسعار وتشويهات أسعار الصرف في الاعتبار، واستحداث نظاما لترجيع معدلات نمو دخول الفئات المختلفة للسكان بما يعطي وزنا أكثر لنمو دخول الفئات الفقيرة، ويؤكد دليل التنمية البشرية على موضوع أساسي تردد في تقارير التنمية البشرية منذ بدئها.

حيث تنصرف مؤشرات التنمية البشرية العامة إلى ارتفاع وانخفاض الدخل، ولم يكن في هذه النتيجة دهشة كبيرة، فمتوسط الدخول شديد الانخفاض والمستويات المرتفعة لفقر الدخل يسهمان في انعدام الحريات الحقيقة في العالم، مما يحرم الناس من القدر على تحقيق التغذية الكافية ومعالجة الأمراض والحصول على التعليم، إلى جانب ذلك يعكس دليل التنمية البشرية مدى الرابط الإيجابي بين الدخل من جانب والصحة والتعليم ومن الجانب الآخر، " فالأفراد في البلدان الغنية يغلب عليهم التنعم بصحة أفضل والحصول على فرص تعليم أكثر"، كما أنه يلفت الانتباه إلى أن بعض البلدان أفضل بكثير من غيرها في القدرة على تحويل الثروة المادية إلى فرص للصحة والتعليم [27]ص 264.

تحتل بعض البلدان مرتبة في دليل التنمية البشرية أدنى بكثير من المرتبة التي تحتلها من حيث الدخل، بينما تشهد بلدان أخر عكس هذه العلاقة، على سبيل المثال لا تزال فيتنام فقيرة جدا إلا أنها تحتل مرتبة مرتفعة في دليل التنمية البشرية عن عديد من

البلدان ذات الدخول المرتفعة لكل فرد، وبالمقابل فإن متوسط الدخل في البحرين يبلغ تقريبا ضعف متوسط الدخل في الشيلي ، إلا أن البحرين وبرغم من التقدم الأخير تحتل مرتبة أقل من شيلي في دليل التنمية البشرية حيث تنخفض فيها مستويات التعليم ومحو الأمية [27]ص 264. (الشكل1)

شكل رقم 1 : المقياس الاقتصادي التقليدي للتنمية البشرية

الناتج المحلي PIB دليل التنمية البشرية IDH

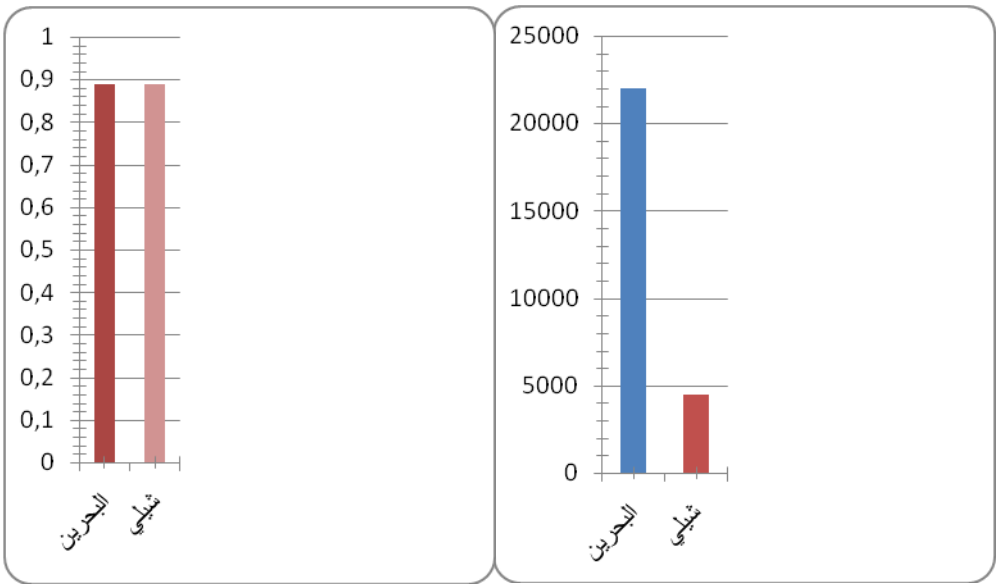

المصدر: تقرير التنمية البشرية تقرير التنمية البشرية 2006 ص 264

3.2 دليل التنمية البشرية IDH:

ما إن ظهر مفهوم التنمية البشرية في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، الذي نظر إلى هذه العملية على أنها عملية توسيع خيارات الناس التي ترتكز على ثلاثة اختيارات أساسية هي:

- أن يعيش الإنسان حياة مديدة و صحية.
- أن يكتسب معرفة وتعليم وتأهيل.
- أن يحصل على الموارد اللازمة لمستوى معيشة كريمة .

ويمكن لهذه الخيارات أن تكون بلا نهاية و تتغير بمرور الزمن، حتى أصبحت عملية التنمية قضية خيارات بشرية وليست تركيزا في توفير السلع والخدمات، ومع أن المؤشرات الاجتماعية للتنمية حاولت - خلال مراحل تطور مفهوم التنمية - التعبير عن الاحتياجات الاجتماعية للناس، استطاعت الأمم المتحدة وفي الأخير أن تطور عام 1990 مقياس مركب للتنمية سمي بدليل التنمية البشرية (Index Développement human) ورمز له باختصار بـ: (IDH) يقوم على أساس ثلاث مكونات : هي توقع الحياة عند الولادة للتعبير عن المستوى الصحي للفرد ، ومستوى تعلم الكبار ، ونسبة القيد في مراحل التعليم، كتعبير مركب عن المستوى التعليمي ، ومتوسط الدخل الفرد الحقيقي من الناتج المحلي الإجمالي ،كتعبير عن مستوى الدخل.

1.3.2 عناصر دليل التنمية البشرية:

1.1.3.2 الصحة:

يمكن التعبير أو قياس مؤشر الصحة بدلالة أكثر من متغير، فالمستوي الصحي يمكن قياسه :

من خلال مؤشر توقع الحياة عند الولادة ويعد المؤشر الرئيسي للحالة الصحية، أو من خلال معدل وفيات الأطفال الرضع، أو من خلال وفيات الأطفال دون الخامسة كذلك يمكن استخدام معدل وفيات الأمهات ، وتعد هذه المؤشرات مهمة لقياس مستوى الصحة ولاسيما في الدول النامية ، والتي تعكس تفاوت واضح بينها وبين الدول المتقدمة إلا أن المتغير المقبول للتعبير عن المستوى الصحي هو توقع الحياة عند الولادة.

يولد عدم الاهتمام بالرعاية الصحية لدولة ما العديد من الأمراض أحد ثـالـوث التخلـف، (الفقر ، المرض ، الجهل) إذ تتأثر الصحة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية وهنالـك العديد من الدراسات التي أكدت العلاقة بين الصحة الجيدة وإنتاجية القوى العاملة.

إذ يعد الاهتمام بالصحة العامة من الأمور المهمة لزيادة الإنتاجية بالنسبة إلى الفرد والمجتمع وذلك لأنها تسهم في معالجة الضعف والمرض وعدم القدرة على التحمل، وهذه كلها تعني توسيع قاعدة الموارد البشرية وتحسنها أيضا، بالإضافة إلى أنها حق لكل إنسان.

إن الحياة بحد ذاتها من أكثر السلع نفاسة إلا أن كثيرا من الدراسات أثبتت العلاقة الإيجابية للإنفاق على الرعاية الصحية على إنتاج القوة العاملة ومن ثم على النمو الاقتصادي[28]ص75.

والصحة المعتلة سببها الفقر ونتيجة، له إذ تضعف القدرة الشخصية وتخفض الإنتاجية وتقلل الكسب ، لأن العمال ذوي الأجور المنخفضة وذوي المستوى التعليمي المتدني غالبا ما يقومون بأعمال غير مأمونة وبأجور منخفضة ويمكن استبدالهم بسهولة وعادة ما ينتشر المرض بينهم بدرجة عالية[29]ص.157

2.1.3.2 التعليم:

يعد التعليم من المؤشرات المهمة التي تعكس مستوى التنمية البشرية التي وصل إليها المجتمع البشري فالإلمام بالقراءة والكتابة و محو الأمية يعد الخطوة الأولى لاكتساب المعرفة وفي الوقت الذي أخذ فيه التغير التقني يؤثر في مظهر من مظاهر الحياة اليومية، وأكتسب التعليم أهمية خاصة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في الوقت نفسه.

تناولت التنمية البشرية التعليم من ثلاث زوايا رئيسية الزاوية الأولى : اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة لا كتساب التكنولوجيا الحديثة، أما الزاوية الثانية: فقد ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل في حين طرحت الزاوية الثالثة: التعليم بوصفه حقا إنسانيا أساسيا يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

ومن خلال ربط التعليم باكتساب التكنولوجيا الحديثة تمت التوصية بالتركيز على التعليم التقني والتدريب المهني بدل التوسع في التعليم العام، ويبدو أنه مع نهاية الستينيات وخلال السبعينيات طرح التساؤل حول، العلاقة بين زيادة الاستثمارات في (التعليم، والتدريب، والمهارات) والمهن المحدودة التي يتطلبها المجتمع المنتج[30]ص 92.

وقد أحدث التوسع الذي شهدته الأنظمة التعليمية للدول الصناعية باتجاه التعليم المستمر والتعليم المفتوح استجابة لطبيعة التغير المتسارع للتغير التكنولوجي في النصف الثاني من القرن العشرين وذلك لاستيعابه والمشاركة فيه [28]ص107.

ولابد من التأكيد على أن ما توصلت إليه اقتصاديات الدول المتقدمة من تطور تكنولوجي إنما هو نتاج العملية التعليمية والتدريب والذي يحسن القدرات البشرية ويسهم في تحقيق النمو

الاقتصادي وهو الذي تعود فوائده على التنمية البشرية، فالارتفاع المستمر في مستو التعليم والمهارة للقوة العاملة لم يعد مجرد مظهر من الانعكاسات الاجتماعية لحركة النمو وإنما أصبح بسبب التقدم التكنولوجي الكبير الذي تعيشه البشرية في هذه الحقبة من المستلزمات الضرورية لزيادة الإنتاجية ومن ثم مواصلة النمو [28]ص89.

فالتعليم يساعد في تحسين الوضع الإنساني وقدرته على الحصول على المعلومات واستخدامها في التأثير في النمو الاقتصادي إذ يزيد من قدرات الإنسان ويساعده في سد احتياجاته وزيادة إنتاجيته، وقد تأكدت أهمية التعليم بوصفه أحد العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي لما يولد لدى الناس من معرفة وبذلك يعد التعليم الوقود المحرك للتنمية البشرية بأبعادها كافة لاسيما في زيادة الإنتاج والدخل وإزالة الفقر.

فالتعليم حق إنساني أساسي وغاية في حد ذاتها وهو وسيلة مهمة لتحسن الرفاه من خلال تأثيره في الإنتاجية والدخل والصحة.

3.1.3.2 الدخـــل:

يعد دليل التنمية البشرية مقياسا تركيبيا يبين في غايته متوسط لحالة التنمية البشرية الذي بلغته دولة ما بالنسبة إلى غيرها من البلدان وهو بذلك متوسط لحالة التنمية البشرية ولا يعكس في حد ذاته الفرق في أوضاع التنمية البشرية داخل البلد الواحد، والواقع أن دليل التنمية البشرية اكتسب هذه السمة من المكون الثالث للدليل ، أي من الدخل المتوسط للفرد والذي يتباين بشدة بين الأفراد و المجتمعات بينما يتسم المكونان الآخران العمر المتوقع عند الميلاد ومستوى التعليم، بتوزيع طبيعي وأكثر مساواة[30]ص 124.

ويعد مؤشر الدخل من العناصر الأساسية في التنمية البشرية ويستخدم فيه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم مما يثيره هذا المؤشر من تحفظات عند استخدامه للتعبير عن مستوى رفاه الناس وذلك لتباين الفئات الاجتماعية التي تتمتع فعلا بهذا المستوى من الرفاه، فإن الحصول على الدخل هو أحد الخيارات التي يود أن ينعم بها الناس ، وهو خيار مهم ولكنه ليس أهم الخيارات على الإطلاق فالتنمية البشرية تشمل زيادة الدخل والثروة ولكنها تشمل أيضا أشياء أخرى كثيرة قيمة يوليها الناس أهمية مثل (التعليم، الصحة، الحرية.....الخ) [29] ص24.

فمن الواضح أن الدخل مجرد خيار واحد من الخيارات التي يريد أن يحصل عليها الناس، وإن كان أحد الخيارات المهمة ولكنه لا يشكل لمجموع الكلي لحياتهم فالدخل وسيلة والتنمية

البشرية غاية [29]ص139. إذ أن الغرض من التنمية توسيع خيارات الإنسان وليس زيادة الدخل وحده على الرغم من أنها تعد النمو الاقتصادي أساسيا ولكنها تؤكد الحاجة إلى توجيه اهتمام بنوعيته وتوزيعه واستخدامه من جيل إلى جيل أخر [29]ص26.

2.3.2 مستويات قياس التنمية البشرية :

إن دليل التنمية البشرية مركب من مؤشرات نمطية قابلة للمقارنة بين الدول، ويستخدم لمعرفة رتبة الدولة بين الدول الأخرى والمستوى الذي أحرزته سواء كان إجابيا أو سلبيا في هذا المجال ويتم تصنيف الدول حسب إجماليات التنمية البشرية إلى ثلاث مستويات:

المستوى الأول : تنمية بشرية عالية ، والتي يقع دليل التنمية البشرية لديها بين (0,8 و1).

المستوى الثاني : تنمية بشرية متوسطة، ويقع دليل التنمية البشرية فيها بين (0,5 و0,799)

المستوى الثالث : تنمية بشرية منخفضة ، ويكون فيها دليل التنمية البشرية أقل من 0,5.

4.2 قياس دليل التنمية البشرية (IDH) :

نعلم أنه مما سبق أن دليل التنمية البشرية يقاس بالعناصر الثلاث وهي الأجل المتوقع عند الولادة، مستوى التعليم، مستوى الدخل.

1.4.2 الأجل المتوقع للحياة عند الولادة:

يمثل هذا المتغير متوسط السنوات التي يتوقع أن يعيشها كل فرد من أفراد فوج معين من المواليد عند نقطة زمنية محددة، ويلحظ هذا المؤشر مقومات حياة المجتمع معكوس عليها الجوانب الصحية بشكل أساسي، إذا يمثل مؤشر توقع الحياة عند الولادة متوسط عدد السنين التي يعيشها الفرد بعد أن يعرض نظريا لكل احتمالات الوفاة في سنوات عمره منذ لحظة ولادته فإذا كانت قيمة المؤشر المقدر لدولة ما هو (65) سنة فهذا يعني أن فوجا من الأطفال مولودين أحياء في لحظة زمنية معينة – هي السنة التي ينسب إليها المؤشر عادة – سيتصدر لكل منهم أن يعيش مدة

متوسطها (65) سنة مع الأخذ بعين الاعتبار تعرض كل واحد منهم لاحتمال الوفاة في كل سنة من سنوات العمر اللاحقة.

2.4.2 مستوى التعليم: ويتمثل هذا المؤشر في المتغيرين : نسبة تعليم الكبار ، نسبة القيد الاجمالي

أ. نسبة تعليم الكبار:

هي عبارة عن نسبة عدد الأفراد البالغين الذين يعرفون القراءة والكتابة إلى عدد السكان البالغين وقد لا يشكل هذا المتغير مقياسا حساسا في الدول عالية المستوى في جوانب التنمية البشرية إذ تزيد النسبة المتوسطة لتلك الدول على 97 % إلا أنه ما يزال يمثل مقياسا مهما للدول الأخرى لاسيما الدول منخفضة المستوى، التي تقل فيها النسبة المتوسطة عن 50% .

ب. **نسبة القيد الإجمالي:**

يمثل هذا المؤشر الذي اقترحته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO)، نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس للمستويات التعليمية المختلفة إلى ما يقابلها من أعداد لكل مجموعة من المجاميع في المكان بين حساب نسبة الالتحاق لكل من المرحلة الابتدائية والمتوسطة والثانوي والجامعية ويؤخذ معدل تلك النسب ليمثل نسبة القيد الإجمالية.

3.4.2 مستوى الدخل:

يعبر عن هذا المستوى بحصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي خضع لكثير من عمليات التعديل والمقارنة ويعتمد حاليا مؤشر متوسط حصة الفرد الحقيقية من الناتج المحلي الإجمالي معدلة بالقوة الشرائية المعادلة للدولار.

4.4.2 خطوات حساب مؤشر دليل التنمية البشرية(IDH):

مقياس التنمية البشرية مكون من عناصر أساسية ثلاثة أجملناها سابقا، لذا لا يعتبر مؤشر شاملا فهو يعجز عن الإحاطة بعدد من الأبعاد المهمة الأخرى للتنمية البشرية ومع ذلك فهو يعتبر أداة رئيسية لقياس التطورات الحاصلة في زيادة رفاهية الإنسان في مختلف الدول.

ويتم حساب دليل التنمية البشرية بعد جمع البيانات الخام القطرية حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية للعالم 2007/2008 كما يلي:

دليل التنمية البشرية

يعد دليل التنمية البشرية بمثابة قياس مختصر للتنمية البشرية إذ يقيس متوسط الإنجازات المحققة في بلد ما لثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية هي:

- حياة مديدة وصحية ويتم قياسها وفقا لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة
- اكتساب المعرفة ويتم قياسها وفقاً لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (ثلثا الأهمية) ومجموع نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا (ثلث الأهمية)
- مستوى معيشة لائق ويتم قياسه وفقاً للناتج المحلي الإجمالي للأفراد بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي.

قبل حساب دليل التنمية البشرية نفسه يتطلب الأمر إعداد دليل لكل من هذه الأبعاد. ولحساب هذه الدلائل – متوسط العمر المتوقع والتعليم والناتج المحلي الإجمالي – تم اختيار قيم دنيا وقصوى (معلمات أهداف) لكل مؤشر أساسي.

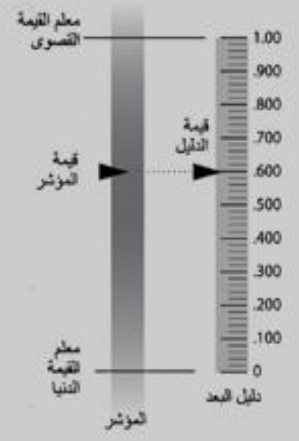

يتم التعبير عن الأداء في كل بعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد من خلال تطبيق المعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ويتم عندئذ حساب دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة البعد ويوضح الجدول على اليسار كيفية حساب دليل التنمية البشرية في دولة تم اتخاذها كعينة

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (%)*	100	0
نسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس (%)	100	0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)	40,000	100

* يتم حساب معالم أهداف محو الأمية لدى البالغين بافتراض معدل إلمام بالقراءة والكتابة يبلغ 100%، لكن في الواقع يتم تحديد الحد الأقصى لمعدلات محو الأمية والتي تزيد عن 99% على أنها 99% عند حساب دليل التنمية البشرية

حساب دليل التنمية البشرية

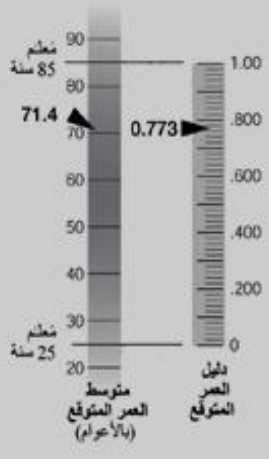

يستخدم هذا الدليل التوضيحي لحساب دليل التنمية البشرية بيانات خاصة بدولة تركيا

1. حساب دليل العمر المتوقع

يقوم دليل العمر المتوقع بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة ما في متوسط العمر المتوقع عند الولادة، ففي تركيا مثلاً والتي بلغ متوسط العمر المتوقع 71.4 عاما سنة 2005 فإن دليل العمر المتوقع هو 0.773

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{25 - 71.4}{25 - 85} = 0.773$$

2. حساب دليل التعلم

يقوم دليل التعلم بقياس الإنجاز النسبي الذي تحققه دولة في كل من معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ونسب الالتحاق الإجمالية بالمدارس الابتدائية والثانوية والعليا. ويتم في بادئ الأمر حساب دليل معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ودليل نسب الالتحاق الإجمالية، يتم بعدها جمع قيمتي هذين الدليلين بغرض إعداد دليل التعلم مع إعطاء ثلثي الأهمية للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (محو الأمية) والثلث المتبقي لنسب الالتحاق الإجمالية، وفي مثال تركيا والتي بلغت معدلات محو الأمية للبالغين فيها 68.7% سنة 2005 فإن دليل التعليم لنفس العام يساوي 0.812

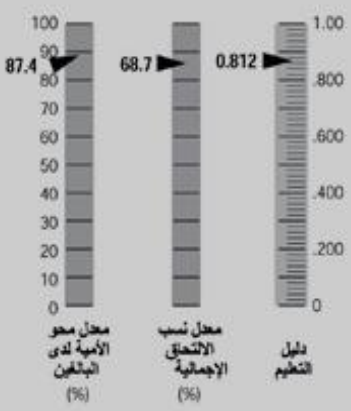

$$\text{دليل محو الأمية للبالغين} = \frac{0 - 87.4}{0 - 100} = 0.874$$

$$\text{دليل نسب الالتحاق الإجمالية} = \frac{0 - 68.7}{0 - 100} = 0.687$$

$$\text{دليل التعليم} = 1/3\ (\text{دليل نسب الالتحاق الإجمالية}) + 2/3\ (\text{دليل محو الأمية لدى البالغين})$$

$$0.812 = 1/3\ (0.687) + 2/3\ (0.874) =$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي

يتم حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد (بتعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي). ويمثل الدخل في دليل التنمية البشرية بديلا عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المتضمنة في إطار التمتع بحياة مديدة وصحية وإطار اكتساب المعرفة. ويتم تعديل الدخل نظراً لأن تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب توفر دخل غير محدود. وبناءً على ذلك يتم استخدام لوغاريتم الدخل. وفي تركيا التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 8207 دولار أمريكي (بتعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) عام 2005 فإن دليل الناتج المحلي الإجمالي يساوي 0.740.

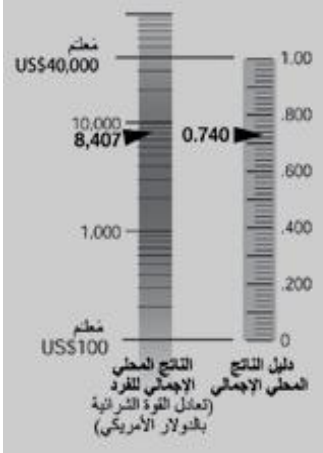

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\text{لوغاريتم}(8,407) - \text{لوغاريتم}(100)}{\text{لوغاريتم}(40,000) - \text{لوغاريتم}(100)} = 0.740$$

4. حساب دليل التنمية البشرية

بمجرد الانتهاء من حساب أدلة الأبعاد يتم تحديد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر. ويتمثل هذا الدليل في متوسط بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

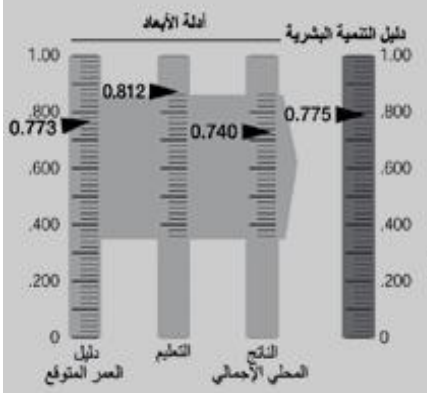

$$\text{دليل التنمية البشرية} = 1/3\ (\text{دليل العمر المتوقع}) + 1/3\ (\text{دليل التعليم}) + 1/3\ (\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي})$$

$$0.775 = 1/3\ (0.740) + 1/3\ (0.812) + 1/3\ (0.773) =$$

عرفت طريقة حساب دليل التنمية البشرية لعدد من التعديلات، لاسيما فيما يتعلق بمؤشر التعليم، ومؤشر الدخل[22]ص97، ومن المهم الإشارة إلى انه في حالة مؤشر الدخل لا يقتصر التعديل على تحويل الناتج المحلي الإجمالي من دولارات أمريكية إلى دولارات دولية، بل أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يجري تعديله في ضوء اعتبار مستوى معين من الدخل بمثابة عتبة، فإذا كان دخل الدولة اقل من هذه العتبة يؤخذ كما هو أما إذا كان أعلى من العتبة فيتم تخفيضه وفقا للمعادلة المعروفة بمعادلة **أتكنسون** (جرى استبدال معادلة أتكنسون بالأسلوب اللوغاريتمي اعتبار من عام1999) والافتراض الكامن وراء هذا التعديل هو أن الحصول على مستوى محترم للتنمية البشرية، لا يتطلب الحصول على دخل لا نهائي ولذا يتم تخفيض الدخول العالية بينما لا يتم تخفيض الدخول المنخفضة بالقياس إلى مستوى العتبة وهذا الإجراء يحد بعض الشيء من طغيان مؤشر الدخل على المؤشرين الآخرين الداخلين في حساب دليل التنمية البشرية [27]ص 28 .

وحيث يتم حساب مؤشر التنمية البشرية كمعدل بسيط لمؤشرات الأبعاد الثلاثة المكونة له، تثبيت حدود دنيا وحدود عليا للمتغيرات السابقة وأن الهدف من هذا التحديد هو إخضاع مؤشرات كل دولة من تلك المتغيرات للمقارنة القياسية الوحدة، وقد أخضعت هذه الحدود لسلسلة من المتغيرات وعلى سبيل المثال كان الوضع في عام 1997 كما هو مبين في الجدول الآتي :

جدول رقم 2 : أعمدة الهدف لحساب مؤشر التنمية البشرية

المؤشر	القيمة العليا	القيمة الدنيا
توقع العمر عند الولادة	85	25
معدل القدرة على الكتابة والقراءة عند البالغين	100	0
نسبة الالتحاق الإجمالي بالدراسة للمراحل الثلاث	100	0
الناتج المحلي الإجمالي للفرد (دولار أمريكي)	40.000	100

المصدر : تقرير التنمية البشرية للعالم 2008/2007 – ص344

5.4.2 خطوات حساب دليل التنمية البشرية للجزائر:

ولكي تتضح الصورة أكثر كان لابد من عرض مثال تطبيقي على حالة الجزائر وملاحظة الخطوات العملية في إعداد دليل التنمية البشرية للجزائر للعام2008/2007. [27]ص218

- **حساب مؤشر الأجل المتوقع للحياة عند الولادة:**

يقيس مؤشر الأجل المتوقع للحياة الإنجاز النسبي لبلد ما في مجال توقع طول الحياة عند الولادة الذي بلغ فيه توقع طول العمر 71.7 سنة عام 2008/2007 وعليه فان مؤشر توقع طول الحياة هو 0.778

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية – القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العليا –القيمة الدنيا}}$$

ومنه **مؤشر الأجل المتوقع الحياة** هو $\frac{71.7-25}{85-25}=0.778$

- **حساب مؤشر التعليم.**

يقيس مؤشر التعليم الإنجاز النسبي لبلد ما في كل من القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين والالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي [22]ص99.

يحسب أولا مؤشر القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين ومؤشر أخر للالتحاق الشامل بالتعليم، ثم يتم دمج هذين المؤشرين لإيجاد مؤشر التعليم بإعطاء ترجيح الثلثين للقدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين وثلث للالتحاق الشامل بالتعليم بالنسبة للجزائر، حيث بلغت نسبة القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين 69.9 عام 2008/2007 وبلغت نسبة الالتحاق الشامل 73.7% في السنة الدراسة 2008/2007 فان مؤشر التعليم هو 0.711. [27] ص232.

ويتم الحصول عليه وفق الخطوات التالية :

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العليا} - \text{القيمة الدنيا}}$$

مؤشر القدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين = $\frac{69.9-0}{100-0} = 0.699$

حيث أن حد الهدف للقدرة على القراءة والكتابة عند الراشدين (نسبة مئوية) هي 100 للحد العلي و 0 للحد الأدنى.

$$\text{مؤشر البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة العليا} - \text{القيمة الدنيا}}$$

مؤشر الالتحاق الشامل بالتعليم للمراحل المختلفة = $\frac{73.7-0}{100-0} = 0.737$

ويتم حساب دليل المعرفة من خلال جمع المؤشرين السابقين ولكن بأوزان مختلفة وفق الصيغة التالية:

مؤشر دليل المعرفة = 2/3 [0.699]+1/3 [0.737]= 0.711

- **حساب مؤشر الدخل :**

يتم حساب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي المعدل للفرد(بالدولار الأمريكي)،ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق مستوى محترم من التنمية البشرية لا يتطلب دخلا غير محدود، لذا يستخدم لوغاريتم الدخل، وبالنسبة للجزائر حيث بلغ الدخل المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) للعام 2008/2007 بلغ 7062وعليه فمؤشر الدخل يبلغ 0.711 : [27]ص218.

$$\text{مؤشر الدخل} = \frac{\text{لوغاريتم (7062) – لوغاريتم (100)}}{\text{لوغاريتم (40000)- لوغاريتم (100)}} = 0.711$$

وعند توفر المؤشرات الثلاث المكونة للدليل نستطيع حساب هذا الأخير من خلال المعادلة التالية:

الدليل=(مؤشر الأجل المتوقع + مؤشر التعليم أو المعرفة + مؤشر الدخل)/3

الدليل **HDI**= [0.778+ 0.711+0.711]/3 = **0.733**

وهي قيمة دليل التنمية البشرية للجزائر للعام 2008/2007

6.4.2 الانتقادات الموجهة للدليل:

وجهت انتقادات كثيرة إلى دليل التنمية البشرية. في مقدمة هذه الانتقادات أن هذا الدليل لا يرقى إلى الشمولية، وتكامل مفهوم التنمية البشرية المستدامة فهو لا يعبر مثلا عن الجانب النوعي للتنمية، خاصة نوعية التعليم ونوعية العمر المعاش وما إلى ذلك، كما وأنه لا يعبر عن مدى التقدم الحاصل على صعيد خيارات البشر الأخرى كالديمقراطية وحقوق الإنسان الأخرى، ومن جهة أخرى فان الدليل الإجمالي لا يبين الفروق الكبيرة التي يمكن أن توجد في العناصر المختلفة للتنمية البشرية بين مختلف فئات السكان، (مثل الفروق في توزيع الدخول والفروق بين الذكور والإناث) وبين مختلف مناطق الدولة الواحدة .

كما انتقدت طريقة دمج المؤشرات الفرعية الثلاثة للدليل، حيث يستخدم وسط حسابي غير مرجح في الوصول إلى قيمة الدليل، الأمر الذي قد يعرض الدليل للتأثر بالقيم المتطرفة لأي من المؤشرات الفرعية الداخلة في حسابه، كذلك أشير إلى أن قدرة المؤشر على التمييز بين مستويات التنمية في الدول المختلفة قد تكون محدودة لاسيما بالنسبة للدول التي تخطت فئة الدخل المتوسط (حسب تصنيف البنك الدولي)، وهو لاشك محدود على نحو أكبر في التمييز بين مستويات التنمية في الدول ذات المداخيل المرتفعة، وقد مست هذه الانتقادات جوانب تكوين المؤشر نذكر منها ما يلي: [31]ص122.

1- يغفل المؤشر المركب للتنمية البشرية بعدا مهما من أبعاد التنمية وهو الحرية الإنسانية، (حرية الفرد وحرية المجتمع) ويعترف أصحاب هذا المؤشر بالقصور ويعتذرون عنه بغياب مركب كمي يلم بالجوانب المتعددة للحرية الإنسانية ولكنهم يرون أن المؤشر يعبر

إلى حد ما عن بعض جوانب الحرية الإنسانية، ولكون تقييد الحرية يؤدي إلى كبت الطاقات على الإبداع ويحد من القدرات الإنتاجية، وينعكس ذلك في تقديرات الدخل أو في مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة.

2- يغفل المؤشر جوانب أخرى يعلق الناس عليها أهمية كبيرة بخلاف الحرية مثل الشعور بالأمن وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق والتعامل الرشيد مع البيئة.

3- يؤدي استخدام الوسط الحسابي غير المرجح للوصول إلى المؤشر المركب إلى عيوب معروفة ، من أهمها أن المؤشر المركب يصبح عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة لأي مؤشر فرعي يدخل في تركيبة.

4- هناك صعوبات في مقارنة قيم المؤشر من سنة إلى أخرى ، وخاصة مع تغير الحدود القصوى والحدود الدنيا للمؤشرات الفرعية الداخلة في تركيبه سنويا، وقد تم التعامل مع هذا الإشكال بتثبيت قيم هذه الحدود.

5- يفسر الدخل نسبة كبيرة من التغير في المؤشر الأمر الذي أثار تساؤلات حول أهمية المكونين الآخرين، وقد ركزت معالجة هذا الأمر في الحد من سطوة الدخل على مؤشر التنمية البشرية ليس فقط باستخدام تعادل القوة الشرائية، وإنما باستقطاع أجزاء من المداخيل المرتفعة فوق مستوى (عتبة) معين ومع أن هذه الطريقة تجعل هدف سد الفجوة في التنمية البشرية، هدفا اقل صعوبة بالقياس إلى ترك الدخل يفرض سلطانه على المؤشر، إلا أنها تثير صعوبات فيما يتعلق بتفسير اثر الدخل الإضافي على الرفاهة.

6- يثير مؤشر التنمية البشرية تساؤلات مهمة حول معنى التقدم، فهل يعني اطراد التقدم زيادة مطردة في قيمة مؤشر التنمية البشرية ؟ولكن هناك سقفا على مكونين من مكوناته (الأجل المتوقع عند الميلاد، والتحصيل التعليمي، حسب طريقة حساب في المؤشر)، فماذا ستعني الزيادة في المؤشر بعد الاصطدام بهذا السقف إلا زيادة الدخل؟ وهي بدورها زيادة مقيدة حسابيا (حيث يجري تحويل الدخول المرتفعة إلى دخول أقل، وهل يتوقف التقدم بالنسبة إلى الدول التي تقترب فيها قيمة المؤشر من الواحد ؟ بالرغم من تمتع الناس بنوعية حياة أفضل ومستوى معيشة أحسن عموما. [31]ص123.

إن قدرات المؤشر على التمييز بين مستويات التنمية في الدول التي تجاوزت فئة المداخيل المتوسط ، وهي محدودة أكثر بالنسبة للدول ذات المداخيل المرتفعة.

7- وجهت للمؤشر في السنة الأولى لصدوره انتقادات مثل إغفال الفروق بين الجنسين، وإهمال التفاوتات في توزيع الدخل، وإهمال الفروق في مستويات التنمية البشرية بين المجموعات السكانية المختلفة، وبين الأقاليم المختلفة في نفس بلد. [31]ص123

والحقيقة أن هذه النقائص والانتقادات لم تكن غائبة عن أذهان معدي تقارير التنمية البشرية، ولذا فقد سعوا إلى تطوير قياس التنمية البشرية ليس فقط من خلال إضافة كم ضخم من المؤشرات التفصيلية عن التعليم والصحة والأمن الغذائي والبيئة والمرأة والطفل والعمالة والبطالة وتوزيع الثروة والدخل والفقر وغيرها، بل استحداث عدد من المداليل التكميلية التي تركز على بيان التفاوتات بين فئات المجتمع الرئيسية أو الحرمان على صعيد التنمية البشرية. [27]ص29

لقياس التفاوت بين الذكور والإناث، جرى تطوير دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس (أو النوع الاجتماعي كما يقال حاليا)، حيث تشكل المساواة بين الرجل والمرأة إحدى الركائز الأساسية للتنمية البشرية ، إلا أن موقع المرأة لا يزال دون مستوى الرجل في معظم المجتمعات الإنسانية المتقدمة والنامية على حد السواء.

كما جرى استحداث مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس أيضا وذلك لقياس المشاركة النسبية للرجل والمرأة في المجالات الاقتصادية والسياسية، ويحسب هذا المقياس بالاستخدام أربعة مؤشرات فرعية تتناول حصة كل من الرجال والنساء في التمثيل البرلماني، وفي المناصب الإدارية والتنظيمية وفي المناصب المهنية والفنية وفي الدخل المكتسب، ولغرض التركيز على قضايا الفقر، جرى تطوير مقياس جديد هو مقياس فقر القدرات، ودليل جديد هو دليل الفقر بالإشارة إلى نسبة السكان الذين يوجد لديهم نقص في القدرات البشرية في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وفي الحياة الصحية التي تتوافر فيها تغذية جيدة وامتلاك القدرة على التناسل الصحي المأمون ومعرفة القراءة والكتابة، ووجود المعرفة ويستخدم في الوصول إلى مقياس فقر القدرات ثلاثة مؤشرات فرعية هي:

- النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون نقص الوزن.
- والنسبة المئوية للولادات التي تتم دون إشراف صحي.
- والنسبة المئوية لغير المتعلمات اللاتي تبلغ الأعمار 15 سنة وأكثر.

أما دليل الفقر البشري والذي أستحدث سنة 1997 فيحسب في الدول النامية على مرحلتين. يحسب دليل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق كوسط حسابي لثلاثة مؤشرات فرعية هي: النسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لديهم مياه مأمونة، والنسبة المئوية للسكان الذين لا تتوفر لهم الخدمات الصحية ،والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة ناقصي الوزن، (وقد حذف المؤشر الفرعي الثاني عام 2001) ثم يحسب دليل الفقر البشري بدمج ثلاثة مؤشرات هي: دليل الحرمان من مستوى المعيشة اللائق، والنسبة المئوية للسكان الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين، والنسبة المئوية للسكان البالغين الذين يجهلون القراءة والكتابة[27]ص 29.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الطائفة من المداليل والمقاييس والمؤشرات كانت عرضة للمراجعة والتعديل منذ عام 1990 صدور أول تقرير عالمي للتنمية البشرية . كما أن هناك عدد من المداليل والمؤشرات التي استخدمت ثم جرى العدول عنها في وقت لاحق،وإلى أن توافر طائفة متنوعة من المداليل والمقاييس والمؤشرات "على ما قد يكون بها من قصور هو أمر مهم للتمكين من رصد ومتابعة التقدم في مجال التنمية البشرية على المستويين القومي ودونه، وكذلك لمتابعة مدى التقدم في سد الفجوات في التنمية البشرية فيما بين فئات السكان، وفيما بين إقليم الدولة [27]ص 29.

ملاحظـــــة1: تم بمناسبة تقرير 2010 (تقرير خاص في الذكرى العشرين الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية) إحداث تغيرات هامة في معايير قياس التنمية البشرية وهي دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة، دليل الفوارق بين الجنسين، دليل الفقر المتعدد الأبعاد.

ملاحظـــــة2: توجد عدة أخطاء ديموغرافية في تقارير التنمية البشرية مثل مصطلح العمر المتوقع عند الولادة فالأصح هو الأجل المتوقع للحياة عند الولادة، لذلك يجب إشراك خبراء في الديموغرافية أثناء إعداد مثل هذه التقارير.

وإجمالا للخطوات السابقة والتي شرحت كيفيات حساب دليل التنمية البشرية حسب المؤشر ، والتي تشكل أعمدة دليل التنمية البشرية يلخص كل ذلك من خلال المخطط التالي :

شكل رقم 2 : حساب أدلة التنمية البشرية

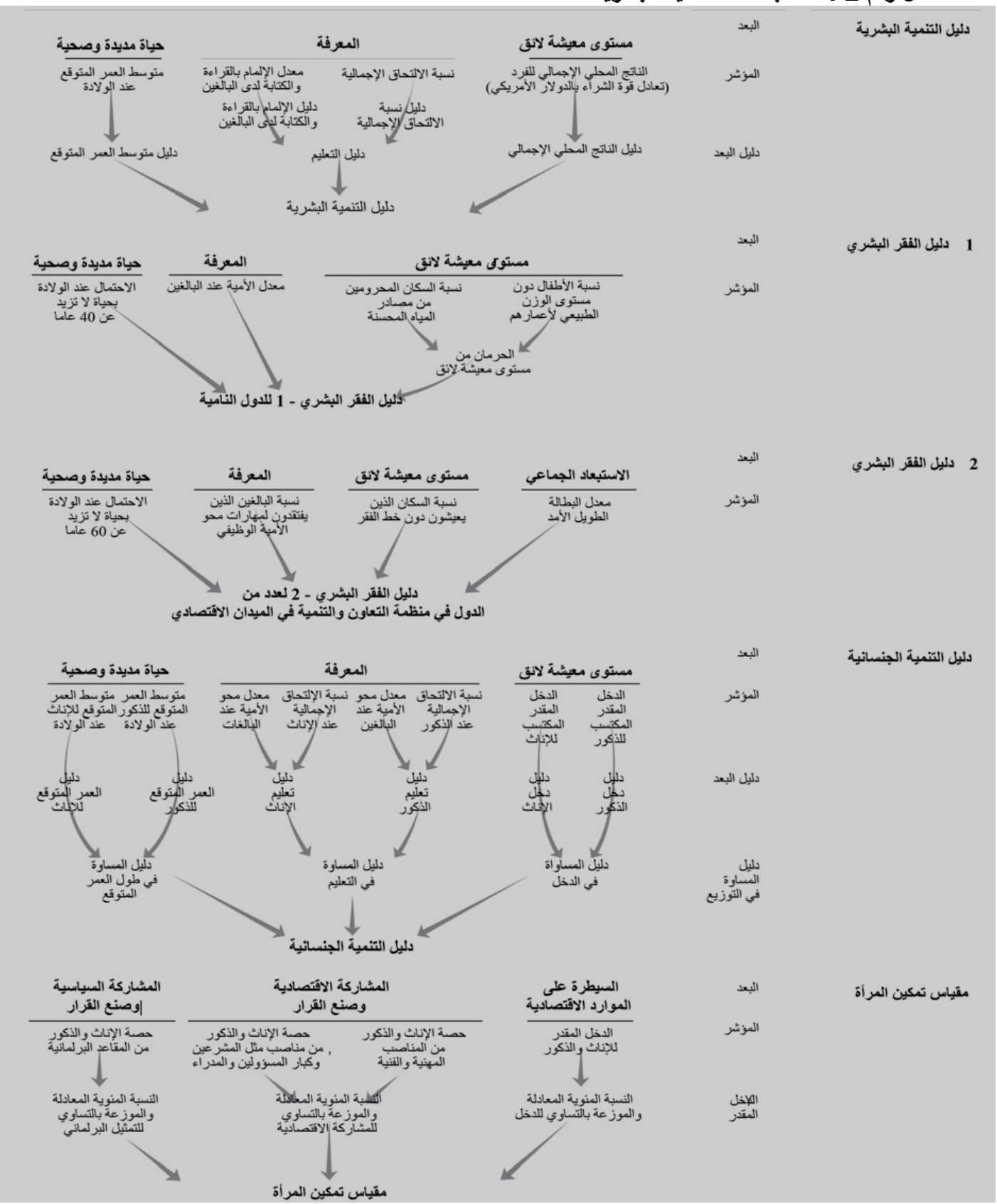

المصدر :برنامج الأمم المتحدة الإنمائي -تقرير التنمية البشرية للعالم للعام 2007/2008 -نيويورك- ص: 343

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتوضيح كون التنمية لا تقاس بالعائد المادي فقط أو معدل الزيادة في الدخل الوطني، بل تقاس أساسا بمدى التغيير في نمط حياة الإنسان المادية و المعنوية.

تتعلق التنمية البشرية بما هو أكثر بكثير من ارتفاع أو انخفاض الدخول القومية، فهي تتعلق بخلق بيئة يستطيع الأفراد أن يقوموا بتنمية قدراتهم الكاملة و أن يحيوا حياة منتجة و مبدعة تتوافق مع حاجاتهم و مصالحهم، فالشعوب ثروة الأمم الحقيقية.

والتنمية على هذا النحو تتعلق بتوسيع مجال الخيارات المتاحة للناس كي يحيوا الحياة التي يقدرونها و هي على هذا النحو تتعلق بما هو أكثر من النمو الاقتصادي، الذي ما هو إلا وسيلة فقط لتوسيع الخيارات، إن التنمية البشرية هي التنمية التي تقوم بتلبية حاجات الأجيال الحالية دون أن تعرض للخطر قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها.

يعتبر هذا النموذج الجديد للتنمية أهم تطور في الفكر التنموي الحديث و أبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة، و ذلك لأن النماذج التنموية السائدة تحرص على النمو الاقتصادي فقط و هو النمو الذي يتم على حساب الأنظمة الأخرى و خاصة النظام البيئي.

تعتمد التنمية البشرية على ثلاثة جوانب رئيسية ، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- تنمية المهارات و القدرات البشرية، فالعنصر البشري هو القادر على استمرار عمليات التنمية و لذلك فإن الإنفاق على تنمية القوى البشرية (من تعليم ورعاية صحية وفرص اقتصادية)، تعتبر أهم عناصر التنمية.
- عدالة توزيع فوائد النمو وتطلب ذلك ضرورة تدخل الدولة لإيجاد آليات تؤدي إلى إعادة توزيع الثروة والدخل بما يساهم في التخفيف من حدة الفقر.
- الحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة ومنع تراكم الديون عليها، فالكثير من الدول يسرف في استغلال موارده الطبيعية معتمدا على الخبرة الأجنبية والمساعدات والقروض الخارجية، و يترتب على هذا الوضع حالة تنموية ولكنها هشة تتعرض لصدمات عديدة مع تغير ظروف الاقتصاد العالمي بالإضافة إلى تعرضها لمشاكل بيئية متعددة بسبب الإفراط في الاستخدام الموارد.

3.واقع التنمية البشرية في الجزائر:

عندما بدأت الجزائر المستقلة بصياغة توجهاتها الإنمائية أرادت أن تجعل منطلقاتها للتنمية و التخطيط ذات إطار شمولي، يستهدف تطوير الحياة الاقتصادية و الاجتماعية معا، فعمدت إلى استكمال السيطرة الوطنية على النشاط الاقتصادي عن طريق تأميم المصالح الأجنبية في البلد، لضمان تعبئة الموارد في ميدان التنمية.

حيث تركز محورها الرئيسي على إنشاء مجموعة طموحة من الصناعات الكبرى المرتبطة بالنفط والغاز، وبدأت الجزائر بترقية قطاع المحروقات الذي رأت فيه القطاع الاستراتيجي الذي يجلب ما تحتاجه من عملة صعبة تؤدي إلى النهوض بالقطاعات الأخرى وهو ما تفسره المبـالغ الهائلة في هذا القطاع خلال المخططات المتتاليـة، لكن و بانخفاض أسعار البترول راجعت الجزائر استراتيجيتها، وقامت بتطوير قطاعات أخرى كالسكن، الفلاحة، البناء والخدمات، والتعليم والصحة بهدف تحقيق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، ودفع عجلة التنمية.

في نهاية الثمانينات وجدت الجزائر نفسها تعاني من اختلالات هيكلية، ارتفاع في معدل التضخم، عجز في ميزان المدفوعات و ارتفاع المديونية الخارجية، ارتفاع في نسب البطالة لدى فئات كبيرة من المجتمع و أصبح من الضروري إجراء تغيير جذري لتوجهها الاقتصادي و هو ما قادها إلى الدخول في سلسلـة من الإصلاحـات الاقتصادية والهيكلية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السـوق والاندماج في الاقتصاد العالمي.

لجأت في البداية إلى إعادة الهيكلة العضوية، أي إعادة تقسيم المؤسسات العمومية الضخمة إلى مؤسسات عمومية صغيرة الحجم أكثر تخصصا، لكن هذه المؤسسات كانت تعاني من مشاكل عويصة مما استدعى إلى إعادة الهيكلة المالية، وفي كل مرة لم تنجح هذه السياسـات في تحقيق الكفاءة والنمو الاقتصادي، وباشتداد الأزمـة الاقتصاديـة والظروف العالمية المساندة لها خلال سنة 1988، قررت السلطات العمومية بعث أسلوب جديد للتعامل مع المؤسسات وهو نوع من التخلي عنها، يتعلق الأمر باستقلالية المؤسسة أي إعطاء تسيير ذاتي لهذه الوحدات الاقتصادية.

1.3الوضعية الديموغرافية في الجزائر:

1.1.3 النمو الديموغرافي في الجزائر:

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من المعوقات الهامة، إن لم نقول أهمها على الإطلاق في طريق التنمية الاقتصادية، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان، مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً، حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع.

ذلك أنه كلما ارتفع المعدل المذكور كلما تطلب الأمر توجيه نسب أعلى من النمو الاقتصادي لسد الاحتياجات الاستهلاكية للزيادة في السكان، بدلا من توجيهها لرفع حصة الفرد من الاستهلاك.[26] ص:36

وعندما نتحدث عن مؤشر النمو السكاني بالجزائر، فإننا نذكر بأن الجزائر قد قطعت أشواطا مهمة في خفضه، ولم تكن الجهود الوطنية لوحدها سببا في ذلك، فقد ساهمت الأحداث السياسية والظروف الاجتماعية في تخفيض معدلات النمو السكاني، بالإضافية إلى انتشار الوعي المجتمعي في أن متطلبات الحياة تقتضي عدد أفراد أسرة أقل ومستوى معيشي أحسن.

هذا ما تأكده المؤشرات الإحصائية، إذ تظهر أن معدل النمو السكاني كان في حدود 2.494 % عام 1990، واستمر في الانخفاض حيث وصل عام 1995 إلى 1.89 %، ثم ما إن مر العقد الماضي حتى وصل إلى 1.48% عام 2000، غير انه ارتفع بقليل في عام 2005 ليصل 1.69% ، ويدل هذا على حالة الاستقرار السياسي والتحسن في الوضع المعيشي مما شجع مرة أخرى زيادة المواليد، أدى إلى ارتفع معدل الزيجات من متوسط في حدود 5.5 في الألف خلال عقد التسعينات إلى متوسط 8 في الألف في النصف الأول من عقد الألفية الجديدة، ووصل إلى 9.68 في الألف في سنة 2009.

جدول رقم 3 : تطور مؤشرات النمو السكاني بالجزائر للفترة [90 -2009]

السنة / المعدلات	1990	1995	2000	2005	2009
معدل المواليد (‰)	30.94	25.33	19.36	21.36	24.07
معدل الوفيات (‰)	6.03	6.43	4.59	4.47	4.51
معدل الزيادة (%)	2.494	1.89	1.48	1.69	1.94
متوسط الزيجات	5.97	5.45	5.84	8.50	9.68

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنوات 1990- 2009

2.1.3 الهرم السكاني للجزائر:

يحتل الهرم السكاني أهمية كبيرة لدى الديموغرافيين لأنه يعطي فكرة عن الماضي وقد يعطي كذلك صورة عن الحاضر، وهو عبارة عن عرض بياني حسب العمر والنوع، بين الصورة الكلاسيكية للمجتمع الذي ترتفع فيه معدلات الخصوبة تتمثل في هرم قاعدته عريضة بسبب ارتفاع معدلات المواليد ثم تأخذ شكل الهرم بسبب ارتفاع معدلات الوفيات، على أن الشكل العام للهرم السكاني يعتمد على طبيعة المجتمع من حيث مستويات الخصوبة والوفيات.

شكل رقم 3: الهرم السكاني لسنوات 1966-1977

Recensement Général de la Population et de l'Habitat - 12 Février 1977

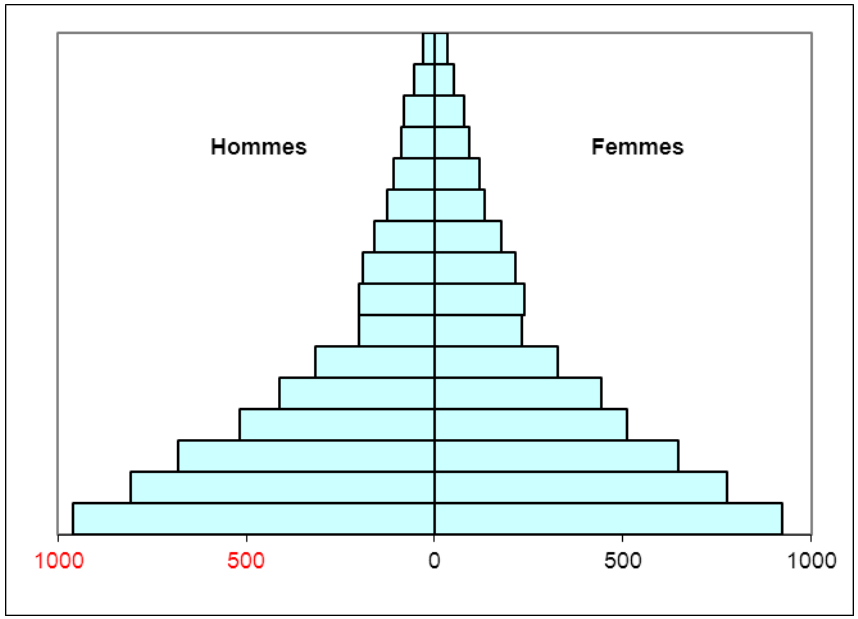

Recensement **G**énéral de la **P**opulation et de l'**H**abitat - 4 Avril 1966

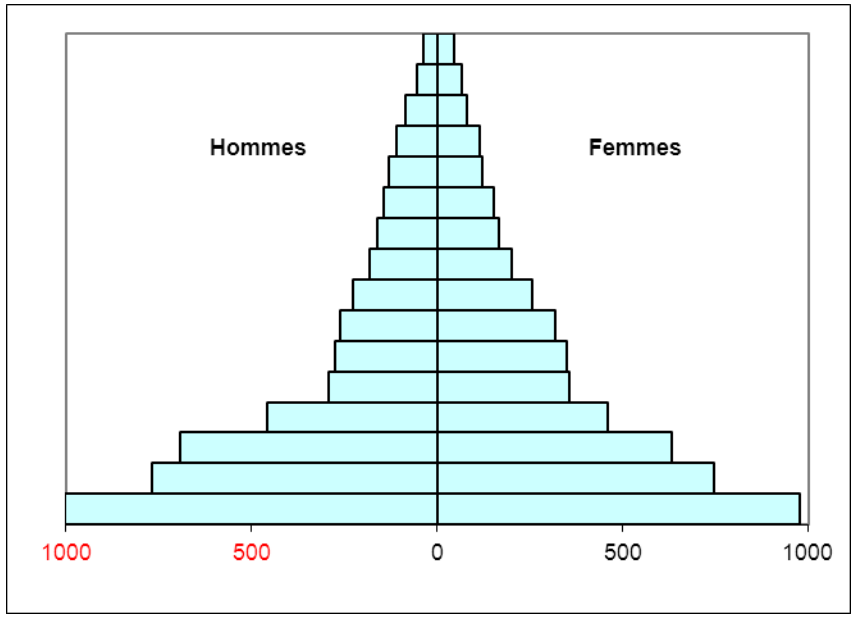

شكل رقم 4:الهرم السكاني لسنوات 1987-1998

Recensement Général de la Population et de l'Habitat - 20 Mars 1987

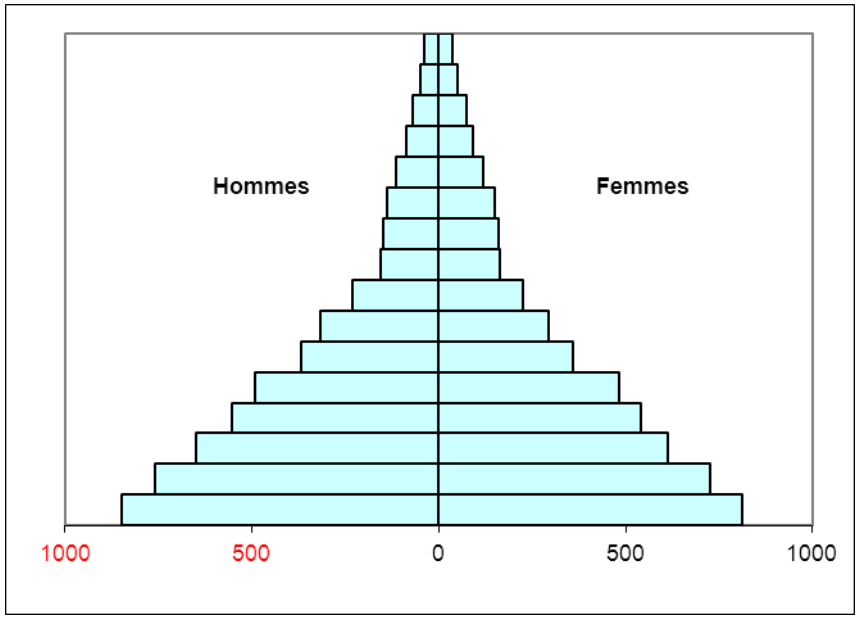

Recensement Général de la Population et de l'Habitat - 25 Juin 1998

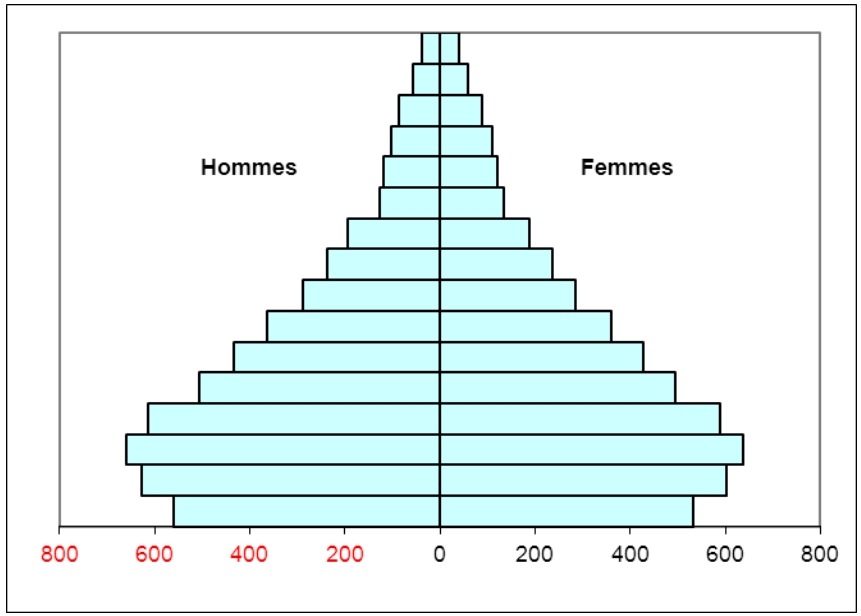

3.1.3 الزيادة السكانية في الجزائر:

في أول إحصاء عام للسكن والسكان و قدر عدد الجزائريين بحوالي عشرة ملايين سنة (1966). إستمر معدل الولادات في الإرتفاع قارب مستوى 50‰ سنة 1970، وعرفت معدلات الوفيات تقلبات خلال نفس الفترة، حيث وصل المعدل الخام للوفيات إلى حدود 16.7‰ ، هذا مقابل معدل نمو سكاني قدره 3.34% .

من خلال قرائتنا للهرم السكاني خلال السنوات 1966، 1977 أنه يتميز بقاعدة عريضة وذلك يدل على أن نسبة المواليد في تلك السنوات كانت مرتفعة حيث تم التصريح بأكثر من 600000 ولادة حية (الحالة المدنية) خلال عام 1970، وتجاوز الرقم 700000 ولادة سنة 1977، وسجل حد أقصى عام 1985، 845000 ولادة حية[32] وكان الزواج هو الأخر ذو معدلات مرتفعة.

خلال هذه القترة أصبح النمو الديموغرافي في الجزائر مهما، ومن بين أعلى المستويات أهمية في العالم، حيث انتقل معدل الزيادة الطبيعي من 3.2 % خلال سنة 1966 إلى حوالي 3.06 % خلال سنة 1977، ثم إلى 2.73 سنة 1987 وهو الشيء الذي أدى إلى تضاعف عدد سكان الجزائر خلال 23 سنة.

بناءا على معطيات الإحصاء العام للسكن والسكان لسنوات 1987, 1998 ، انتقل معدل الولادات من 34.6‰ سنة 1987 إلى 28.6‰ سنة 1993 واستمر في الانخفاض حتى وصل سنة 1998 إلى 21.3‰، مترجما انخفاضا في معدل النمو الطبيعي الذي انخفض من 2.7 % سنة 1987 إلى 2.2 % سنة 1993 وحافظ على نفس وتيرة التراجع حتى وصل سنة 1998 إلى 1.42 %.

سجل معدل الوفيات هو الأخر انخفاضا، حيث قدر معدله سنة 1987 بـ 6.9‰ وبمقدر 6.4‰ سنة 1998 وكانت وفيات الأطفال أحد الأسباب الأساسية لانخفاض الوفيات العامة[33].

شكل رقم 5: يوضح تطور زيادة سكان الجزائر

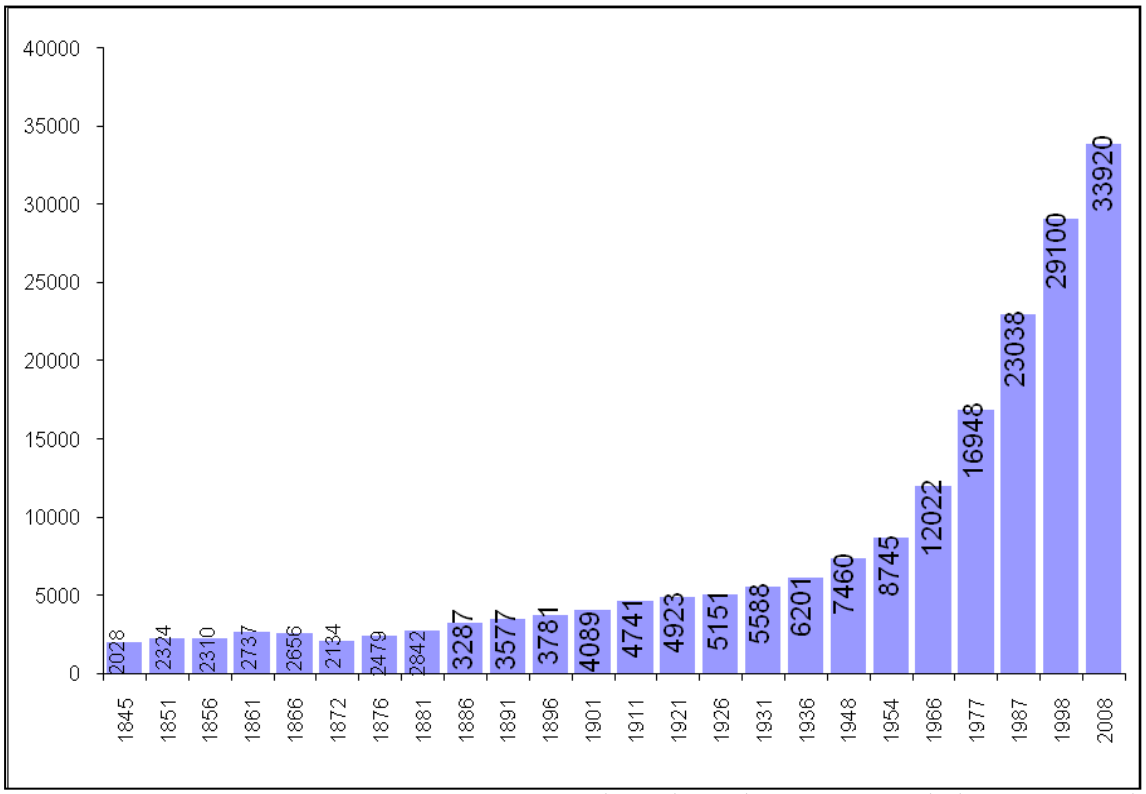

المصدر من إعداد الطالب حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS

4.1.3 نسبـــــة الإعـــالة:

كلما ارتفعت نسبة السكان خارج قوة العمل إلى السكان ضمن قوة العمل، كلما ارتفعت نسبة السكان المشاركين في الاستهلاك إلى السكان القادرين على توليد الدخول. [26] ص34

والجزائر التي تمت فيها وضعية التشغيل بوتيرة بطيئة، بحيث تزايدت حدة البطالة خلال عقد التسعينات لتبلغ مستويات قياسية، انعكست على مؤشر نسبة الإعالة الذي كانت نسبه متدنية، وفي الوقت الذي تشكل فيه نسبة السكان خارج قوة العمل معدلات عالية، فان معدلات الإعالة تميل نحو الانخفاض وهي أحد المؤشرات السلبية. نلاحظ أن معدلات الإعالة تتمحور حول متوسط يقترب من 35 في المائة خلال الفترة (1990 - 2009).

جدول رقم 4 : تطور عدد السكان والقوة العاملة وفئة السكان خارج قوة العمل ومؤشر الإعالة للجزائر للفترة [1990—2009]

الوحدة :بالمليون

التعيين	1990	1994	1997	1999	2000	2003	2004	2005	2009
عدد السكان	25.022	27.497	29.045	29.965	30.416	31.848	32.364	33.2	35.26
السكان النشطين-2	5. 851	6. 814	8 .072	8. 589	8. 860	8.762	9.469	9.492	9.891
سكان خارج قوة العمل-3	19.171	20.683	20.973	21.376	21.556	23.086	22.895	23.708	25.369
%نسبة الإعالة [3/2]	30.5	32.9	38.4	40.1	41.1	37.9	41.3	40.0	38.98

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنوات 1990- 2009

2.3 تطور دليل التنمية البشرية والمؤشرات المكونة له في الجزائر خلال الفترة 95-2009:

إن المتتبع للتطورات الحاصلة في التنمية البشرية وتحليل وتفسير مؤشراتها، يبين بوضوح تلك النتائج والحقائق السلبية التي شهدتها مؤشرات التنمية الوطنية إلى غاية عام 1994. تشير معطيات الفترة 1986-1994 إلى أن اغلب المؤشرات المشكلة لدليل التنمية البشرية(مؤشرات الصحة أو التعليم أو الدخل) وخصوصا الاقتصادية منها كانت سلبية، حيث لوحظ انخفاض الناتج الداخلي الخام ب1 0.5 %، [27]ص 25 في مقابل نمو سكاني موجب، وعليه فان نصيب الفرد من هذا الناتج عرف تدهورا ملحوظا، إذ انخفض بمتوسط معدل خلال الفترة السابقة قارب 2.4%. و تشير الأرقام والنسب إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عرف التذبذب ذاته الذي عرفه سعر النفط في السوق الدولية. ارتفع في بداية عقد التسعينات من 22.3 دولار أمريكي عام 1990 إلى 15.5 دولار أمريكي عام 1993 ثم انخفض مرة أخرى عامي 1997 و1998 على التوالي، ليعود للارتفاع مرة أخرى عام 1999. مثلت هذه السنة بداية مرحلة الارتفاع إلى يومنا هذا، بحيث بدأت أسعار النفط ترتفع تدريجيا، وعندما نتحدث عن دليل الناتج المحلي الإجمالي الذي يعكس الصورة ذاتها لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو واضح من خلال الجدول التالي.

أم المؤشرات الديمغرافية والتي تتعلق خصوصا بمتوسط العمر فقد عرفت الارتفاع المتتالي إلا أنها كانت بمعدلات بطيئة، ويدل على التحسن في الغذاء والصحة العامة . بلغ مقدار زيادة متوسط الأعمار خلال الفترة 1990 - 2009 سبعة (07) أعوام وتم تأكيد ذلك بواسطة دليل العمر المتوقع. أما المؤشر المركب لدليل التنمية البشرية وارتفع بدوره من 0,528 عام 1993 ليصل 0.733 عام 2007 بفارق قدره 0.205 [27] ص 172.

وأما مؤشرَيْ التعليم ومحو الأمية فنقول الأول عرف بعض التذبذب ارتفاعا وانخفاضا في مرات أخرى مؤشرا إلي التراجعات التي عرفتها المنظومة التربوية خلال عقد التسعينات حيث انخفضت نسب الالتحاق بالتعليم بسبب الأحداث المأسوية التي مست بعض المناطق . عموما سجل المعدل العام للالتحاق بالتعليم خلال فترة 2000-2009 تحسنا نسبيا بلغ الفارق خلالها4 نقاط.

بالنسبة لظاهرة الأمية فرغم النسب المعبرة عن تحسن القراءة والكتابة فإننا نؤكد على وجود عدد كبير (أكثر من 11 في المائة) يجهل القراءة والكتابة وهذه تعتبر نسبة مرتفعة خصوصا في العصر الحالي أين أصبح ينظر إلى غالبية شعوب العالم النامي كأميين بسبب قصورهم المعرفي خصوصا عندما يتعلق الأمر بالإلمام بالإعلام الآلي ونسب الاتصال بشبكة الإنترنت وغيرها من المؤشرات التي ترتبط مع مفهوم اقتصاد المعرفة الحديث.

إن مؤشر نسب الالتحاق مع مؤشر الإلمام بالقراءة والكتابة يشكلان أحد أعمدة دليل التنمية البشرية وهو دليل التعليم وتظهر قيم هذا الدليل التحسن الواضح، رغم ما سبق الإشارة إليه وقد كانت نقاط الفارق تعبر عن تطور واضح (أكثر من 24 نقطة).

إن هذه الأدلة المجتمعة والتي تم عرضها من خلال (الجدول الموالي)، تؤشر لدليل دولي يبين مقدار الإنجاز في التنمية البشرية لبلد ما، وعندما نتحدث عن الجزائر فان المؤشرات تظهر انتقالها، من حالة التنمية البشرية المتدنية أو الضعيفة، إلى وضع التنمية البشرية المتوسطة، حيث ارتفع الدليل من 0.637 عام 1990 إلى 0.732 عام 1995 بمتوسط زيادة قدرت 0.03 نقطة ، ثم ارتقى مرة أخرى إلى 0.683 عام 2000، بزيادة تعادل 0.04 . وتظهر القيمتان كون الزيادة جاءت مع بداية التسعينات ، وهذا يعود إلى ثبات دليل الناتج المحلي الإجمالي، وثبات دليل الأجل المتوقع للحياة. جاء الأول بسبب انخفاض أسعار النفط، وجاء الثاني بسب تسارع قافلة الموت من جراء العنف الذي تنامي حينذاك ، مع بداية الألفية الجديدة عجلت لإنجازات المحققة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية بتسريع وتيرة نمو دليل التنمية البشرية خلال النصف الأول

من عقد الألفية الثالثة (0.25)، وينطبق الأمر ذاته على بقية المؤشرات ، سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وذلك راجع للارتفاع الذي بدأ تسجله أسعار النفط ، ولحالة الاستقرار السياسي الذي بدأت تظهر جليا مع عام 1999، والتي انعكست إيجابا على الحالة الاقتصادية والاجتماعية للاقتصاد الوطني ككل .

إن هذه التطورات الاقتصادية والاجتماعية في مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر حسنت ترتيبها .

جدول رقم 5 : تطور دليل التنمية البشرية للجزائر والمؤشرات المكونة له خلال الفترة 2009-1995

السنوات	الأجل المتوقع للحياة عند الولادة (بالأعوام)	معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين 15 سنة وما فوق %	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي %	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	قيمة دليل التنمية البشرية	الترتيب
1995	67,1	57.4	66	4870	0,70	0,60	0,89	0,732	85
1996	67,3	58,8	66	*5570*	*0,71*	*0,61*	0,92	*0,746*	69
1997	67,8	59,4	66	5442	0,71	0,62	0,88	0,737	82
1998	68.1	61.6	66	5618	0.72	0.63	0.89	0,746	82
1999	68.9	60.3	68	4460	0.73	0.63	0.63	0.665	83
2000	69.2	65.5	69	4792	0.74	0.67	0.65	0.683	107
2001	69.3	66.6	72	5063	0.74	0.69	0.66	0.693	100
2002	69.6	66.7	72	5308	0.74	0.69	0.66	0.697	106
2003	69.2	67.8	71	6090	0.74	0.69	0.69	0.704	107
2004	69.5	68.9	70	5760	0.74	0.69	0.68	0.704	108
2005	71.1	69.8	74	6107	0.77	0.71	0.69	0.722	103
2006	71.4	69.9	73	6603	0.77	0.71	0.70	0.728	102
2007/2008	71.7	69.9	73.7	7062	0.778	0.711	0.711	0.733	104
2009	72.2	75.4	73.6	7740	0.787	0.748	0.726	0.754	104

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995_2009)

1.2.3 مراحل التعليم في الجزائر :

مر التعليم في الجزائر بعدة فترات نذكر منها:

الفترة الأولى 1830 إلى 1962 :

وهي فترة الاستعمار الفرنسي والذي وجد فيها التعليم في أحسن حال، على الرغم من أن العثمانيين أهملوا القطاع وتركوه حرا يساير الظروف الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، وهو عبارة عن تعليم تقليدي له مؤسساته ونظامه الخاص، وتتمثل هياكله في المساجد والزوايا والكتاتيب[34]ص101.

الفترة الثانية 1962 إلى 1976 :

في هذه الفترة واجهت الجزائر بعد نيل الاستقلال مباشرة مشاكل عديدة متداخلة التأثير من التخلف الاجتماعي ومنظومة تعليمية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها وغاياتها.اعتبرت هذه المرحلة تأسيسية لنظام تربوي يساير التوجهات التنموية الكبرى، وشكلت لجنة وطنية لتحديد الاختيارات الوطنية الكبرى في مجال التربية والتعليم وكانت كتالي :

1) تعميم ونشر التعليم بإقامة المنشآت التعليمية في كافة المناطق.
2) جزأرة إطار التعليم.
3) تكييف مضامين التعليم الموروثة عن النظام التعليمي الفرنسي.
4) التعريب التدريجي للتعليم.

الفترة الثالثة 1976 إلى 2002 :

عرفت هذه الفترة صدور الأمر رقم 79- 35 المؤرخ في 16أفريل 1976م المتضمن تنظيم التربية والتكوين في الجزائر، بحيث أدخلت إصلاحات عميقة وجذرية على نظام التعليم يجعله أكثر تماشيا مع التحولات التنموية سواء الاجتماعية أو الاقتصادية، مع تكريس إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته.

قسمت مراحل التعليم إلى أربعة:

1) مرحلة التعليم التحضيري.
2) مرحلة التعليم الأساسي.
3) مرحلة التعليم الثانوي.
4) مرحلة التعليم العالي.

الفترة الرابعة 2002 إلى يومنا :

حيث اتخذ مجلس الوزراء بعد دراسة وافية لملف إصلاح المنظومة التربوية، بعد 30أفريل 2002 قرارات متعلقة بثلاثة محاور أساسية وهي إصلاح مجال البداغوجيا، إرساء منظومة متجددة للتكوين وتحسين مستوى التأطير البداغوجي، إعادة التنظيم الشامل للمنظومة التربوية [35]ص27.

أما فيما يخص إعادة تنظيم المنظومة التربوية فقد أقر المجلس ما يلي :

1) التعميم التدريجي للتربية ما قبل المدرسة لفئة الأطفال البالغين 5 سنوات.
2) تخفيض مدة التعليم في المرحلة الابتدائية من 6 إلى 5 سنوات.
3) تمديد مدة التعليم في المرحلة المتوسطة من 3 إلى 4 سنوات.
4) إعادة تنظيم مرحلة التعليم ما بعد الإلزامي في ثلاثة تخصصات:
   أ) التعليم الثانوي العام والتكنولوجي.
   ب) التعليم التقني والمهني والتكوين.
   ت) التعليم العالي.
5) إضفاء الطابع القانوني على مدارس التعليم التابعة للقطاع الخاص [35]ص27.

ونشير في الجداول التالية إلى تطور نسب الأمية ومعدل التمدرس في الجزائر

جدول رقم 6 : معدل الأمية في الجزائر (1987-1996)

السنوات	1966	1977	1987
ذكور	62,3	46,6	30,8
إناث	85,4	72,6	56,7

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء لسنوات 1966،1977،1987

جدول رقم 7 : تطور معدل التمدرس (6-15 سنة) خلال (1966-1987)

السنوات	1966	1977	1987
ذكور	56,8	80,8	87,7
إناث	36,9	59,6	71,6

المصدر : وزارة التربية الوطنية

2.2.3 الناتج القومي أو المحلي الإجمالي في الجزائر :

ويتصل هذا الجانب بالدور الذي يحتله استهلاك السلع والخدمات في التنمية البشرية، ويعبر عنه في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمؤشر واحد، هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار المكافئ للقوة الشرائية.

غير أن تحليل التطورات التي حققتها الجزائر في هذا الجانب من المؤشرات، يظهر تطور ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن كان خلال الفترة [1987-1994] يتناقص وبمعدل سنوي -0.5%، بالتزامن مع ذلك التدهور كانت محصلة ذلك أن الدخل المتاح للعائلات خلال الفترة ذاتها انخفض بمعدل سنوي -2.4 %، والذي خفض مستوى الاستهلاك لدى العائلات بمعدل أكبر من معدلات انخفاض الناتج المحلي الإجمالي والدخل المتاح للعائلات في المجموع بـ -5.5% ، في هذه الفترة بالذات بلغ التضخم أقصاه حيث شكل معدل سنوي قدره 19.6% الشيء الوحيد الذي زاد وبنسبة قليلة خلال الفترة ذاتها هو دخل الأجراء، بمعدل سنوي قدره +0.5 %.

بعد هذه الفترة أخذت المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية تعرف بعض التحسن، وتحولت القيم السالبة إلى قيم موجبة حتى ولو بنسب قليلة، إذ ارتفع الناتج المحلي الإجمالي خلال 1995-2000 بمعدل متوسط سنوي قدره 3.1%، و مما ساهم في زيادة الدخل المتاح للعائلات، و ارتفع خلال الفترة ذاتها بمعدل سنوي قدره 3.7 % وانخفض التضخم ليصل معدل متوسط قدره 6.3 %، تحسنت كل المؤشرات وبشكل مثير للانتباه خلال الفترة التالية (2000-2004)، بحيث ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي قدره 4.9 % ونمى استهلاك العائلات بمعدل

سنوي قدره 3.3 %، ونفس الأمر نلحظه في الدخل المتاح للعائلات، ودخل الأجراء حيث نمت بمعدلات سنوية تجاوزت 5 %، وانخفض التضخم ليصل إلى معدل متوسط قدره 3 %، وكل هذا ناتج عن تحسن عنصرين بارزين هما: أسعار النفط التي تشكل الدخل الرئيسي للوطن، والاستقرار السياسي منذ عام 2000.

جدول رقم 8 : تطور المؤشرات الرئيسية الاقتصادية الكلية لمستوى الحياة %للجزائر وفقا للفترة [87-94 و 95-2000 و 2000-2004]

الوحدة: نسب مئوية

المؤشرات	تغير الحجم السنوي للفترة (87-1994)	تغير الحجم السنوي للفترة (95-2000)	تغير الحجم السنوي للفترة (2000-2004)
PIB	-0.5	3.1	4.9
استهلاك العائلات/للرأس	-2.4	0.9	3.3
الدخل المتاح للعائلات/للمقيم	-5.5	3.7	5.4
دخل الأجراء	0.5	1.1	5.2
التضخم	19.6	6.3	3

source : Gouvernement Algérien- Rapport national sur les objectifs du millénaire pour les développement- Algérie- juillet 2005 - P. 77

تجد هذه المؤشرات الكلية تفصيلها في المؤشرات الفرعية التي يمكن اشتقاقها منها حيث نلاحظ ارتفاع مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. خلال الفترة 1990 –2005 ارتفع نصيب الفرد بشكل مطرد من 2.005 دولار عام 1990إلى 4.870 دولار عام 1995، لكنه انخفض بمقدار قليل عام 2000 ليصل 4.792 دولار للفرد ثم ارتفع مرة أخرى ليصل إلى 6.107 دولار سنة 2005، لذا يمكن القول بان نصيب الفرد نمى بنسب متباينة، حيث كان اتجاهه سلبيا (1982-1990) وبمعدل قدره -0.8 في المائة [27] ص 182.

لكنه عرف نموا إيجابيا خلال الفترة الموالية بفضل ارتفاع أسعار النفط مع أواخر التسعينات (+ 0.6 في المائة) [27] ص 267، أي خلال الفترة 90 إلى يومنا هذا، ونحن ندرك أهمية مدى خير النفط في المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، غير أن هذا المؤشر العام لا يضمن ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن، أو تحسن في مستواه المعيشي، بحيث يرتبط ذلك بشيء مهم وضروري وهو في الغالب يفتقد في الكثير من الأنظمة الاقتصادية النامية خاصة ألا وهو

التوزيع العادل لعوائد النمو. وتعود عوائد النمو الاقتصادي كنتيجة لارتفاع الناتج المحلي على فئات محدودة، وهي تلك التي تحتضنها الأنظمة الحاكمة وتعيش بقية أفراد المجتمع في ظل الفقر.

3.3 لمحة عن مسيرة الاقتصاد الجزائري بعد 1962 :

خرجت الجزائر من حرب التحرير، لتجد نفسها في وضعية لا تحسد عليها، فمن الناحية الاقتصادية تبعية كاملة لفرنسا، مستوى معيشي منخفض لغالبية المواطنين، مؤسسات ضعيفة الإنتاج والمردودية، اقتصاد مقوماته الأساسية تصدير الكروم والبترول والقوى العاملة .

وانطلاقا من هذه المعطيات الخطيرة تبنت السلطات العليا في البلاد إستراتجية التنمية ذات التوجه الاشتراكي المعتمد على الاقتصاد الموجه وبمعنى أخر فإن اختيار النظام الاقتصادي الموجه عشية الاستقلال الهدف منه هو القضاء على الفقر والحرمان والأمية المورثة عن الاستعمار الفرنسي. وبالفعل سمحت هذه السياسة في مراحلها الأولى بتصفية الاستعمار الاقتصادي ووضع زمام الأمور الاقتصادية بين أيادي الجزائريين واسترجاع الأراضي والمصانع والمحروقات والتجارة الخارجية و البنوك وشركات التأمين والنقل وكل المؤسسات الأجنبية .

اقتنعت السلطات العليا في تلك الفترة أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال القضاء على التبعية الاقتصادية وبناء دولة لا تزول بزوال الرجال إلا عن طريق انتهاج سياسة الصناعات المصنعة مع ربط قطاع النفط وقطاع الصناعة ، بحيث كان الهدف الأساسي بناء صناعات ثقيلة تعتمد على النفط والغاز كمصدر للطاقة ليكون الأساس الذي يبنى عليه صرح الصناعات المتكاملة التي تخلص البلاد من التبعية وتمدها باقتصاد قوي، ولهذا كله حظي القطاع الصناعي بأكبر نسبة من الاستثمارات في مخططات التنمية الأولى حيث كانت :

- 52 % في مخطط 1967 /1969 .
- 45 % في مخطط 1970 / 1973 .
- 43,50 % في مخطط 1973 /1977 .

إن قرارات القيادة التي تلت إعادة بروز الدولة الجزائرية الحديثة فسحت المجال لبروز قطاع عمومي بقاعدة اقتصادية قوية اعتمدت فيه على قطاع المحروقات والصناعات الأساسية وكذا قطاع الاستثمارات، وكان ضمان الشغل من المهام الأساسية لهذه القطاعات وكذا تلبية الحاجيات الأساسية للسكان والقضاء على الأمية، هذا من جهة مع إعطاء الأولوية المطلقة للقطاعات الإنتاجية والتصدير مع تبني سياسة إحلال المنتجات المحلية محل الواردات والعمل

على ترقية إمكانيات جديدة للتراكم خارج الموارد الجبائية والريع البترولي، ولقد تأكدت هذه التوجهات منذ بداية سياسة التخطيط كاختيار اقتصادي وكأداة هامة في تطبيق الاستراتيجية التنموية .

وإن لعبت الظروف الداخلية الموروثة عن الاستعمار دورا هاما في رسم وتحديد الاستراتيجية الاقتصادية فإن العوامل الخارجية لا تقل أهمية في هذا الاختيار، وحتى يمكن تجنب التأثيرات السلبية لهذه العوامل الخارجية على الاستراتيجية المنتهجة فإن السلطات العليا حشدت كل إمكانياتها من أجل التحكم في فضائها الاقتصادي وتوجيهه إلى عملية التراكم الداخلي والابتعاد عن التقسيم الدولي المبني على علاقة الهيمنة والتبعية والبحث عن أحسن الطرق للاندماج في السوق الدولية بإمكانيات غالية تحميها من علاقات التبعية وعلاقات التبادل غير المتكافئ .

لقد كانت هذه أولى الاستراتيجيات الشاملة للتنمية التي من أهدافها الأساسية تكوين الإنسان واستعادة الهوية الوطنية والثقافية وكرامة الفلاحين بمنحهم إطار التفتح الاجتماعي والاقتصادي الذي يضمن التحرك العام نحو التقدم والازدهار . بدا سنة 1966 التفكير في آفاق 1980 وأعطيت الأولوية لدفع مسيرة الاقتصاد وتحقيق التوازن الجهوي وإدخال كل الأطفال في سن التمدرس إلى المدارس وتهيئة الشروط لتنمية مندمجة كانت التأمينات قاعدة لها.

كانت إستراتيجية الصناعة المتبعة في السبعينات ذات أهداف محددة ورؤى واضحة، بحيث كانت أولى أولوياتها الاستجابة للطلب الداخلي المتزايد على المنتجات الصناعية وتخفيض التبعية الاقتصادية للخارج. رسم هذان الهدفان الرئيسيان استراتيجية قطاع الصناعات في فترة السبعينات وشرع في تطبيق هذه الأهداف مع بداية المخطط الوطني الأول حيث بدأت عملية تشييد المركبات الكبرى في مختلف فروع الصناعة مثل مركب الحديد والصلب في الحجار ومركب السيارات الصناعية في الرويبة ومركب الإلكترونيك بتنوع منتجاتها.

سجل الإنتاج نموا مستمرا من خلال مجموع المنجزات الصناعية التي شيدت في السبعينيات ولولا هذه المنجزات لما قامت لنا قائمة اليوم في ظل النظام العالمي الجديد.

ورغم توقف المشاريع المبرمجة في استراتيجية الصناعات المصنعة في بداية الثمانينات فإن الأهداف المسطرة للمشاريع المنجزة تحققت وتضاعف الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية حيث أنتقل من 113.20 مليار دينار سنة 1979 إلى 225.40 مليار دينار في سنة 1984 وسجل زيادة قدرها 5.80 % من حيث الحجم في السنة الواحدة خارج المحروقات.

أما القطاعات التي ساهمت أكثر في ذلك فهي الصناعة بزيادة قدرها 9.50 %، البناء والأشغال العمومية بزيادة 8.60 % في حين لم يسجل القطاع الزراعي زيادة قدرها 1.20% ، وكانت التوقعات مطابقة للواقع حيث تم التحكم في موازنة الاستهلاك مع التراكم حيث زاد استهلاك العائلات بحوالي 6.10 % وتطور التراكم بنسبة 4.40 % سنويا.

هذه النتائج المحققة في فترة قياسية نظرا لما تتطلبه الصناعات المصنعة من فترة زمنية طويلة وهذا نتيجة الاستثمار المكثف لرأس المال الموجه إلى الصناعات الأساسية وعلى رأسها المحروقات ، حيث استفادت الصناعات البتر وكيمياء والحديد والصلب والميكانيك والمحروقات من 83 % من مجموع الاستثمارات حيث أنفرد قطاع المحروقات لوحده بزيادة تساوي 51 % من هذه الحصة.

جدول رقم 9: تطور معدلات الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 1990/1967

السنوات	69/67	73/70	77/74	79	85	87	88	89	90
PIB	56.8	114	258.5	115.78	287.9	306.5	316.8	382	497.5
الاستثمار	9.16	36.31	121.23	54.78	77	75.4	69.9	69.4	95
معدل الاستثمار%	16	31.8	46.9	47.3	26.7	24.6	22	18.2	19

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول ، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية ص:184 عن وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية

بدأت الأزمة الاقتصادية في الجزائر مع بداية الثمانينات بالتزامن مع برنامج مكافحة الندرة وتشجيع سياسة الاستهلاك على حساب الاستثمار مما أدى إلى تفاقم حجم المديونية التي وصلت سنة 1988 إلى 25.1 مليار دولار لترتفع بعد ذلك إلى حوالي 32 مليار (سنة 1995) ووصلت نسبة خدمة الديون خلال نفس السنة إلى حوالي 10 مليار دولار.

أجبرت هذه الوضعية المزرية التي آل إليها الاقتصاد الجزائري (تفاقم المديونية الخارجية والإفلاس الكامل لكثير من المؤسسات العمومية، وارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من 30 % خلال منتصف التسعينيات) السلطات العمومية على اللجوء إلى صندوق النقد الدولي و البنك للإنشاء والتعمير قصد إعادة جدولة الديون وكان لها ذلك، ولكن بشروط مجحفة في حق المواطن الجزائري.

لم يأتي الوضع الاقتصادي في الجزائر في ظل الإصلاحات والتحول إلى اقتصاد السوق بجديد إلا الفقر والبؤس والحرمان في كل جهات الوطن، نتيجة الإصلاحات التي طبقت بشكل عشوائي وارتجالي والتردد في المواقف وعدم الوضوح في الرؤى والأهداف. لم تكن السياسات المنتهجة في عقدي الثمانينات والتسعينيات والهادفة إلى عملية الإصلاح وإعادة الهيكلة و خوصصة المؤسسات العمومية نابعة من واقع المجتمع الجزائري ولا نتيجة التشاور بين الشركاء وأهل الاختصاص بل كانت سياسات فوقية في شكل قوانين وأوامر دون أن تكون اعتماد أهداف واضحة ، ناهيك عن عمليات التسيير والمراقبة والتنفيذ والتي هي بنفس الوتيرة إلى يومنا هذا، فالهدف العام من انتهاج سياسة اقتصاد السوق هو بعث الديناميكية الاقتصادية وتحقيق النجاعة والرفاهية للمواطنين، لكن ما تم تحقيقه فعلا هو التدهور الفادح مستوى كل القطاعات الاقتصادية وتدهور قيمة العملة الوطنية .

1.3.3 برنامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على التنمية البشرية :

يشمل الإصلاح الاقتصادي، كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني، والتسيير الكفء ، وفقا لآليات السوق، بما يمكنه من الانتعاش والتطور، وبما يسهل تكامله مع الاقتصاديات الإقليمية واندماجه في الاقتصاد العالمي. ينطوي مفهوم الإصلاح هذا على حسم لكثير من الجدال والمناقشات حول هوية النظام الاقتصادي وحول الكثير من التفاصيل مثل دور الدولة والعلاقة بينه وبين السوق ، والبعد الاجتماعي للتنمية .....الخ

يوجب الواقع اعتماد إصلاح اقتصادي جذري، يغير الأوضاع القائمة، على أن يتم بوتيرة متسارعة، لأن الإبطاء في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي له تكلفة باهظة وأعباء هائلة، ولن يزيد مرور الوقت إلا سوءا ويمكن رصد ما يلى من المؤشرات، عن واقع الدول التي تطبق برامج الإصلاح الاقتصادي، وخصوصا الدول العربية: [36] ص8

أ- انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي، وتدهور نصيب الفرد مقارنة بالمؤشرات الدولية.

ب- تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية، وتركز الصادرات في منتجات أولية، مع هامشية نصيب المنتجات ذات القيمة المضافة العالية في الصادرات العربية.

ج- تراجع نصيب المنطقة العربية من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة.

د- الإخفاق في توليد فرص عمل كافية للداخلين الجدد في سوق العمل، وارتفاع حدة البطالة بمعدلات أعلى من متوسطات الدول النامية، مع تركز البطالة بين فئات الشباب والإناث.

هـ- تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، حيث يمس الفقر المتعطلين عن العمل ونسبة ملموسة من العاملين أيضا.

ركزت مجموعة السياسات المقترحة المتبعة في المنطقة، بالأساس على تحقيق الاستقرار الكلي، وخفض معدلا ت التضخم من خلال ثالوث، برامج التثبيت والخوصصة والتحرير الاقتصادي، لكن هذا المنهج لم يهتم اهتماما كافيا بموضوعات لا تقل أهمية، كالبطالة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية.

لذا لابد أن تكون عمالة الشباب وجودة التعليم والخدمات الاجتماعية والبرامج المساندة للمشروعات الصغيرة من العناصر الأساسية، في مفهوم الإصلاح وبرامجه، مع تحديد واضح للأولويات، وتأكيد أهمية الإطار المؤسسي اللازم لتحقيق الإصلاح الشامل، بشقيه الاقتصادي والاجتماعي [36] ص9.

إن دراسة وتقييم الآثار الاجتماعية لبرامج التصحيح الاقتصادي، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيف وطأة الآثار السلبية على الفئات المتضررة، من شأنها توفير مصداقية أكبر، ودعم أوضح لجهود التصحيح واستمراريتها بشكل معقول، كما تشكل هذه الجوانب أهم التحديات الأساسية التي تواجه واضعي السياسة الاقتصادية في الدول العربية، التي شرعت في سياسات التصحيح، وتفسر إلى حد ما، الترابط والبطء في تنفيذ بعض إجراءات التصحيح الهامة مثل تخصيص المؤسسات العامة [36] ص9.

2.3.3 سياسة التعديل أو التكيف الهيكلي:

لجأت الجزائر، عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية و انعدمت طرق جديدة للتمويل و فشل الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية، إلى الصندوق النقد الدولي و أبرمت معه على اتفاقية الامتثال "Stand –By" في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج الاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم

ثلاث سنوات خلال فترة الاستقرار الاقتصادي يجب أن ينصب الاهتمام على إعادة تأسيس التوازنات الداخلية و الخارجية بمساعدة قروض صندوق النقد الدولي و البنك الدولي، و كذلك تقليص الاختلالات الداخلية و تهيئة الظروف لمباشرة الفترة الثانية للتعديل الهيكلي و قد تجلت هذه الإجراءات من خلال:

- محاولة تقليص العجز في الميزان التجاري.
- رفع الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- تخفيض قيمة الدينار.
- رفع سعر الفائدة و معدّلات إعادة الخصم.

بصفة عـامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الـذي نفذ تحت الإشراف التقنـي و المالي للمؤسسات الدولية، تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الإنتاجي، وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا و تقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية من الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق و البنك من خلال اتفاق التسهيل الموسع.

4.3 إجراءات برامج التكييف وإعادة الهيكلة :

تنضوي تحت برامج التكييف وإعادة الهيكلة، جملة من الإجراءات الهادفة إلى تحرير الأسعار، وتحرير التجارة و خوصصة مؤسسات القطاع العام للدولة.

والهدف من وصفات النقد الدولية كما ثبت عمليا، هو سياسات انكماشية لتوفير الموارد التي تجعل البلد قادرا في المستقبل على الوفاء بعبء ديونه المتراكمة، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال تحجيم دور الدولة وإبعادها كليا عن النشاط الاقتصادي وإلغاء جميع الخيوط التي كانت بيدها للتأثير في مجريات الأمور الاقتصادية، وكل ذلك لابد وان يرافقه خفض هائل في الإنفاق الحكومي الموجه للخدمات الاجتماعية، وضغط مستوى الاستهلاك الضروري وخفض معدلات الاستثمار العام.

لقت السياسات الإصلاحية التي يشترطها صندوق النقد والبنك الدوليان هي بمثابة وصفات نمطية ومتشابهة مع خصوصياتها الجزئية، يطلب تنفيذها في أغلب البلدان النامية وحتى

البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية، وبلدان الاتحاد السوفيتي سابقا، الكثير من النقد بسبب عدم مراعاة خصوصيات كل بلد. [37] ص 82

وتتمثل السياسة الاقتصادية الأساسية كما أوصى بها **"فريدمان"** في خفض معدل التوسع النقدي، ولما كان حسبه التوسع النقدي راجعا إلى توسع الدولة في الإنفاق على وظائفها الاجتماعية، مما يؤدي بدوره إلى زيادة عجز الموازنة العامة، يغطى هذا العجز، بموارد غير حقيقية، من الإصدار النقدي الجديد، والاقتراض المتسارع، مما يؤدى إلى تغذية دورة التضخم، ويثبط همم المنتجين الخواص، (القطاع الخاص الكبير) لذلك يبدأ العلاج والإصلاح بكبح مستوى النفقات العامة الاجتماعية، ويتبع ذلك بالضرورة في الحد من فجوة الموازنة الحكومية، ومن ثم تقليل عرض النقود بإنقاص معدل التضخم جنبا إلى جنب مع دفع وحفز راس المال الخاص، وقد شكل فكر النقديين الجدد نوعا من المرجعية النظرية والعملية المغذية لنموذج صندوق النقد الدولي، بحيث تشكلت وصفة الصندوق الموجهة لبلدان العالم الثالث، في خطوط عريضة رئيسية يخاطب بها الجميع وفقا لما يلي : [37] ص 101

1/ خفض الإنفاق الاجتماعي، ومن ثم العجز في الموازنة الحكومية، وخفض واردات السلع الإنتاجية والاستهلاكية الأساسية.

2/ رفع سعر الفائدة، سعيا إلى ضبط مستوى الإنفاق الاستثماري، ومن ثم محاولة كبح التضخم .

3/خفض سعر الصرف، بدعوى تشجيع الصادرات وتقليل الواردات.

4/ زيادة وزن القطاع الخاص في مجالات الإنتاج السلعي والخدمات الاجتماعية وهياكل البنية الأساسية باعتباره الأجدر من الدولة بذلك.

ومع مطلع التسعينات، قام أحد أبرز خبراء البنك الدولي وهو **"جون ويليامسون"** ببلورة وصفة مشتركة، أطلق عليها تعبير (إجماع واشنطن) من واقع خبرة أمريكا اللاتينية ولقد لخصها في عشر نقاط [37] ص101

1-فرض الانضباط المالي، وهذا يعني أولوية خفض الإنفاق العام.

2-إعادة هيكلة الإنفاق العام.

3-الإصلاح الضريبي، (خفض المعدلات الحدية للضريبة) وهو موجه لتشجيع رأس المال الخاص.

4-إطلاق حرية سعر الصرف، هذا ينصرف إلى رفع سعر الفائدة.

5-سعر صرف تنافسي، ويعني اتجاه قيمة العملة نحو الانخفاض.

6-إطلاق حرية التجارة.

7-إطلاق حرية الاستثمار الأجنبي.

8-نقل الملكية العامة إلى القطاعي الخاص.

9-إعادة التنظيم الصناعي (إزالة القيود على إقامة الشركات أو إنهائها).

10-ضمان حقوق التملك.

لكن تجدر الإشارة إلى حقيقتين أساسيتين [37] ص101:

أولاها: أن برامج التكييف لم تحقق نجاحا يذكر في الكثير من البلدان وخاصة منها تلك التي لا تملك بنية إنتاجية أو هياكل مؤسسية وفعالة.

ثانيها: إن برامج التكييف حملت البلد التي طبقتها تكلفة اقتصادية واجتماعية عالية ممثلة في: [37] ص102

1- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وعلى الأقل تذبذب هذه المعدلات، ما بين الارتفاع والانخفاض، أي عدم تحقق نمو اقتصادي مستقر ويتمثل هذا في بروز حالات من الركود الاقتصادي، وخاصة في ضوء السياسة النقدية التقليدية، (ارتفاع أسعار الفائدة) وجمود الاستثمارات، لاسيما في قطاعات الإنتاج السلعي والاقتصادي العيني .

2- تحمل الفقراء وكاسبي الأجور أعباء إضافية مما يثقل كواهلهم، من جراء إلغاء الدعم، وإطلاق حرية الأسعار، وجمود هيكل الأجور، وارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض النفقات العامة على الخدمات الاجتماعية، وفي مقدمتها التعليم والصحة.

ونستطيع القول: أن هذا العجز المسجل يكمن في الأساس الفكري الذي انطلقت منه برامج التكييف الهيكلي (الفكر الاقتصادي الرأسمالي المصمم للدول الصناعية المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا) حيث يمكن أن نلاحظ أن طبيعة المشكلة الاقتصادية التي تواجه الدول المتقدمة تختلف عن الدول النامية، وبعد عشر سنوات أي مع نهاية عقد التسعينات يتقدم صاحب الوصايا العشر **(جون ويليامسون)** نقد ذاتيا للافتراضاته ، بحيث يقترح ضرورة إعادة الاعتبار لعدة أبعاد أساسية في مقدمتها: [37] ص 103

- البعد المؤسسي، ويعني به إقامة هياكل البنية الأساسية لاقتصاد السوق، وبتعبيره هو: إن السياسات الجيدة يمكن أن تخربها مؤسسات رديئة.
- البعد الثاني: هو إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء.
- البعد الثالث :البعد البيئي.

1.4.3 النتائج الاقتصادية والآثار الاجتماعية:

كانت التغيرات الاقتصادية الجذرية ذات تكلفة اجتماعية باهظة، تمثلت في زيادة البطالة، كما أنه نتيجة انخفاض الميزانيات، انخفضت نوعية الخدمات العامة المقدمة، في مجالات الغذاء والنقل والموصلات والصحة والتعليم ....الخ .

وإذا أردنا أن نعالج هذا التدهور الاجتماعي الناتج عن إعادة الهيكلة، لابد من اعتبار الإصلاح الاجتماعي مكملا للإصلاح الاقتصادي والمالي ويشمل جميع الخطط المطبقة لأجل إعادة هيكلة الاقتصاد، وزيادة قدرته على الانسياب إلى العالم الخارجي، في مجموعة من الأساليب المستخدمة والمتشابهة وهدفاها واحد وهو تخفيض العجز العام في الميزانية، والانفتاح على دول الخارج، وزيادة دور القطاع الخاص، وقد ينطوي كل هدف على مجموعة من التدابير تترك أثارها على القطاعات الاجتماعية وهي على النحو التالي : [38] ص 158-160

1.1.4.3 البطـــالة:

عرفت ظاهرة البطالة تزايدا مستمرا خلال سنوات البرنامج بسبب عمليات التسريح الجماعي التي مست شريحة واسعة من العمال نظرا لإجراءات إعادة الهيكلة الصناعية من جهة وفي هذا الإطار تؤكد إحدى الدراسات المتعلقة بانعكاسات البرنامج التصحيحي في المغرب على

سوق العمل أن عمليات التسريح الكبيرة للعمال من المؤسسات المغربية نتيجة للخوصصة وإعادة الهيكلة تعتبر العامل الثاني المفسر لظاهرة البطالة في المغرب.

تبرز البيانات الإحصائية بوضوح الارتفاع المستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 23.25% سنة 1993 إلى أكثر من 29 % سنة 1997 ثم 29.2 % سنة 1999 ويعود هذا الارتفاع إلى عاملين أساسيين هما [39]:

1- ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي التي عرفتها الجزائر خلال فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8% سنويا و هذا ما أدى إلى تزايد و تسارع حجم القوة العاملة التي ارتفعت من 5.85 مليون سنة 1990 إلى ما يزيد عن 7.8 مليون سنة 1996 ثم ما يقارب 8.25 مليون سنة 1998.

2- التسريح الكبير للعمال نتيجة حل و خوصصة العديد من المؤسسات العمومية بحثا عن النجاعة الاقتصادية وتقليص دور الدولة بما ينسجم والمرحلة الجديدة حيث تؤكد المعطيات الكمية المتاحة أن عدد العمال المسرحين تجاوز 500 ألف خلال الفترة (94-97) نتيجة تصفية وخوصصة حوالي 633 مؤسسة محلية و268 مؤسسة عمومية و85 مؤسسة خاصة، أي بمجموع 986 مؤسسة .

جدول رقم 10: تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993_1999

السنوات	93	94	95	96	97	98	99
معدل البطالة	23.25	24.36	26.99	27.99	29	28.0	29.2

المصدر : روابح عبد الباقي وعلي همال ، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر ، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية ، جامعة قسنطينة ،يومي 29_30 ماي 2000

جدول رقم 11: تطور نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة 2002_2008

السنوات	02	03	04	05	06	07	08
معدل البطالة	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3

المصدر: تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2008

2.1.4.3 التضخم والفقر:

يصاحب الإصلاح الاقتصادي ارتفاع أسعار الاستهلاك، من خلال تخفيض الإعانات ورفع الأسعار، بما يتكافأ مع الأسعار الدولية، مما يساهم مباشرة في حدوث التضخم.

إن الضخ الهائل من أجل النفقات العمومية ، لاسيما من أجل التنمية وكذا زيادات في الأجور يؤديان إلى ارتفاع نسب التضخم والتي كانت تقدر في المستوي 20.2% سنة 1990 و بحوالي 28.4% سنة 1995 ما يدعو إلى وضع حد لهذا الارتفاع الملموس.

كما يؤدي الانكماش وانخفاض الأجور إلى المعاناة بين الفقراء، حيث يضطرون إلى إعادة توزيع مواردهم المحدودة، حتى تتكافأ مع مجموعة جديدة من الأولويات.

جدول رقم 12 : معدل التضخم لسنوات 1990-2009

السنوات	1990	1995	2000	2004	2009
معدل التضخم %	20.2	28.4	6.0	4.6	5.3

المصدر: وزارة المالية

3.1.4.3 التعليم والتدريب:

تؤدي سياسات إعادة الهيكلة إلى خفض الاستثمار العام في قطاع التعليم، مما يؤدي إلى انخفاض نوعية التعليم بالمدارس الحكومية، وتدهور فعاليته وانخفاض ناتجه الحقيقي. وبالنسبة للتعليم العالي، سوف تؤدي قلة الاستثمارات الإضافية إلى انخفاض مستوياته، مما يترتب عليه إعادة النظر في نظم التعليم والتدريب، حتى يستوعب الزيادة الطلب والتغيرات سوق العمل وتوفير المهارات الأساسية الأكاديمية والتدريبية.

جدول رقم 13: بعض الملامح الأساسية للتعليم في بعض دول البحر الأبيض المتوسط

البلد	معدل معرفة القراءة والكتابة عند الشباب (24/15 سنة)(98)	الطالبات في التعليم العالي لك 100.000 امرأة (94-97)	الحواسب الشخصية لكل 1000 شخص (96-98)
إيطاليا	99.8	3462	173
إسبانيا	99.8	4405	145
الجزائر	87.3	1002	4
المغرب	65.5	971	3

المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 2000، ص 194.

ويختلف تصنيف الدول المتخلفة بانخفاض مستوى التعليم وارتفاع مستوى الأميين وبتخلف النظام التعليمي.

إن إجراء مقارنة حديثة نوعا ما (سنة 1998) فيما يخص نسبة القيد الإجمالي في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي يظهر هذا الترابط في الدول ذات التنمية العالية بالنسبة تصل (90%)، وفي الدول ذات التنمية المتوسطة تقدر (65%). أما الدول ذات التنمية المنخفضة بالنسبة تصل فقط المقدار 37%،

4.1.4.3 الصحــة:

مع ارتفاع التكاليف التي تتحملها الدولة للمحافظة على الخدمات الصحية لم يصبح الحصول على الرعاية الصحية أمرا سهلا بالنسبة لقطاع الفقراء ممن يعيشون في المناطق الريفية، وخاصة البعيدة، وكذلك الخدمات الصحية المجانية التي تقدم للفقراء عموما بالإضافة إلى أن هناك أثارا اجتماعية أخرى، لإعادة الهيكلة مثل : [38] ص 158-160

1-الاتجاه لتكوين مجتمعات منقسمة إلى قطبين تتسع الفجوة بينها، هم الفقراء والأغنياء.

2- أدى انخفاض الأجور الحقيقية وزيادة معدلات البطالة إلى تقلص الطبقة الوسطى وطبقة العمال، نتيجة انخفاض الإنفاق.

جدول رقم 14: الهياكل المنجزة في قطاع الصحة (1973_1998)

الهياكل الأساسية	1973	1979	1990	1993	1995	1998
المستشفيات	143	173	181	184	200	221
العيادات الطبية	106	160	445	455	469	497
المراكز الصحية	558	662	1112	1123	1156	1295
قاعات العلاج	1402	1364	3618	3876	3634	3742
عدد الأسر	-	-	29628	65094	57780	63420

المصدر: من إعداد الطالب حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء O.N.S

جدول رقم 15: تطور نفقات قطاعي التعليم و الصحة خلال الفترة 94-99 النسبة :(%)

البيان / السنوات	94	95	96	97	98	99
ميزانية التسيير /الناتج. م.الإجمالي	**4.73**	**4.43**	**4.15**	**4.03**	**4.47**	**4.02**
ميزانية التجهيز ق التربية/ الناتج. م.الإجمالي	**0.70**	**0.62**	**0.61**	**0.65**	**0.71**	**0.55**
ميزانية التجهيز لقطاع الصحة / الناتج. م.الإجمالي	**1.34**	**1.080**	**1.13**	**1.05**	**1.06**	**0.99**

المصدر :علي همال و روابح عبد الباقي – آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاع التربية الوطنية – الماتقى الدولي حول آثار برنامج التصحيح الهيكلي على قطاعي التعليم و الصحة – جامعة باتنة الجزائر أيام 21/20و22 نوفمبر 2000

2.4.3 حل العديد من المؤسسات الاقتصادية :

في تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي للوضع خلال السداسي الأول من سنة 1998 للوضع الاقتصادي في الجزائر، أنه تم تسريح 49 ألف عامل بين شهر جانفي وشهر جوان من بينهم 15 ألف من القطاع الصناعي، ويبلغ عدد المسرحين منذ انطلاق إعادة الهيكلة 264 ألف عامل 61 % منهم من قطاع البناء، 21% من قطاع الخدمات. هذه الوضعية يجسدها عدد الإضرابات التي حدثت خلال نفس الفترة، فحسب الإحصائيات الرسمية لوزارة العمل والحماية الاجتماعية شهد النصف الأول من سنة 1998 قد أكثر من 90 إضرابا عماليا.

مست العديد من القطاعات يتصدرها قطاع البناء والأشغال العمومية، ولقد شارك فيها أكثر من 22 ألف عامل وكانت مطالبهم تخص مشاكل الأجور والقدرة الشرائية ومخطط إعادة الهيكلة.

جدول رقم 16:عدد المؤسسات العمومية المحلة بين 1996 و 1998

السنوات	عدد المؤسسات العمومية المحلة	عدد مناصب الشغل المفقودة نتيجة الحل
1996	363	56144
1997	407	212492
1998	239	115137
المجموع	1000	773383

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي نوفمبر1998 ص 72.

جدول17 : معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الوطني لسنوات 1974 – 1999

الفترة	79-74	84-80	89-85	94-90	99-95
معدل النمو لنصيب الفرد	2.07	2.78	-1.42	1.65	1.83

المصدر : من إعداد الطالب حسب تقارير المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوحدات : متوسطات معدلات النمو

تبين الأرقام السابقة معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني، ويظهر جلياً التذبذب الكبير خلال الزمن، نتيجة اعتماد الدخل الوطني على مصدر أساسي ممثل في المحروقات و ارتباط أسعارها بتقلبات أسعار النفط الدولية. كما أن معدلات النمو السلبية خلال الفترة 85- 89 تؤكد تدهور القدرة الشرائية و انخفاض مستوى المعيشة للأغلبية الساحقة من السكان بينما ميزت فترة 95-99 معدلات نمو سلبية لسنتي 97 و98 أعقبها معدل نمو موجب(لسنة 99) ناتج عن الاستقرار النسبي لأسعار النفط الدولية. ومما سبق يتضح أن ضعف معدل نمو نصيب الفرد من الدخل و التناقص في بعض الأحيان دليل على تذبذب وتدهور القدرة الشرائية.

3.4.3 انخفاض القدرة الشرائية :

انخفضت القدرة الشرائية للمواطنين وخاصة الفئات البسيطة والمحرومة بدرجة كبيرة والسبب يعود أساسا إلى عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور نتيجة لتحريرها ورفع الدعم المالي عن معظم المواد الغذائية الأساسية التي استفادت من الدعم حتى 1992.

جدول رقم 18: أسعار المواد الغذائية من 1993 إلى 1997

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997
الأسعار لدى الاستهلاك	235.5	9630.3	394.4	468.1	494.9
أسعار المواد الغذائية	423	325.6	426.9	510.8	539.7

المصدر : المجلس الاقتصادي الاجتماعي ، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي نوفمبر 1998 ص72

4.4.3 الإصلاحات البديلة :

يساعد تحقيق النمو المستمر وزيادة فرص العمل وتحسين أداء القطاع الاجتماعي على إيجاد مزيج مناسب وتسلسل ملائم للسياسات، وهناك حاجة إلى تدعيم هذه التدابير، من خلال تهيئة الوضع المساند في إطار السياسة الاقتصادية الكلية، إلى جانب تنفيذ الإصلاحات المؤسسية، وبذل جهود لبناء الطاقات الإنتاجية [40] ص 15.

إن ظهور الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي لا تدعو الدول المطبقة لهذه السياسات الانكفاء عن الذات، وإنما إلى الإسراع في جهود الانفتاح الاستثماري على الأسواق الدولية، لاسيما من خلال زيادة معدلات ملكية الخواص في المشروعات الاستثمارية والاقتصادية، وخوصصة القطاعات الإنتاجية المفلسة، وحتى قطاع الخدمات العامة، وفي سياق ذلك أكدت الدراسة التي أعدها اتحاد المصارف العربية، على أهمية فتح المجال أمام خوصصة قطاع الخدمات العامة، بما يسمح بدخول شركاء أجانب استراتيجيين إلى هذه القطاعات، وفتح الأسواق المالية للدول العربية، على الاستثمار الأجنبي غير المباشر (المالي) أي استثمارات المحفظة المالية.

ولعدم وجود صورة واضحة لاتجاهات هذه التحركات، بالنظر إلى التفاوت الحاصل بين عموم دول المنطقة، تبعا للظروف الاقتصادية العامة لكل دولة، إضافة إلى أن سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية في دول المنطقة العربية عموما، لم تحقق التنويع الاقتصادي المطلوب.

لذلك كان من الواجب مواصلة سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية ذات البنية الاقتصادية الأحادية، أو الثنائية الجانب (النفط أو الغاز) من أجل تعميق هذه البنية وتنويع مصادر الدخل الوطني، والصادرات الوطنية، والإيرادات الحكومية تدعيما لخطى عملية النمو والتنمية

البشرية في اقتصادياتها الوطنية، و أن عملية تحسين إدارة برامج الإصلاح الاقتصادي في الجانب النقدي، تتضمن تعزيز كفاءة وفعالية السياسة النقدية في الدول العربية، وإعطاء دور أكبر لعوامل السوق، بحيث تتزايد جهود السلطات النقدية العربية لتدعيم التوجه نحو استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة السياسة النقدية.

و أن تحسين أداء برامج الإصلاح الاقتصادي في جانب أسواق الأوراق المالية، يتضمن أيضا مواصلة الجهود لتطوير وتحديث هذه الأسواق، وتحسين أدائها بغية زيادة كفاءتها في حشد الموارد وتعزيز قدراتها التنافسية في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وفي توفير التمويل طويل الأجل للقطاع الخاص، لتمكينه من القيام بدوره المنشود في عملية التنمية.

وأن أهمية مواصلة السياسات الرامية إلى تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لأسواق الأوراق المالية، خاصة تحديث القوانين الراهنة وإنشاء هيئات للأسواق المالية وتحديث أنظمة التداول سعيا لإقامة أنظمة إلكترونية بالكامل، وتحديث أنظمة التسوية.

حيث من الضرورة أن تواصل الدول العربية بذل مزيد من الجهود لتعميق الإصلاحات المالية الجاري تنفيذها، خاصة من ناحية سعيها لضبط الموازنة وتنفيذ الاصطلاحات اللازمة لذلك، وتنويع مصادر الإيرادات الحكومية، وأضافت أنه يدخل في إطار تعميق الإصلاحات المالية بالنسبة إلى الدول العربية، تقليص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية من خلال الاعتماد على آليات اقتصاد السوق، وتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد والتركيز على المساعي الهادفة لانتهاج سياسات مالية أكثر عزماً، في خفض العجز وتمويله عبر مصادر الادخار الحقيقية، وربط الاقتراض الحكومي بالحاجة الإنمائية للإنفاق العام، وضبط معدلات نموه، لذا أشارت إلى ضرورة أن تهدف السياسات المالية إلي عدم مزاحمة القطاع الخاص، وتوفير المزيد من الموارد المتاحة له لتمويل أنشطته الإنتاجية والاستثمارية مع تفادي ارتفاع تكلفة الاقتراض الذي سوف ينعكس بدوره في تباطؤ الطلب المحلي وانخفاض النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل :

حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على التجربة التنموية للجزائر بالنظر إلى تجارب سابقة في دول أخرى، أن النمو والنهوض بالتنمية في معناها الشامل هو مسألة استراتيجية للنهوض بكل قطاعات الاقتصاد الوطني في انسجام و تكامل بينهما، ومن أجل ذلك نؤكد على ضرورة تعميق الإصلاحات الاقتصادية بطريقة واقعية، وعلى تطبيق إستراتيجية قادرة على إعطاء انطلاقة جديدة للتقدم وكيفية المحافظة على ذلك، وأخذ بعين الاعتبار وبصفة مباشرة ضرورة إعطاء السكان فرص إنشاء أو خلق الثروة.

وتدرك السلطات أنه بدون تحضير المناخ الملائم وبدون تعزيز الإمكانيات المحلية للإنتاج وبدون تجنيد الادخار المحلي و خلق قدرة شرائية معتبرة فإن وضع إستراتيجية إنعاش اقتصادي ترتكز على إصلاحات هامة لهياكل الاقتصاد الوطني سوف يصعب تطبيقها وستزيد من تفكيك الاقتصاد، ومن أجل ضمان انطلاقة فعالة ودائمة للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية لابد أن تخصص الدولة مبادرات وحوافز من أجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلد، كتشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و تنمية المؤسسات الصغيرة وتدعيم إعادة انطلاق النشاط الفلاحي والصيد وكل نشاط إنتاجي محلي وتحسين مستويات التعليم والمعيشة وخلق الظروف الملائمة لاستراتيجية حقيقية للتنمية البشرية.

4. واقع التنمية البشرية في كوريا الجنوبية:

حققت بعض دول العالم الثالث انطلاقة تنموية سريعة، حيث حققت تقدما في مؤشرات التنمية البشرية وقفزات مدهشة من دول تعد من أفقر دول آسيا إلى دول متقدمة وتقدما سريعا في مجال الصناعة والتجارة، جعل بعض المنظمات الاقتصادية تصنفها ضمن الدول المتقدمة. وتعرف هذه البلدان بالبلدان الصناعية الجديدة، ومنها تايوان وسنغافورة وكوريا الجنوبية التي تبلغ مساحتها 98.484 كم² ، وعدد سكانها حوالي 45م.ن. والتي حققت تطورا اقتصاديا في ظرف ربع قرن، جعلها تنافس الدول المتقدمة في الأسواق العالمية.

بدأت كوريا الجنوبية نهضتها الاقتصادية بعد أن أتت الحرب الكورية (1950-1953) على معظم البنية الأساسية فيها، وأفضت إلى انقسام شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين إحداهما شمالية والأخرى جنوبية. وإبان الفترة 1962 – 1990 نجحت كوريا الجنوبية في التحول من دولة زراعية متخلفة منخفضة الدخل إلى دولة صناعية متقدمة تنافس الدول الصناعية في الأسواق العالمية، وفي تحقيق أعلى معدلات النمو، ولقد كانت التنمية المخططة هي النهج الذي سار عليه تطوير الاقتصاد الكوري منذ عام 1962، وهو العام الأول من أول خطة خماسية في كوريا الجنوبية، منذ ذلك الحين، كان الناتج (الدخل) القومي ينمو بمعدل لا يقل عن 8% سنويًا وارتفع الناتج (الدخل) القومي من 2.3 مليار دولار عام 1962 إلى ما يزيد عن 100 مليار دولار عام 1990. وخلال الفترة ذاتها، ارتفع متوسط دخل الفرد من 87 دولارًا إلى 3000 دولار، كما ارتفع حجم التجارة في السلع المصنعة من 480 مليون دولار إلى 70 مليار دولار، وزادت نسبة الادخار المحلى إلى الدخل القومي من 3.3% إلى 35.8.

تحققت هذه الإنجازات الضخمة، وهذه المعدلات المرتفعة للنمو، رغم ما كانت تواجهه كوريا الجنوبية من صعوبات في مسيرتها بعملية التصنيع من حيث افتقارها إلى الموارد الطبيعية، وضالة حجم سوقها المحلية، وضعف قدرتها الادخارية وقت بدء تنفيذ الخطة الخماسية الأولى.

الواقع أن إستراتيجية التنمية في كوريا الجنوبية تقوم على زيادة حجم صادراتها من السلع المصنعة التي تستطيع منافسة السلع المماثلة في السوق العالمية. وقد لعبت الحكومة الكورية دورًا هامًا في تنفيذ هذه الإستراتيجية، كما شجع تدفق رأس المال الأجنبي، من ناحية أخرى، على تحقيق هذه الإستراتيجية تبعًا للتغلب على مشكلة ضآلة حجم المدخرات المحلية. وكان من طبائع الأمور أن تؤدي هذه الجهود الإنمائية إلى التعاظم المطرد في حجم التجارة الخارجية لكوريا الجنوبية، والازدهار الصناعي فيها، والطفرة الكبيرة في حجم الدخل القومي.

1.4 الوضعية الديموغرافية لكوريا الجنوبية:

1.1.4 النمو الديموغرافي لكوريا الجنوبية:

يبلغ تعداد سكان كوريا الجنوبية نحو 48.289.037 مليون نسمة زاد حجم السكان سنة 1990 عند حولي 43 مليون نسمة [41] ص 9 ، بزيادة حولي 5 ملايين نسمة وكثافة سكانية تقارب 486 شخص /كم². تراجعت النسبة السنوية للزيادة السكانية في كوريا الجنوبية من 3 % أواخر الخمسينيات إلى 0.66 % في عام 2003. يقطن أغلبية السكان في الأجزاء الجنوبية والغربية من البلاد.

وفي سنوات الستينات، أظهر توزيع السكان في كوريا شكلا هرميا مع نسبة المواليد العالية ومعدلات أعمار قصيرة نسبيا، لكن هيكلة توزيع السكان حاليا تشبه شكل الجرس مع نسبة المواليد المنخفضة ومعدلات الأعمار الطويلة، حيث نسجل انخفاض ملحوظ في نسب الفئة العمرية ذات 15 عاما من إجمالي عدد السكان .

وتشهد كوريا ظاهرة سكانية متميزة ، بحيث تظهر الإحصاءات أن 6.9% من إجمالي السكان في كوريا متوسط أعمارهم يتراوح بين 65 عاما أو أكثر ووصلت هذه النسبة نفس الفئة إلى 7.9% من إجمالي السكان في عام 2002.

جدول رقم 19: تطور مؤشرات النمو السكاني لكوريا الجنوبية لسنوات (1955 – 2000)

معدلات السنوات	1950/55	1960/65	1970/75	1980/85	1990/95	2000/05
معدل المواليد	37.0	39.1	29.0	21.1	15.9	10.4
معدل الوفيات	16.9	12.5	8.3	6.5	5.6	5.4
معدل الزيادة الطبيعية	2.0	2.7	2.1	1.5	1.0	0.5

Source: Isabelle Attané* et Magali Barbieri* la Démographie de l’Asie de l’Est et du Sud-Est, p135

2.1.4 تطور سكان كوريا الجنوبية:

شهدت كوريا الجنوبية متوسط معدل للمواليد قدر بحوالي 37.0‰ خلال السنوات 1955/1950 ونتج هذا الانخفاض عن الحرب الكورية (1953) ومعدل زيادة قدره 2.0 % ، ثم رجع تارة أخرى للارتفاع ليصل إلى 39.1‰ (1965/1960) بمعدل زيادة قدره 2.7%. لكن أمام التحديات التي عرفت كوريا الجنوبية للخروج من قوقعة الفقر والانطلاق في التنمية تمكنت من التحكم في نموها الديموغرافي، إذ انخفض معدل المواليد ليصل إلى 10.4‰ (لسنوات 2005/2000) ومعدل زيادة قدره 0.5 %.

شكل رقم 6:هرم سكان كوريا الجنوبية لسنة 2000

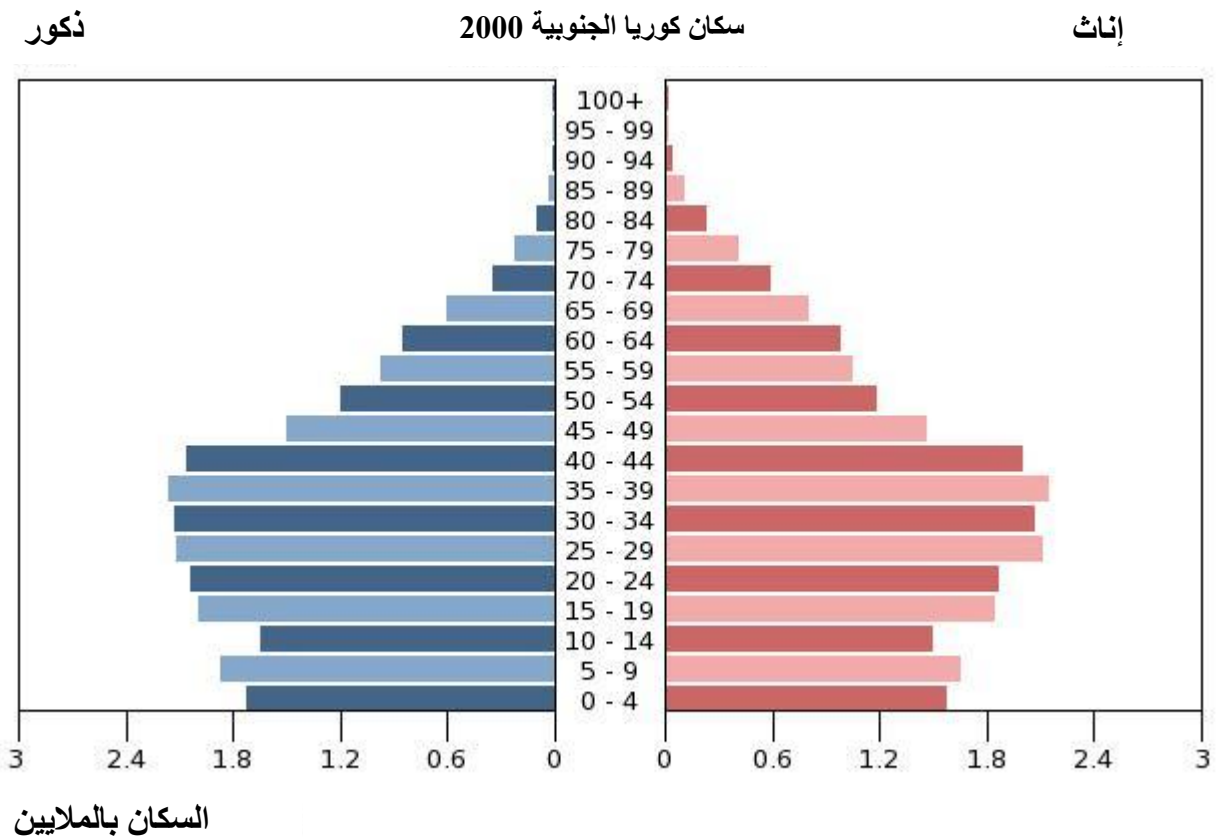

شكل رقم 7:هرم سكان كوريا الجنوبية لسنة 2010

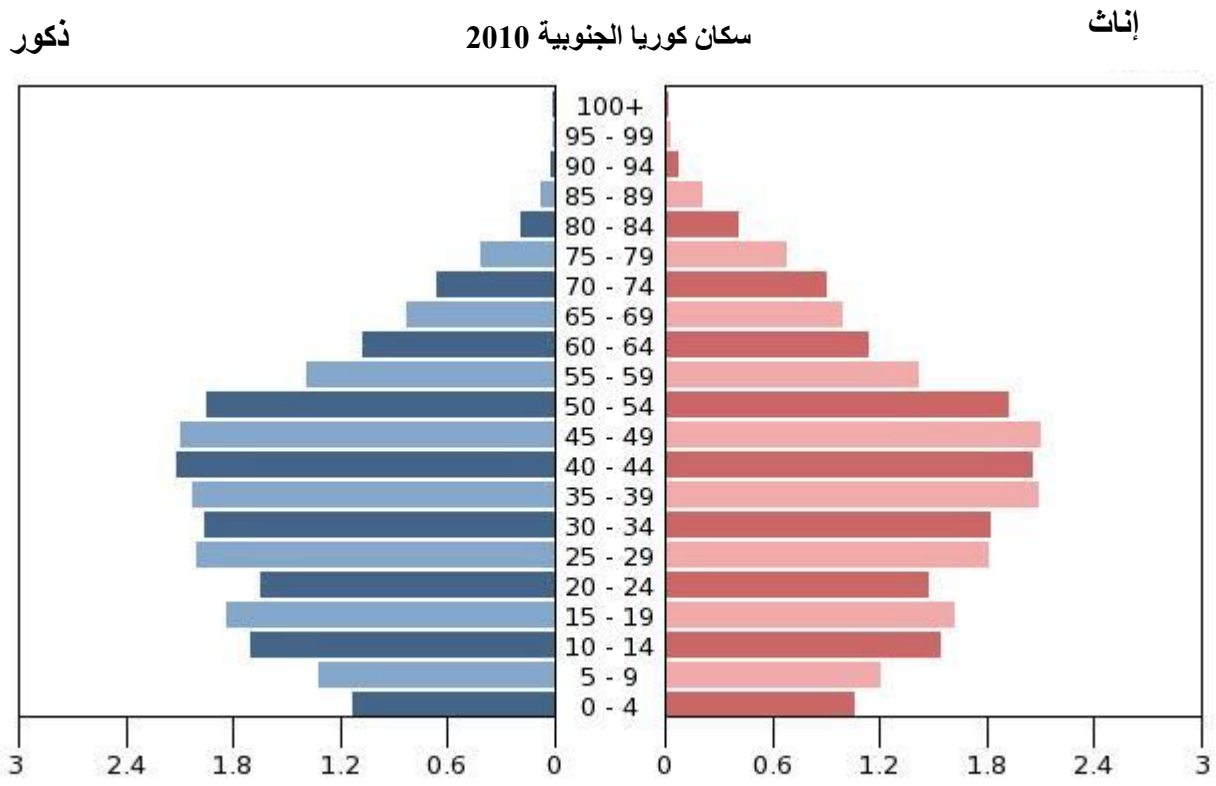

3.1.4 توجهات الإعالة :

حيث نمت وضعية التشغيل بوتيرة جد متسارعة في كوريا الجنوبية، ونلاحظ أن نسب السكان النشيطون تفوق 70% وفي المقابل تشكل فيه نسبة السكان خارج قوة العمل نسب ضعيفة مقارنة بالسكان النشيطون، واستغلت كوريا الجنوبية ذلك في امتصاص البطالة وتوفير اليد العاملة التي تحتاجها مصانعها الضخمة.

جدول رقم 20 : تطور عدد السكان والقوة العاملة وفئة السكان خارج قوة العمل ومؤشر الإعالة لكوريا الجنوبية للفترة [98—2005]

السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
السكان الأقل من 15 سنة%	21.4	21.2	20.8	20.6	20.3	19.5	19.1	18.6
السكان 65 سنة فأكثر%	6.2	6.8	7.1	7.4	7.8	7.0	9.0	9.4
السكان النشيطون %	72.4	72	72.1	72	71.9	73.5	71.9	72
الإعالة%	38.12	38.89	38.70	38.89	39.08	36.05	39.08	38.89

المصدر: من اعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية لسنوات (1998- 2005)

4.1.4 تحضر كوريا الجنوبية :

مضت عملية تحضر كوريا الجنوبية بسرعة كبيرة منذ عقد الستينات، بسبب الهجرة الكبيرة من الريف إلى المناطق الحضرية لغرض العمل، ويقطن حوالي 82 % من سكان كوريا في المناطق الحضرية ، حيث يقل سكان الحضر سنة 1975 كان حوالي نصف سكان الريف، لكن قفز هذا الرقم خلال 15سنة إلى 73.8% وواصل الارتفاع حتى وصل 83.0% سنة 2009.

جدول 21: نسب الحضر من إجمالي السكان لسنوات (1975 -2009)

السنوات	1975	1990	1999	2000	2009
سكان الحضر %	48.0	73.8	81.1	81.9	83.0
مجموع السكان	35.3	43.0	46.4	46.7	48.5

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية لسنوات (1975 – 2009)

5.1.4 الصحة في كوريا الجنوبية:

بسبب ارتفاع مستوى المعيشة وزيادة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، تحسن المستوى الصحي للكوريين الجنوبيين بشكل ملموس خلال العقود الثلاثة الماضية، حيث كان معدل الأعمار ينافس معدل الأعمار في الدول المتقدمة، كما انخفضت نسبة معدل وفيات الأطفال ومعدل وفيات الأمهات في ذات الوقت .

تعود أسباب هذا التقدم الصحي إلى تحسن المستوى الغذائي والخدمات الصحية والطبية المتقدمة، ويعتمد الكوريون على الخدمات الصحية والطبية بشكل متزايد ومستمر، وقد تم تقديم نظام الرعاية الصحية في شكل تأمينات طبية ومساعدات طبية لأول مرة في كوريا سنة 1977، وبلغت نسبة تغطية التأمين الصحي 29.0% فقط عام 1980، لكنها ارتفعت إلى 96.4% بحلول سنة 2005 وتحصل البقية (3.6%). على معونات صحية مباشرة.

زاد عدد المستشفيات والعاملين في الميدان الطبي باستمرار، حيث بلغ العدد الكلي للمستشفيات والعيادات 11177 سنة 1980 ثم ارتفع إلى 51248 سنة 2006، و ارتفع عدد الأطباء العاملين من 16700سنة 1980 إلى 77213 سنة 2006، وتظهر الإحصاءات القومية لسنة 2005 المتوسط: طبيب واحد لكل 524 فرد وطبيب أسنان واحد لكل 2231 فرد وصيدلي واحد لكل 787 فرد [41] ص 117.

1.5.1.4 الأجل المتوقع عند الميلاد:

إن المتتبع لتطور الأجل المتوقع عند الولادة لكوريا الجنوبية يلاحظ أن هناك تطورا واهتماما في الجانب الصحي وترجم تناقص الوفيات في كوريا ارتفاع أمل الحياة عند الولادة، بحيث عرف أمل الحياة بكوريا الجنوبية أربحا معتبرة في العشريات الأخيرة حيث كان 54.15 سنة 1960 و تجاوز 60 سنة عام 1970 ثم 65.80 سنة عام 1980 و71.39 سنة عام 1990 ثم 75.85سنة عام 2000 ليصل إلى 79.2 سنة 2009 زاد 25.05 سنوات خلال 50 سنة (الجدول التالي) :

جدول رقم 22: تطور أمل الحياة للفترة (1960- 2009)

السنوات	1960	1965	1970	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2009
العمـر	54,15	56,67	61,24	63,95	65,80	68,53	71,29	73,39	75,85	79.2

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير البنك الدولي (1960 – 2009)

2.4 التعليم في كوريا الجنوبية:

تستحوذ نفقات التعليم على حصة الأسد من ميزانية الدولة حيث وصلت الى النسبة 24% سنة 2003 وتبلغ نسبة الكوريين الحاصلين على الشهادات الجامعية 40% من مجموع السكان، وتحتل كوريا المراتب الأولى فيما يتعلق بعدد المسجلين للدراسات العليا، وقد وصلت نسبة الطلاب المسجلين من الفئة العمرية 20 سنة في الجامعات نحو 53% مقابل 34% في أمريكا، و15% في ألمانيا.

1.2.4 نظام المدارس في كوريا الجنوبية :

على الرغم من أن نظام التعليم قبل المرحلة الابتدائية ليس إلزامياً حتى الآن، إلا أن أهمية هذا النظام ازدادت خلال السنوات الأخيرة. ففي عام 1980 كان يبلغ عدد رياض الأطفال 901 فقط في كل أنحاء كوريا، ووصل عام 2002 عددها 8343 روضة وتقوم الحكومة الكورية بتنفيذ مشروع شامل للمساعدة على تربية تلاميذ رياض الأطفال منذ عام 1999. يهدف المشروع إلى تربية أطفال الأسر ذات الدخل المنخفض كما يقدم للأطفال المعوزين أفضل الفرص للتعليم قبل المرحلة الابتدائية من خلال إنشاء البيئة التعليمية العادلة. تم توسيع حجم المشروع لتقديم فرص للتعليم المجاني وبنسبة 20 % من أطفال تحت سن 5 أعوام اعتبارًا من عام 2002.

يتكون نظام التعليم في جمهورية كوريا من المرحلة الابتدائية ذات الست سنوات والمرحلة الإعدادية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الثانوية ذات الثلاث سنوات والمرحلة الجامعية ذات الأربع سنوات التي تسبق تقدم مرحلة الدراسة العليا للحصول على درجة الدكتوراه. وبالإضافة إلى هذا، هناك نظام كليات ذات السنتين أو الثلاث سنوات وكليات مهنية. أما التعليم الابتدائي فهو إلزامي وتصل نسبة التسجيل فيه إلى 100 %، وكما أصبح التعليم الإعدادي إلزامياً في كل أنحاء كوريا اعتبارًا من عام 2002.

وصلت نسبة الطلاب للمعلمين في المدارس الابتدائية إلى الرقم 58.8 طالبا للمعلم الواحد عام 1960. انخفضت هذه النسبة إلى 28.1 طالباً للمعلم الواحد عام 2002. كما بلغ عدد الطلاب في الصف الواحد 34.9 طالبا عام 2002 وانخفض إلى 31.2 طالباً عام 2003 ويتعين على معلم المرحلة الابتدائية إكمال دراسته في كلية التربية ولمدة أربع سنوات .

بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية، يلتحق الطلاب الذين تتراوح أعمارهم بين أثني عشر وأربعة عشر عاماً بالمدارس الإعدادية ليتابعوا دراستهم من الصف السابع إلى الصف التاسع. وصلت نسبة المتمدرسين في المدارس الإعدادية إلى 19.3 طالباً للمدرس الواحد عام 2002، بعد أن كانت النسبة 42.3 طالبا للمدرس الواحد عام 1970.

هناك نوعان من المدارس الثانوية في جمهورية كوريا وهما المدارس العامة والمدارس المهنية. أما المتقدمون للمدارس الثانوية المهنية التي تشمل الزراعة والهندسة والتجارة والشؤون البحرية فيتمتعون بحق اختيار العديد من المدارس ويتم قبولهم من خلال الامتحانات التي تجرى في كل مدرسة وعامة تتكون مناهج المدارس الثانوية المهنية من مواد عامة بنسبة 40 % إلى 60 % من إجمالي المواد وتحتوي بقية المواد على مقررات مهنية. خلال عام 2002 بلغ هناك المدرسة الثانوية المهنية 741 يدرس بها 535363 طالبًا .

كما أن من بين المدارس الثانوية العامة هناك المدارس المتخصصة بمجالات الفنون والتربية البدنية والعلوم واللغات الأجنبية ويهدف هذا النوع من المدارس إلى تقديم التربية الخاصة للطلاب الموهوبين في المجالات المعينة .

أما المراحل التعليمية في المدارس الثانوية العامة فتتركز على إعداد الالتحاق بالجامعات. بلغ عام 2002 عدد المدارس الثانوية 1254، تظم 1.22مليون طالب، والتحق 99.5% من طلبة المدارس الإعدادية بالمدارس الثانوية العامة والمهنية عام 2002.

تتكون البرامج التعليمية والتي تم تعديلها عام 1997 من 10 مواد عامة أساسية ومشاريع شخصية وأنشطة خاصة تغطي 10 سنوات من أول سنة في المرحلة الابتدائية إلى أول سنة من المرحلة الثانوية. كما تحتوي هذه البرامج على المواد الاختيارية الجديدة لسنتين أخريين من المرحلة الثانوية والتي تم تصميمها من أجل تقديم موجهات للطلبة لاكتشاف أفضل الطرائق للبحث عن قابليتهم واختيار وظائفهم المستقبلية.

2.2.4 الأمية في كوريا الجنوبية :

شهدت كوريا الجنوبية تغيرا جذريا في معدلات الأمية خلال الـ 60-70 عاما الماضية، فبعد أن تجاوزت نسبة الامية في ثلاثينات القرن العشرين 70%، أما الآن فهي أقل من 2%، فكيف استطاعت كوريا الجنوبية ان تتخلص من الامية في وقت قصير نسبيا؟ هناك عدة عوامل:

العامل الاول:

يتمثل في نظام القيم لدى الشعب الكوري، حيث أن التعليم يأتي في مقدمة اولويات الكثير من الكوريين عبر التاريخ، ويسعى الناس الى تعليم ابنائهم حتى لو أدى ذلك الى نقص طعامهم، ويعتقدون أن مردود التعليم أعلى من مردود أي استثمار آخر في الأطفال، ونظرا للعلاقة القوية بين الآباء والاطفال، كان الآباء دائما على استعداد للتضحية بأنفسهم من أجل تعليم ابنائهم.

العامل الثاني:

ويتمثل في سهولة تعلم الأبجدية الكورية، فهي لغة صوتية علمية تتكون من عشر حركات و14 صامتا وهذا يجعلها سهلة التعليم والتعلم.

العامل الثالث:

بعد تحرر كوريا من اليابان عام 1945، أدى التوسع الكبير في التعليم الابتدائي الى تمكن جميع الصغار من القراءة، كما أن المناخ الاجتماعي يتوقع من كل فرد ان يقرأ ويكتب، وهذا يحفز الناس على تعلم القراءة، فالراشد الذي لم تتح له فرصة التعلم عندما كان صغيرا، عادة ما يخجل من نفسه ويحاول جاهدا أن يتعلم عندما تكون الفرصة سانحة، وساعد كون المؤسسات غير ربحية، تعتمد على المتطوعين وعلى تعلم الراشدين، وإضافة إلى المعاهد الصغيرة التي تقوم بتعليم الأميين المحرومين اجتماعيا خاصة النساء منهم، ولم تعد الفروق بين النساء والرجال مشكلة اجتماعية. ففي الماضي كان على الفتيات ان يضحين بأنفسهن من اجل اخوتهن الذكور أو من اجل الأسرة، وكن أول المستهدف لترك التعليم، أما الآن فلا توجد فروقات في التعليم الابتدائي والثانوي.

اضافة الى ما تقدم، قامت الحكومة الكورية في الخمسينات والستينات من القرن العشرين بحملات لمحو الامية في جميع مناطق البلاد، وكانت تلك الحملات ناجحة. بلغت نسبة المتعلمين

في عام 1990م، 99.1% بين الذكور و93.5% بين الإناث، وفي عام 1995م بلغت على التوالي 99.3% ومن الاناث 96.7%. أي أن نسبة المتعلمين الذكور ارتفعت 0.2%، وارتفعت نسبة الإناث إلى 3.2%، مما جعل الفجوة بين نسبة المتعلمين الذكور والاناث تقل إلى حد بعيد.

جدول23: مجموع نسب الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي خلال بعض سنوات الفترة (1995-2008)

السنوات	1995	1996	1997	1998	2000	2005	2008
نسب الالتحاق	79	81	82	83	90	93	96

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية للسنوات(1995-2008)

جدول 24: دليل التعليم للتنمية البشرية خلال بعض سنوات الفترة (1995 – 2008)

السنوات	1995	1996	1997	1998	2000	2005	2008
دليل التعليم	0.91	0.92	0.93	0.93	0.95	0.97	0.98

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية للسنوات(1995-2008)

3.2.4 استخدام الانترنت :

تعد كوريا اليوم رائدة في المعلوماتية لكونها قوة في مجال تكنولوجيا المعلومات كما هو واضح من منتجاتها وصادراتها في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات، إضافة لذلك فإن كل أسرة تقريبا موصولة بالانترنت السريعة .

كما تعتمد كل أنشطة المجتمع من خدمات تقديم الطعام إلى المواصلات العامة على الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات، لقد أصبحت منتجاتها اليوم في أشباه الموصلات تحتل المقدمة في المجلات العالمية.

ولقد تمكنت صناعة تكنولوجيا المعلومات لكوريا الجنوبية من تأمين وضع رائد من خلال الربط بين التنمية وعملية الاستعمال وذلك بالنظر إلى الإحصاءات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات

والتغييرات التي ظهرت في المجتمع الكوري خلال الفترة 2001 و 2007، زاد عدد المشتركين في خدمة الانترنيت من 7.81 مليون مشترك إلى 14.71 مليون مشترك، بينما زاد عدد مستخدمي الانترنت من 24.38 مليون فرد إلى 34.82 مليون فرد.

وقد أظهرت المعاملات التجارية عبر الانترنت زيادة ملحوظة حيث سجلت سنة 2003 ما يقارب 7.2 مليون معاملة و سجلنا سنة 2006. 12.8 مليون معاملة، كما لاحظنا زيادة عدد العاملين في هذا القطاع من 470 ألف إلى 670 ألف متعامل مما ساهم في تقليص البطالة.

جدول 25: المشتركون في خدمة الانترنت لبعض الدول لكل 100أسرة

الدولة	عدد الأسر
كوريا الجنوبية	77
تايوان	59
هولندا	58
اليابان	46
الولايات المتحدة الأمريكية	45

المصدر: حقائق عن كوريا ، وزارة الثقافة والرياضة والسياحة، سنة الإصدار 2008 ، ص91

3.4 التنمية البشرية في كوريا الجنوبية :

إن المتتبع للتطورات الحاصلة في مجال التنمية البشرية لدولة كوريا الجنوبية والقفزات النوعية في مؤشر التنمية البشرية من 0.7 سنة 1980إلى 0.8 سنة 1990 أي بفارق عشر الواحد (0.1)، حيث وسعت كوريا في تطوير التعليم بشكل قوي، فزاد بشكل كبير وسريع الإقبال والتسجيل في المدارس في كل المستويات، خلال الأعوام 1945- 1965 ، باستثناء فترة الحرب الكورية عام (1950-1953) رغم أن الاقتصاد في كوريا الجنوبية تقليديا، يعتمد على الزراعة ومع بداية الستينات حقق بداية سريعة في التصنيع وتلقت كوريا معونة اقتصادية، خصوصا من الولايات المتحدة الأمريكية، بالتالي أعطت كوريا الجنوبية الأولوية لتطوير الصناعات التحويلية وعلى مدى جيل واحد نمت كوريا الجنوبية من إحدى أفقر دول العالم قوة صناعية واعدة.

حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي لكوريا الجنوبية أكثر من 9 % سنويا بين منتصف الستينات ومنتصف التسعينيات، حيث انعكس ذلك بالفائدة على مؤشر التنمية البشرية الذي حقق ارتفاعا ملحوظا حيث كان ترتيبها 35 في سنة 1990 وتحسنت ترتيبها ليصل سنة 2010 إلى المرتبة 12، مما جعلها تحتل رتبة مميزة بين الدول المتقدمة في مجال التنمية البشرية .

جدول رقم26: تطور دليل التنمية البشرية لكوريا الجنوبية خلال الفترة 1995 2009

السنـــــــــــوات	الأجل المتوقع للحياة عند الولادة (بالأعوام)	معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين15 سنة وما فوق %	مجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي (%)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية بالدولار)	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل التعليم	دليل إجمالي الناتج المحلي	قيمة دليل التنمية البشرية
1995	71.1	97.5	79	5249	0.77	0.91	0.69	0.882
1996	71.3	97.6	81	5837	0.77	0.92	0.79	0.886
1997	71.5	97.9	82	5974	0.77	0.93	0.79	0.890
1998	71.7	98.0	83	6140	0.78	0.93	0.79	0.894
1999	72.1	97.7	89	10287	0.78	0.94	0.80	0.852
2000	72.6	97.5	90	13478	0.79	0.95	0.82	0.854
2001	74.7	97.6	90	15712	0.83	0.95	0.84	0.875
2002	74.9	97.8	90	17380	0.83	0.95	0.86	0.882
2003	75.2	97.9	91	15090	0.84	0.96	0.84	0.879
2004	75.4	97.9	92	16950	0.84	0.97	0.86	0.888
2005	77.0	97.9	93	17971	0.87	0.97	0.87	0.901
2006	77.3	98.0	95	20499	0.87	0.98	0.89	0.912
2007/2008	77.9	100	96.0	22029	0.88	0.98	0.90	0.921
2009	79.2	100	98.5	24801	0.90	0.98	0.92	0.937

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية لسنوات 1995-2009

1.3.4 مصادر التنمية البشرية في كوريا الجنوبية :

كان النمو المتسارع في التعليم المصدر الأول للتنمية البشرية ، حيث أن نمو التعليم يكون عادة مصحوبا بالازدهار الاقتصادي ، ففي كوريا الجنوبية بالرغم من التوسع التعليمي تسارع بلا شك بسبب النمو الاقتصادي، لا يستطيع عامل النمو الاقتصادي لوحده توضيح الميزات الفريدة التي ارتبط بها التوسع في التعليم .

سجل التعليم نموا أولا في كوريا الجنوبية أثناء الفترة من سنة 1945- 1961، أي قبل بداية الازدهار الاقتصادي في البلاد، وأنه خلال فترة الازدهار الاقتصادي منذ بداية 1960 فإن انجازات كوريا في التنمية البشرية لا يمكن تفسيرها بسبب النمو الاقتصادي بل هناك أسباب أخرى وعوامل أخرى تفسر انجازات كوريا في التنمية البشرية، كان معروفا أن الاستثمار في التعليم ضروريا جدا حتى يستطيع العامل التكيف مع ظروف العمل في بيئة تحدث فيها تغيرات تكنولوجية هائلة.

كما أن النمو الاقتصادي في ظل الظروف الحديثة، يحدث تغييرا سريعا في فرص العمل، فالتغيير السريع في هياكل التصدير والصناعة والتوظيف في الاقتصاد الكوري أثر على الزيادة في الطلب على التعليم .

وبفضل المستوى المرتفع للالتحاق بالمدارس زاد التحصيل التعليمي من قوة ومردود العمل بشكل ملحوظ خلال 1945- 1960، حيث وفي سنة 1960كان حوالي 56% من السكان البالغين قد تلقوا التعليم الأساسي، في حين حصل 20% من السكان على بعض التعليم الثانوي، ورغم أن في سنة 1945 لم يلق 87% من السكان البالغين تعليما مدرسيا .

توفر لدى كوريا في أوائل الستينات وكنتيجة لاستثمارها المبكر في التعليم رصيدا ضخما من الموارد البشرية وفي سنة 1960 تجاوزت مستويات التحصيل التعليمي لدى كوريا مستويات التحصيل التعليمي لدى الدول النامية.

انخفضت نسبة البالغين الذين لم يتلقوا تعليما مدرسيا من 36% خلال سنة 1960 إلى 8% سنة 1990 في حين أن نسبة البالغين الذين تلقوا بعض التعليم الثانوي ارتفعت من 20% سنة 1960 إلى 76%سنة 1990. [27]

ومن نتائج هذا الارتفاع والتحسن ، فإن متوسط عدد سنوات الدراسة للذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة قد تضاعف من 4.2 سنة 1960 إلى 9.9 سنة 1990، متجاوزا بذلك معدل بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) ككل.

2.3.4 البطالة في كوريا الجنوبية :

تعتبر البطالة ظاهرة ذات أبعاد مختلفة، فهي ظاهرة اقتصادية تدل على وجود خلل في النشاط الاقتصادي، كما تعتبر في نفس الوقت ظاهرة اجتماعية ذات آثار اجتماعية على تركيبة المجتمع، ولعل البعدين الاقتصادي والاجتماعي للبطالة يزيدان من تعقيدها ويفرضان اعتماد وسائل تحليل متعددة لفهم طبيعتها وآثارها ومن ثم محاولة تحديد آليات التأثير عليها.

ولعل الغالب في تحليل ظاهرة البطالة هو اعتماد المقاربات الاقتصادية والاجتماعية من أجل فهم وتفسير الظاهرة، ولذلك نجد العديد من الدارسات الاقتصادية تحاول فقط فهم الظاهرة من وجهة نظر محددة دون محاولة فهم العلاقات المعقدة والسببية التي تؤثر في البطالة وكيفية تغير الظاهرة نفسها في حالات عامة وخاصة أو الحالات نمطية.

إن المتتبع لتطور البطالة في كوريا الجنوبية يلحظ أنها مستقرة وثابتة إلى حد بعيد وذلك بسبب كثرة المصانع والتي بدورها ساعدت في امتصاص اليد العاملة والقضاء على البطالة. من خلال معطيات الجدول رقم 27 نلاحظ أن معدل البطالة كان في حدود 3.1 % خلال 20 سنة، مما يدل على أن السياسة المنتهجة من أجل القضاء على البطالة سياسة جادة.

جدول رقم27: تطور البطالة خلال 1990-2009

السنوات	1990	1995	2000	2005	2007	2008	2009
البطالة %	2.4	2.0	4.4	3.7	3.2	3.2	3.6

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير البنك الدولي

وكمثال يعطي تطور عدد العمال في مجمع سامسونغ والذي احتوى على 147000 عامل في سنة 1986 بعد أن اقتصر سنة 1953 على 250 عامل فقط.

جدول رقم 28: متوسط عددعمال مجمع سامسونغ خلال الفترة 1953 - 1986

1953	267	1974	15537
1960	1871	1978	48118
1965	4801	1982	98493
1972	11537	1986	147154

source : JSTOR, revue économique-vol. 58 N°1, janvier 2007, P 231-258.

4.4 كوريا الجنوبية قبل المباشرة في التنمية الاقتصادية :

كانت كوريا تحت طائلة الاحتلال الياباني لمدة 35 سنة. تحررت سنة 1945 وتم تقسيمها فيما بعد إلى كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية، وكان من نصيب كوريا الجنوبية ثلثي عدد سكان كوريا قبل التقسيم لكن بنصف المساحة الإجمالية لكوريا .

كانت ركيزتها الأولى القليل من الصناعات الخفيفة والباقي للقطاع الزراعي الذي كان سائدا آنذاك. عملت الحكومة على تنفيذ الإصلاح الزراعي لكنه فشل في مد الصناعة باحتياجاتها من المواد الأولية ذات المنشأ الزراعي .

اندلعت سنة 1950 الحرب الكورية والتي استمرت ثلاث سنوات (حتى سنة 1953) وأسفرت عن دمار شامل للقاعدة الصناعية الصغيرة والبنية التحتية. وتمخضت هذه الحرب عن حرمان كوريا الجنوبية من الثروات الطبيعية ومن معظم الصناعات الخفيفة والثقيلة التي أقيمت إبان الاحتلال الياباني، والمتمركز معظمها في الشمال.

عندما انتهت الحرب (سنة 1953)، كانت كوريا من إحدى أفقر الأمم في العالم، ، فكان على الكوريين اعادة بناء بلدهم من جديد، في وقت كان الناتج القومي الإجمالي عند حوالي 1553 مليون دولار خلال الفترة 1952-1953.

أما نصيب الفرد من الدخل القومي خلال نفس الفترة فكان يتراوح بين 60 و70 دولارا ومن حيث المشاركة في الناتج المحلي الإجمالي جاءت القطاعات الاقتصادية على النحو التالي: الزراعة 75.3% والصناعة 15.7% ، أما باقي القطاعات الاقتصادية فكانت تساهم بحوالي 9%.

في انتخابات سنة 1948 والتي جرت تحت إشراف الأمم المتحدة اختير سينغمان ريه (syngman Rhee) ليكون الرئيس الأول لجمهورية كوريا الجنوبية. كان رجلا غير محبوبا لدى شعب كوريا الجنوبية ، أصر على أن تبقى كوريا بلدا زراعيا في ظل الهيمنة الأمريكية ، وأثناء فترة حكمه لم يستطع إخراج كوريا من دائرة الفقر المدقع، بل استفحلت ظاهرة الفساد ، أجبر على الاستقالة سنة 1960 بسبب التزوير في الانتخابات. في نفس السنة تم اختيار الرئيس " يون بوصن yun po-sun " ، لكن سنة 1961 قام الجنرال بارك تشونغ بانقلاب عسكري وتم انتخابه رئيس للبلاد سنة 1962.

عمل على نقل كوريا من إحدى أفقر البلدان في العالم إلى بلد صناعي متطور ، ورغم حكمه المتسلط استطاع خلال سنوات حكمه (1962-1979) أن يحول كوريا الجنوبية ذات الاقتصاد العاجز كليا إلى قوة صناعية هائلة ، فبعد أن كانت كوريا الجنوبية ثالث البلدان الآسيوية فقرا (أواخر خمسينيات القرن الماضي) أصبح الاقتصاد الكوري يحتل المرتبة الثالثة آسيويا بعد اليابان والصين ، وعاشر أكبر اقتصاد على المستوى العالمي.

يوضح الجدول التالي التطور الذي شهده الاقتصاد الكوري الجنوبي:

جدول رقم29 :تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لكوريا الجنوبية خلال السنوات 1970 – 2003

	1970	1980	1990	2003
الناتج الداخلي الخام "مليار دولار أمريكي"	8.62	62.14	271.7	605
معدل نمو PIB (%)	10.6	7.7	8.5	3.1
نصيب الفرد من PIB دولار أمريكي	270	1630	6281	يفوق 12000
بنية الناتج الداخلي الخام (100%)				
1 الزراعة	26	14.9	10.1	
2 الصناعة	29.2	41.3	49.6	
3 الخدمات	44.8	43.7	40.3	
الديون الخارجية (مليار دولار أمريكي)	2	29.5	38.7	133
معدل التضخم %	16.1	28.7	9.5	3.5
نسبة التجارة الخارجية " صادرات +واردات من PIB (%)	32.48	64.04	56.49	61.7
مجموع الصادرات "مليار دولار"	0.8	17.5	71.9	175.5
مجموع الواردات " مليار دولار"	2	22.3	81.6	197.6

المصدر: اسماعيل شعبان ، مقدمة في اقتصاد التنمية نظريات التنمية والنمو ، 2005، ص 96

1.4.4 إستراتيجية التنمية الاقتصادية فى كوريا الجنوبية :

كان الجانب التجاري لكوريا الجنوبية خلال سنوات الخمسينيات معتمدا على إحلال الواردات وإصدار رخص الاستيراد وكانت الكثير من الواردات تخضع لحصص أو كميات محددة. أما الصادرات فلم تتجاوز 24 مليون دولار عام 1954م وكانت في الغالب تتكون من المنتجات الأولية .

أما العجز في الميزان التجاري فكان يغطى ويمول من المساعدات الأمريكية ، ومن خلال فرض المزيد من القيود على الاستيراد، وجاء نتيجة لذلك ارتفاع الأسعار في الأسوق المحلية لكوريا الجنوبية .

بدأت مسيرة كوريا الجنوبية في التنمية ببعث أول خطة للتنمية الاقتصادية عام 1962م، حيث قررت السلطات الحاكمة آنذاك أن يكون للدولة دورا نشيطا في عملية التنمية، ولذا تم

استحداث هيئات ومؤسسات جديدة لقيادة مسيرة التنمية وكان أبرزها مجلس التخطيط الاقتصادي الذي أوكلت له مهمة إدارة وتخطيط بناء الاقتصاد الوطني، كما تم تكليفه بمهمة الإشراف والتنسيق بين الوزارات التي تلعب دورا في الحياة الاقتصادية .

وكان مضمون استراتيجية التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية يتلخص في ما يلي :

1.1.4.4 مرحلة إعادة هيكلة الاقتصاد وسياسة إحلال الواردات (1953-1965):

تبنت كوريا الجنوبية في مرحلة مبكرة من تطوير اقتصادها نظام الحماية والاكتفاء الذاتي، واستراتيجية دعم صناعات إحلال الواردات، وعلى وجه الخصوص في مجالات الصناعات النسيج، الجلود والأحذية، الصناعات الغذائية، بحيث أولت كوريا الجنوبية اهتمامها للصناعات كثيفة العمالة من أجل استيعاب أكبر عدد من القوى العاملة .

وخلال هذه المرحلة بقيت قيمة الصادرات ذات نسب ضعيفة جدا حيث نستطيع القول بأنه لا يوجد تصدير إذ لم تتجاوز النسبة 3.3 % من الناتج القومي الإجمالي، وكانت أغلب المواد والسلع المصدرة سلعا أولية، مثل المنتجات الزراعية والسمكية. وخلال هذه الفترة تلقت كوريا الجنوبية مساعدات كبيرة من الولايات المتحدة الأمريكية ومن الأمم المتحدة.

نجحت كوريا الجنوبية خلال هذه الفترة من تنفيذ الخطة الخماسية الأولى للتنمية الاقتصادية (1962-1966) والتي تهدف إلى إحراز تقدما صناعيا وبناء ووضع الأسس السليمة للنمو الاقتصادي المستديم وبالمضي قدما نحو سياسة احلال الواردات. شجعت الحكومة على إقامة بعض الصناعات الثقيلة والكيمياوية الضرورية مثل صناعة الحديد والصلب، صناعة الإسمنت، صناعة البتروكيمياويات، تكرير البترول، وقامت بتوجيه الاستثمارات نحو هذه الصناعات وتوفير المناخ والحوافز المناسبة لدفع هذه الاستثمارات وخاصة في المجمعات الصناعية .

توجت سياسة إحلال الواردات بنجاح إلى حد ما خلال هذه المرحلة وذلك بسبب توفر العمالة الرخيصة والمواد الخام والسلع الأولية من مصادر محلية لهذه الصناعات، وقد اكتملت تقريبا سياسة التوجه للداخل كمرحلة أولى لسياسة التصنيع فيها، وقد وصل السوق المحلي إلى درجة الإشباع، لكن سياسة إحلال الواردات لم تنجح في جعل القطاع الصناعي الرائد في الاقتصاد القومي، فقد بقيت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي محدودة للغاية بالمقارنة مع دول شرق آسيا، رغم ذلك فقد وضع الاقتصاد الكوري حجر الأساس للانطلاقة القوية والجيدة لسياسة التصنيع.

2.1.4.4 مرحلة الإصلاح وسياسة التصنيع للتصدير (1966-1972) :

في هذه المرحلة من سياسة تشجيع الصادرات الصناعية عملت الدولة على توجيه الاستثمارات نحو صناعات إحلال الواردات ونظرا لضيق السوق المحلية، وافتقار كوريا للموارد الاقتصادية اللازمة لتنفيذ سياسة إحلال الواردات كان لابد من التوجه إلى السوق العالمية.

غيرت حكومة كوريا الجنوبية من تطبيق سياسة التصنيع القائم على إحلال الواردات إلى سياسة التصنيع الموجه للتصدير وذلك من خلال الخطة الثانية للتنمية الاقتصادية و ركزت كوريا في هذه المرحلة بالخصوص على تعزيز الوضع التنافسي للصناعات الموجهة للتصدير وتم وضع قوانين واستصدار تشريعات جديدة لترويج وتشجيع التجارة الخارجية وتطبيق حوافز ضريبية لتشجيع الصناعات الموجهة للتصدير.

كان من نتائج تبني سياسة الانفتاح على الخارج، أن ساهمت هذه السياسة في تسريع عملية التصنيع ودفعه قدما إلى الأمام، وكانت هذه الاستراتيجية ذات منفعة وربح بالنسبة لكوريا في هذه المرحلة وذلك بسبب قلة المصادر الطبيعية، وانخفاض نسبة الادخار وصغر السوق المحلية، كما شجعت هذه السياسة النمو الاقتصادي في ميدان صناعات التصدير، التي يمكن لكوريا أن تتمتع فيها بميزة تنافسية قوية، مثل صناعة المنسوجات والأحذية والسلع الغذائية والخشب المصفح، والتي كانت ذات قدرة تنافسية عالمية نظرا لتكاليف العمل الرخيصة.

شجعت كوريا الجنوبية تدفق رأس المال الأجنبي لسد النقص في الادخار المحلي ومكنت كل هذه الجهود من تحقيق نمو سريع في الصادرات وزيادات متتالية في الدخل، وبدأت كوريا خلال هذه المرحلة بتنفيذ وتطبيق سياسة التصنيع الموجه للتصدير لإحراز مستو نمو مرتفع.

من جهة أخرى قامت كوريا بسن قوانين ولوائح لكل صناعة من الصناعات الموجهة للتصدير لتنظيم عملها، كما قامت بحث المصارف التجارية على تقديم القروض والتسهيلات الائتمانية بأسعار فائدة منخفضة.

وبعدما أصبحت المؤسسات الكورية قادرة عل المنافسة دوليا، قامت الدولة بتحرير بعض الواردات، وأشارت الإحصائيات الرسمية إلى نمو الاقتصادي السريع لكوريا الجنوبية، حيث تحققت نجاحات كبيرة خلال مرحلتي التنمية الاقتصادية الأولى والثانية، ونما قطاع الصناعة بنسبة 15% و 21% ، على التوالي كما نمت نسب الادخار المحلي وتوسعت الصادرات بشكل ملحوظ.

جدول رقم 30: نسبة صادرات كوريا الجنوبية خلال الفترة 1970 – 2004

الصناعة	1970	1980	1990	2000	2004
الصناعات الثقيلة والكيماوية (%)	12.8	41.5	56.4	80.8	83.0
الصناعات الخفيفة (%)	69.6	49.4	38.5	16.4	15.7
الصناعات الغذائية والمواد الخام (%)	17.6	9.1	5.1	2.8	1.3
إجمالي التصدير (%)	100	100	100	100	100

المصدر: معهد استراتيجية التنمية لكوريا الجنوبية.

قراءة سريعة لمعطيات هذا الجدول نلاحظ أن الصناعات الثقيلة والكيماوية زادت مساهمتها في نسب الصادرات من 12.8% إلى 41.5 % خلال المدة الزمنية 1970-1980، بينما انخفضت مساهمة الصناعات الخفيفة من 69.6% إلى 49.4% خلال نفس الفترة. في سنة1990 كان نصيب الصناعات الثقيلة والكيماوية من الصادرات نحو 56.4%، بينما كان نصيب الصناعات الخفيفة 38.5% ونصيب الصناعات الغذائية والمواد الخام 5.1%، خلال سنة 2004 وصلت مساهمة الصناعات الثقيلة في إجمالي الصادرات إلى 83.1% بقفزة نوعية، بينما وصلت الصناعات الخفيفة إلى 15.7% ووصلت الصناعات الغذائية والمواد الخام إلى 1.3% وهو انخفاض مستمر.

جدول رقم 31: التنافسية العالمية (دول شبه صناعية ونامية متميزة بنجاحها الاقتصادى) خلال عشر سنوات (1994-2005)

رتبة الدول الناجحة من حيث التنافسية العالمية		
2005	1994	
31	34	الصين
28	18	ماليزيا
29	32	كوريا
3	2	سنغافورة
12	21	ايرلندا
6	19	فنلندا
37	41	المجر
56	29	المكسيك
51	43	البرازيل
19	24	تشيلي

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير البنك الدولي

شكل رقم 8: الصادرات العالية التقنية لعينة من الدول الآسيوية (% من إجمالى المنتجات المصدرة)

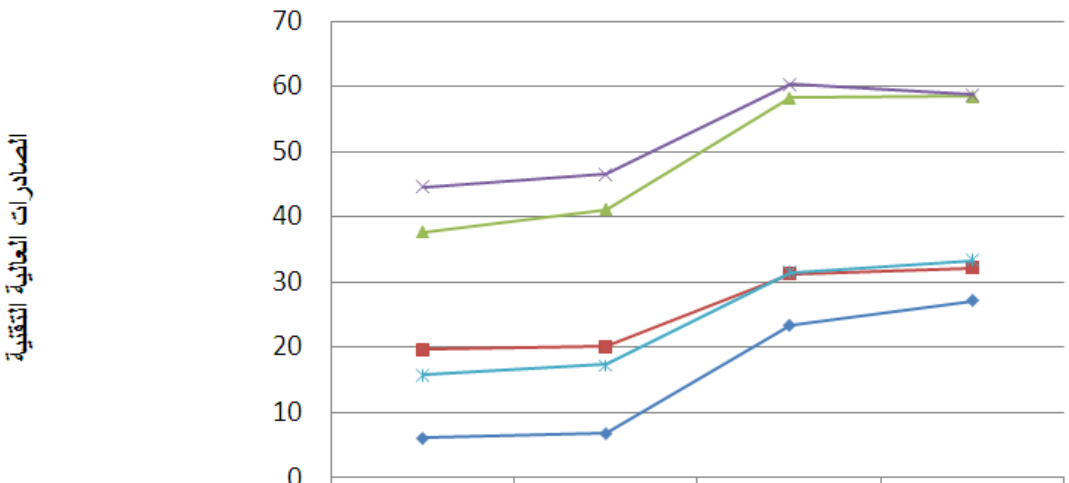

	1992	1993	2002	2003
الصين	6,11	6,84	23,31	27,1
كوريا الجنوبية	19,59	20,09	31,3	32,15
ماليزيا	37,64	41,1	58,17	58,41
سنغفورة	44,54	46,49	60,32	58,75
شرق آسيا المطلة على الهادي	15,77	17,28	31,47	33,31

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير البنك الدولي

3.1.4.4 مرحلة الصناعات الثقيلة والبتر وكيماويات (1973-1979):

في أوائل السبعينيات واجهت كوريا مناخا جديدا من الحماية، وتزامنت هذه الحماية مع الكساد العالمي، الذي سببته الأزمة النفطية العالمية عام 1973، بحيث واجهت الصناعات الخفيفة كثيفة العمل منافسة شديدة من الدول النامية الأخرى، حيث أجبرت هذه الظروف الاقتصاد الكوري على ترك دور الحماية والتوجه إلى هدف استراتيجي جديد،حيث اقتنعت كوريا بضرورة إعادة هيكلة الصناعة من خلال الترويج لتشييد وإقامة الصناعات الثقيلة والكيماوية، مثل بناء السفن، صناعة الحديد والفولاذ، صناعة السيارات والمكائن، صناعات البتر وكيماوية في إطار ما يسمى باستراتيجية الصناعات الثقيلة والكيماوية ذات الكثافة الرأسمالية والقيمة المضافة العالية .

ومضت الدولة قدما في تطوير الصناعات الثقيلة والكيماوية، وسطرت كوريا الجنوبية من خلال تطوير هذه الصناعات إلى تحقيق ثلاث أهداف :

- التخلي بالتدريج عن الصناعات كثيفة العمالة ، نظرا لإجراءات الحماية التي اتخذتها البلدان المتقدمة في ذلك الوقت .
- رغبة كوريا الجنوبية في تحقيق الاعتماد على الذات فيما يتعلق بتحقيق الأمن القومي .
- إيجاد القاعدة الصناعية القوية لتحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة .

وانطلقت كوريا الجنوبية في تطبيق سياسة الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال مخططات هائلة للاستثمار في هذه الصناعات، وانتهجت سياسة للتخفيف من حدة المنافسة بين الصناعات، وهذا بفرض الموافقة المسبقة للحكومة على إقامة أي نوع من هذه الصناعات، فكان على المستثمر تقديم طلب إلى الحكومة للسماح له بالاستثمار في هذه الصناعات .

ومن أجل تشجيع الصناعات الاستراتيجية منحت الحكومة هذه الصناعات امتياز الوصول الى الأسواق المالية العالمية لغرض الاقتراض بضمانات من الحكومة ، وفي نفس الوقت وضعت قيودا على القطاع الخاص للاقتراض من الخارج ، ولا تتم عملية الاقتراض إلا بموافقتها المسبقة، الامر الذي أدى الى الاستفادة من الصناعات الاستراتيجية من هذه السياسة .

وكان الهدف من وراء إنشاء أي شركة في الغرب هو زيادة أرباح المؤسسين، ولكن هدف الشركات في كوريا كان أسمى من ذلك أي بناء الدولة الكورية ، وكانت تلك العقيدة المتوارثة بين حكام كوريا الجنوبية .

و خلال هذه المرحلة تحركت كوريا الجنوبية بشكل سريع وجريء لتوسيع الصناعات الثقيلة والكيماوية من خلال الاستثمار في مصانع الفولاذ، وبناء السفن، وصناعة الإلكترونيات والمواد الكيماوية والمعادن اللاحديدية. ظهرت قدرات كوريا الجنوبية في صناعة تكرير النفط وإنتاج الفولاذ بشكل خاص، وبدأت بتصدير السيارات إلى بعض الأسواق العالمية.

طهرت إذا الصناعات الثقيلة والكيماوية بشكل متسارع خلال هذه المرحلة، بحيث زادت مساهمتها في السلع التصديرية بشكل ملحوظ.

جدول 32 :تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية لسنوات 1971 -1980

السنوات	1971	1975	1980
الصناعات الثقيلة %	33	41	50
الصناعات الخفيفة%	67	59	50
المجموع %	100	100	100

المصدر: معهد استراتيجية التنمية لكوريا الجنوبية

في قراءة بسيطة للجدول نلاحظ أن مساهمة مخرجات الصناعات الثقيلة والكيماوية قد وصلت إلى نسبة 50 % من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات التحويلية عام 1980، بالمقارنة مع 33% عام 1971، و41% عام 1975.

لقد اعتبرت الدفعة الكبيرة للصناعات الثقيلة والصناعات الكيماوية فشلا في سياسات تدخل الحكومة، فالاستثمارات الهائلة تسببت في طاقات إنتاجية فائضة في الصناعات الثقيلة والبتر وكيماوية، وتراكمت الديون غير المدفوعة للمؤسسات المالية والناجمة أصلا عن القروض الممنوحة إلى هذه الصناعات.

شكل 9 : هيكل القيمة المضافة القطاعية للصناعات التحويلية الكورية خلال الفترة (1963-2004)

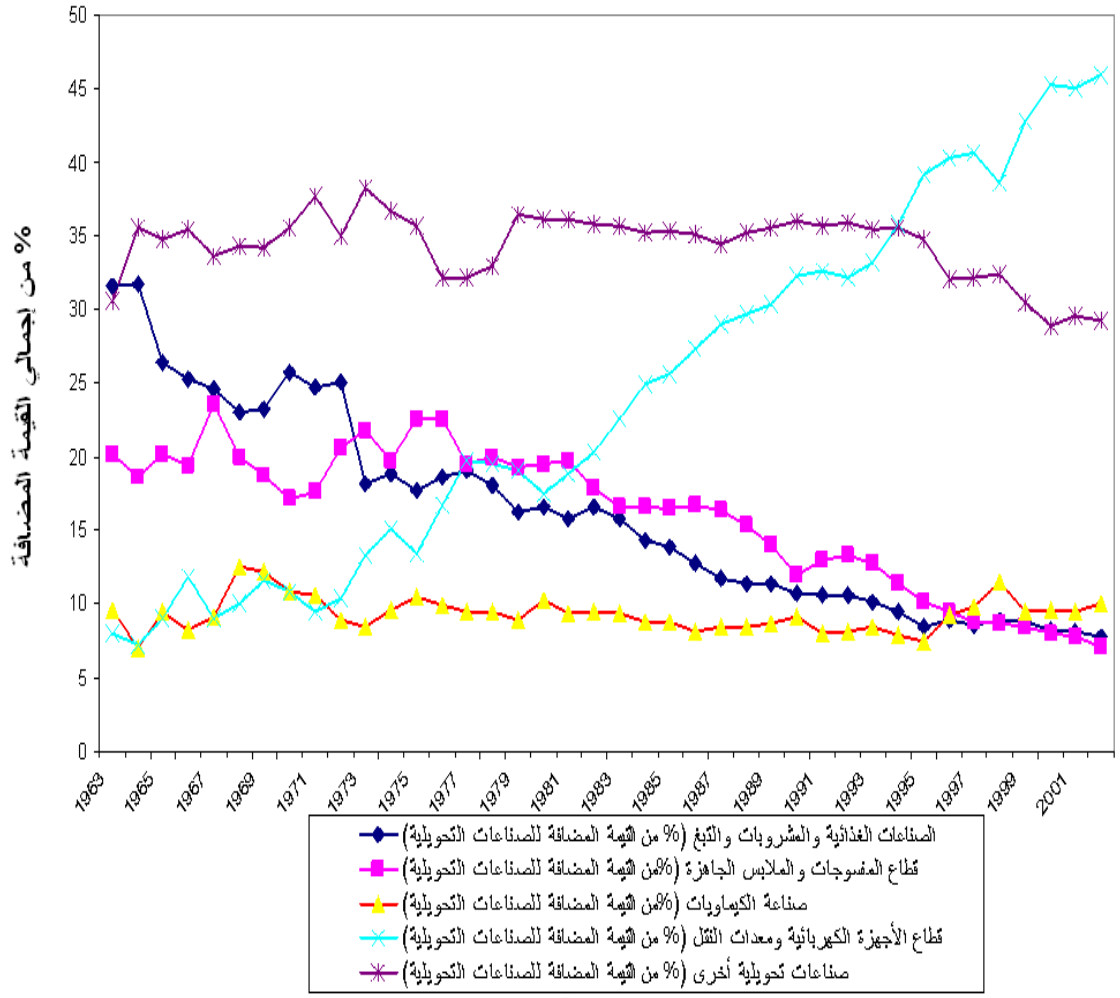

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير البنك الدولي

4.1.4.4 مرحلة إعادة هيكلة الصناعة (1980-1996) :

أعطت كانت السياسة الصناعية القوية التي تميزت بها مرحلة فترة الثمانينات والتي قامت على مبدأ تحقيق التوازن بين قطاعات الصناعة الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة وكثيفة استخدام رأس المال مثل صناعة السيارات والماكينات الكهربائية الثقيلة، ونتيجة لتداعيات الركود الاقتصادي وآثار الصدمة النفطية عام 1979 ولهذه الأسباب فقد تم التخطيط لوضع برنامج لإعادة هيكلة القطاع الصناعي في بعض الصناعات مثل صناعة السفن وصناعة النسيج .

حيث تكبدت خسائر كبير في مجال الصناعات البتر وكيماوية وواجهت ضربة عنيفة بسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط عام 1979، حيث وضعت الحكومة خطة شاملة لمواجهة العجز في ميزان المدفوعات بسبب صدمة النفط الثانية وارتفاع أسعار البترول والمواد الأولية وما تلاها من كساد عالمي ويرجع ذلك أيضا لاعتماد الحكومة بشدة على الاقتراض الأجنبي للمشاريع الاستثمارية الضخمة، ونتيجة لذلك زاد الدين الخارجي بشكل سريع على مدار السبعينيات، ليصل إلى 25 مليار دولار أمريكي عام 1980 أي حوالي 45% من الناتج المحلي الإجمالي .

وتفاقمت المشكلة بصورة أكبر بسبب الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي أعقبت اغتيال الرئيس parak في أكتوبر سنة 1979 ، وللمرة الأولى منذ سنة 1957م عانت كوريا الجنوبية من نمو سلبي للناتج المحلي الإجمالي بمقدار -2.7% ، وارتفعت نسبة التضخم لتصل إلى 22.4% في عام 1980م.

رغم من هذه النكسات التي أضرت بالاقتصاد الكوري بشكل كبير سنة 1980م، تعافى الاقتصاد بسرعة وذلك بسبب سياسة استقرار الأسعار والإصلاحات الواسعة النطاق التي شرعت الحكومة في تطبيقها، وفي سنة 1983م كان أداء الاقتصاد الكوري جيدا، حيث نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 12%، وسجل استقرارا جيدا في الأسعار وانخفض مستوى التضخم بشكل مثير (إلى أقل من 4%) خلال السنوات الخمس التالية (حتى سنة 1988)، وللإبقاء على نفس سياسة الاستقرار في الأسعار، تقدمت الحكومة بسلسلة من الإجراءات النقدية والمالية المشددة، قدر انخفض عجز ميزانية الحكومة كنسبة من الناتج المحلي القومي الإجمالي من 4.7% في سنة 1981 إلى 1.0% سنة 1985م.

غيرت الحكومة من استراتيجية التدخل المباشر الى التدخل غير المباشر، وعجلت بتحرير الاستيراد ، وخفضت كل سياسات القروض المدعومة ، وأزيلت في النهاية وفقا لمتطلبات برنامج تحرير السوق المالية ، كما قللت وزارة المالية من رقابتها الصارمة على إدارة البنوك التجارية .

وفي نهاية الثمانينات أصبحت السوق المحلية مصدرا متزايدا للنمو الاقتصادي، فقد زاد الطلب المحلي على السيارات والسلع المصنعة لأن المستهلكين الكوريين الجنوبيين الذين كانت مدخراتهم مدعومة بالزيادات السنوية في الأجور (منذ سنة 1987م) والذين زاد متوسط أجورهم عام 1990م بنحو 50% مقارنة بنسبة 1986م، إذ أصبح لديهم لأول مرة المال الكافي لشراء سلع الرفاه والتمتع بمنجزات الاقتصاد الكوري .

وخلال سنة 1990م بدأ ظهور مؤشرات على أن معدلات النمو العالية لعقد الثمانينات سوف تتباطأ في بعد أن كان معدل النمو الحقيقي 6.5% سنة 1989م. كانت إعادة الهيكلة الاقتصادية التي بدأت في أواخر الثمانينات من إحدى أسباب هذه التطور ، ومن ضمنها النمو البطيء لصناعات التصدير الرئيسية التي لم تعد قادرة على المنافسة في السوق العالمية (مثل صناعة الأحذية وصناعة الجلود)، وأعلنت خطة اقتصادية جديدة تتضمن تطوير التكنولوجية الصناعية وتعزيز التوسع في صناعة الإلكترونيات (مجمع سامسونغ Samsung) و(مجمع LG) والآلات والمعدات القادرة على المنافسة في السوق العالمية.

وخلال الفترة 1993-1999 تغير وجه هيكل الصناعة الكورية بصورة كبيرة لصالح الصناعات الثقيلة والكيماوية والتي بدورها ساهمت وزادت في القطاع الصناعي من 71.7% في سنة 1993م إلى 77% في سنة 1999م ، مقارنة بالصناعات الخفيفة التي انخفضت بالمقابل مساهمتها في الصناعة من 28.3% سنة 1993 إلى 23%سنة 1999.

جدول رقم 33: تطور الوزن النسبي للصناعات الثقيلة والخفيفة في هيكل الصناعات التحويلية بين 1980-1999

السنوات	1980	1990	1993	1999
الصناعات الثقيلة %	50	65	71.7	77
الصناعات الخفيفة%	50	35	28.3	23
المجموع %	100	100	100	100

المصدر: معهد استراتيجية التنمية لكوريا الجنوبية

جدول رقم 34: أكبر 10منتجات من قيمة الصادرات الكورية لسنوات 1980-1990-2003

سنة 1980		سنة 1990		سنة 2003	
المنتج	النسبة %	المنتج	النسبة %	المنتج	النسبة %
المنسوجات	15.9	المنسوجات	11.7	أشباه الموصلات	10.1
صفائح الفولاذ	4.1	أشباه الموصلات	7.0	صناعة السيارات	9.9
صناعة السفن	3.5	صناعة الأحذية	4.6	الاتصالات اللاسلكية	9.6
الصناعات اليدوية	3.2	صناعة السفن	4.3	أجهزة الحاسوب	7.7
أجهزة سمعية	2.8	أجهزة مرئية	4.1	صناعة السفن	5.8
عجلات مطاطية	2.7	صفائح الفولاذ	3.8	البتر وكيماويات	3.4
أخشاب	2.7	ألياف صناعية	3.6	ألياف صناعية	3.2
منتجات متنوعة	2.6	أجهزة الحاسوب	3.0	صفائح الفولاذ	3.0
أشباه الموصلات	2.5	أجهزة سمعية	3.0	الأجهزة المرئية	2.9
أجهزة مرئية	2.4	مركبات	3.0	قطع غيار السيارات	2.2
المجموع	42.4		48.3		57.9

المصدر: معهد استراتيجية التنمية لكوريا الجنوبية

2.4.4 الاستثمارات الأجنبية :

أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية مساعداتها لكوريا الجنوبية في أوائل السبعينيات، وكان على كوريا أن تلبي حاجياتها للاستثمار الرأسمالي من الأسواق المالية الدولية. مرت فلسفة كوريا الجنوبية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بعدة تغييرات رئيسية مرتبطة بالبيئة السياسية.

لم يكن الاستثمار الأجنبي مسموحا خلال فترة الخمسينيات، بعدها (سنة 1962) صدر قانون تشجيع الاستثمار، والذي منح إعفاء ضريبي للمستثمر الأجنبي، رغم هذا الحافز قل الاستثمار الأجنبي ، وبقي الحال على ذلك حتى أقيمت العلاقات الدبلوماسية بين كوريا الجنوبية واليابان سنة 1965.

بعدها تم تعديل قانون تحفيز الاستثمار (سنة 1966) بعد أن أطلقت كوريا خطتها الخماسية الأولى للتنمية، بغية تدفق أكبر للرأس المال الأجنبي لوحظ التدفق السريع للاستثمار الأجنبي سنة 1973.

اتبعت كوريا الجنوبية سياسة جديدة تم من خلالها تخفيف القيود على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنتين 1984 و1985 على التوالي، وغيرت كوريا من سياسة السيطرة على الاستثمار الأجنبي، بحيث فتحت أبواب الاستثمار في جميع الأنشطة الاقتصادية، باستثناء تلك الأنشطة المقيدة أو الممنوع الاستثمار فيها بشكل خاص، وسهلت إجراءات الاستثمار وتم عمل نظام آلي للمصادقة على مشروع يلبي المتطلبات الأساسية المحددة للاستثمار.

لكن في سنة 1992 تخلت كوريا عن القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر وسمحت به في سوق الأسهم المالية، بحيث سمحت للشركات المحلية بالاستثمار في أسواق الأسهم المالية العالمية.

خلاصة الفصل

استطاعت كوريا الجنوبية بعد استقلالها رغم الحالة الاقتصادية المزرية أن تحقق تنمية عالية وتطورا كبيرا في جميع ميادين التنمية والتي أبهرت العالم بأسره حتى أصبحت تلقب بالمعجزة الكورية.

كان ذلك نتيجة الاهتمام الكبير الذي خصصته للاستثمار في البشر من خلال مخصصات الإنفاق العام على التعليم والصحة والإسكان والبحث العلمي المتقدم ، ولعل العامل الأساسي في نهوض كوريا الجنوبية وكل تلك الإنجازات التي حققتها في فترة قصيرة يتمثل في الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي (الإتحاد السوفيتي) و الغربي (الولايات المتحد الأمريكية)، بحيث كانت تتلقى كل المساندات المادية والدعم اللوجيستيكي من طرف المعسكر الغربي الذي حرص على تحديثها كنموذج لنظام رأسمالي ناجح بديل لنموذج نظام اشتراكي فاشل.

كما أن القواعد العسكرية للمعسكر الغربي المتواجدة على الأراضي الكورية خففت من النفقات العسكرية ومصاريف الدفاع المحلية.

إذن استبدلت كوريا الجنوبية النظرية الكلاسيكية بالتوجه نحو اقتصاد السوق الحر، بفضل مساعدة أمريكية ورغم هذه المساعدات جاءت تحت طائلة التركيز على قطاع الزراعة

إلا أن كوريا الجنوبية لم تستغن على قطاع الصناعات والتكنولوجيا، الذي أصبحت رائدة فيه وبرهنت للعالم أنها تستطيع تقديم الأحسن في مجال التكنولوجيا وصناعة السيارات وهي تملك الآن أكبر المصانع والعلامات التجارية (SAMSUNG ، LG ، HUNDAY،KIA) وكل هذا جاء ترجمة للنجاح في مجال التنمية البشرية ذات المستوى العالي.

5. تحليل النتائج ومقارنتها :

لعل أفضل ما يوصف به أداء التنمية في الجزائر على مدار الخمسين سنة الماضية هو أداء متواضع. ومن أبلغ الأدلة على هذا ما نشهده من تراجع الأداء الاقتصادي الجزائري مقارنة بدول أخرى مثل كوريا الجنوبية والتي كانت تعد من أشد أفقر دول العالم.

بدأت كوريا الجنوبية باحتمالات وتوقعات تنموية ضئيلة ، إلا أنها تركت الجزائر في مراحل يصعب تخيلها رغم ما تملك الجزائر من مقومات النجاح التنمية تمثل نجاح كوريا في تنمية صناعية ناجحة في ظل قيادة الدولة الراشدة مقابل مخططات تنمية متباطئة لم تتجسد على أرض الواقع أيضا. يتضح التناقض في بروز قطاع صناعي على درجة عالية من التنوع والتنافسية العالمية وامتصاص لليد العاملة ورفع من مستوى المعيشة للفرد و آخر في احتياج دائم ومستمر لدعائم حماية ودعم مالي لإبقائه حيا أو دفعه للغلق وتسريح للعمال رغم إنتاجيته.

تبحث الجزائر على الحلول السريعة الترقيعية فقط، ولقد خلق النظام الكوري بيئة متكاملة من الحوافز موجهة للرفع من أداء المنشآت الاقتصادية ومركزة على تنافسيتها والتي يقودها الأداء التصديري بالأساس.

ودفعت التنمية التكنولوجية بدورها بالحاجة للبقاء في وضع تنافسي، وكل هذا يصب في وعاء التنمية البشرية من مستوى رعاية صحية جيدة ومستوى تعليمي جيد ومتطور واستعمال شامل لتكنولوجيا المعلومات بالنسبة لكل فرد تقريبا ومستوى رفاه مقبول ومعيشة كريمة للفرد الكوري الجنوبي.

1.5 دليل التنمية البشرية (IDH) :

إن المتتبع لتطورات مستويات دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وفي لكوريا الجنوبية يعد قفزة نوعية جيدة كانت سنة 1990 في المرتبة 35 وأصبحت اليوم في المرتبة 12 أي بفارق 23 نقطة وهو إذن يمثل انجاز تاريخي بالنسبة لكوريا الجنوبية يعكس ما بذلته من مجهودات بشرية جبارة و تحتل اليوم المراتب الأولى بين الدول المتقدمة في جميع الميادين الاقتصادية والاجتماعية، لكن ترتيب الجزائر لم يتغير تغيرا ملحوظا بل كان متباطئا جدا حيث احتلت سنة 1990 المرتبة 102 وجاءت سنة 2009 في المرتبة 104 أي تأخرت بمرتبتين (أنظر الشكل رقم 10).

شكل رقم 10 : اتجاهات دليل التنمية البشرية (IDH) خلال الفترة 1975 – 2009

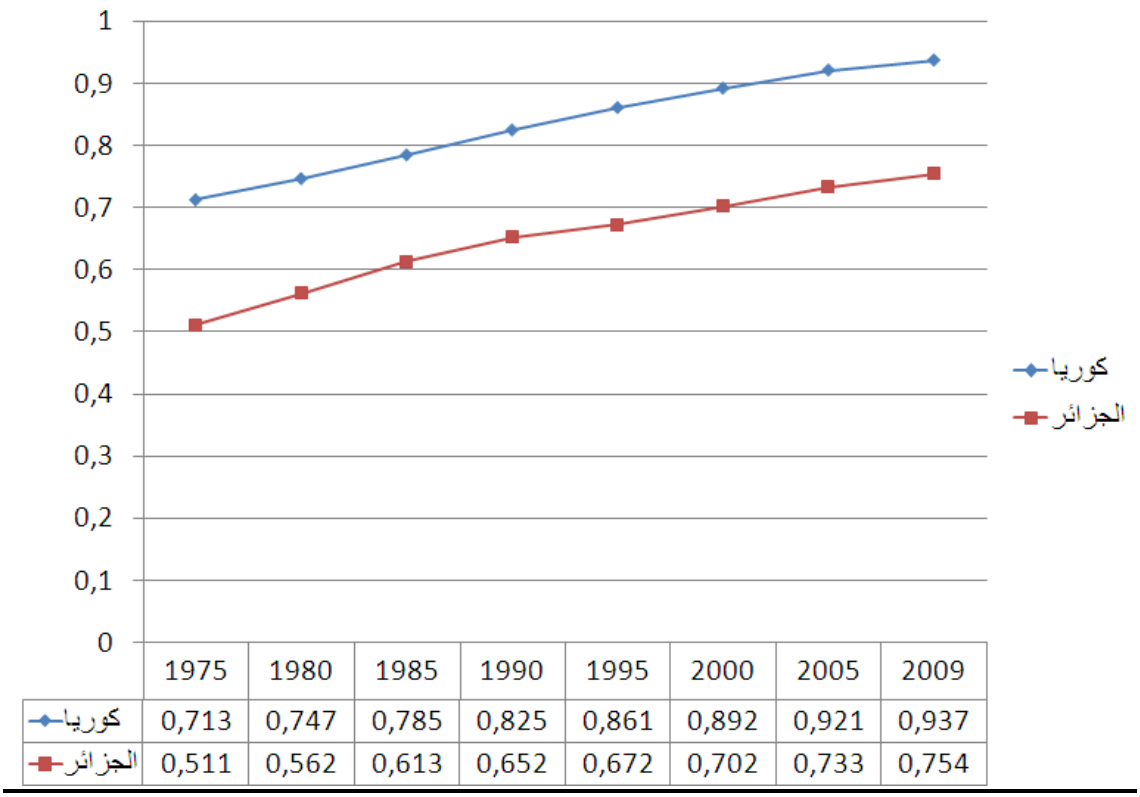

	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2005	2009
كوريا	0,713	0,747	0,785	0,825	0,861	0,892	0,921	0,937
الجزائر	0,511	0,562	0,613	0,652	0,672	0,702	0,733	0,754

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995-2009)

1.1.5 الأجل المتوقع عند الولادة:

إن الأجل المتوقع عند الولادة خلال الفترة 1995-2009 يبين زيادة لدى كوريا الجنوبية وبمتوسط مرتفع خاصة خلال السنوات 1999و2009 (حوالي7سنوات) وهذا ما يدل على التحسن المستمر في المستوى الصحي وإحداث التنمية. أما بالنسبة للجزائر فنرى معدلا متوسطا منخفضا سنة 1995، ارتفع بمعدل ضعيف ليعاود يعكس واقع التنمية الذي تعيشه الجزائر بفعل العشرية السوداء.(أنظر الشكل رقم 11)

شكل رقم 11 : الأجل المتوقع لدى الولادة خلال الفترة 1995 - 2009

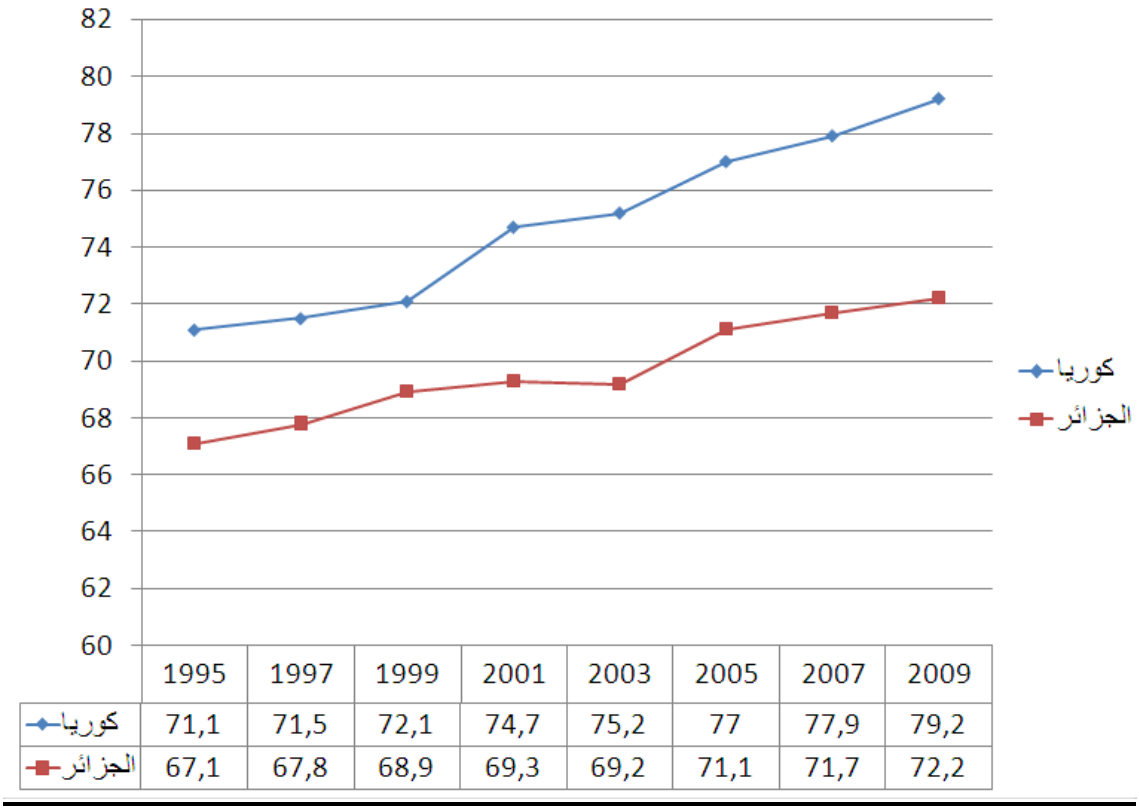

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
كوريا	71,1	71,5	72,1	74,7	75,2	77	77,9	79,2
الجزائر	67,1	67,8	68,9	69,3	69,2	71,1	71,7	72,2

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995-2009)

2.1.5 معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين من العمر 15 سنة وما فوق :

يعتبر مؤشر معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين من أهم مؤشرات التنمية البشرية و يعبر أيضا على مدى القضاء على الأمية في المجتمع ولأن التعليم دور هام في الرقي بمعدلات التنمية البشرية فالملاحظ أن للنسب المرتفعة جدا للمعرفة القراءة والكتابة في كوريا الجنوبية دليل على تقدمها في جل الميادين التنموية، كون مجتمعها متعلم، فكوريا الجنوبية اليوم تعرف معدلا قدره 100% بالنظر إلى هذا المؤشر منذ 2007 وهو إنجاز كبير.

يعتبر معدل القراءة والكتابة في الجزائر حيث منخفضا خاصة في بداية التسعينيات (57.4%)، أي أن يقارب 42.6% من البالغين لا يعرف القراءة والكتابة بين أفراد المجتمع الجزائري، النسب التي تلخص واقعا مخيفا. رغم الجهود المبذولة، بغية القضاء على الأمية من خلال فتح مراكز محو الأمية وإلزامية التعليم إلى غاية 16 سنة.(أنظر الشكل رقم 12)

شكل رقم 12: معدل معرفة القراءة والكتابة عند البالغين من العمر 15سنة وما فوق (%) خلال الفترة 1995 - 2009

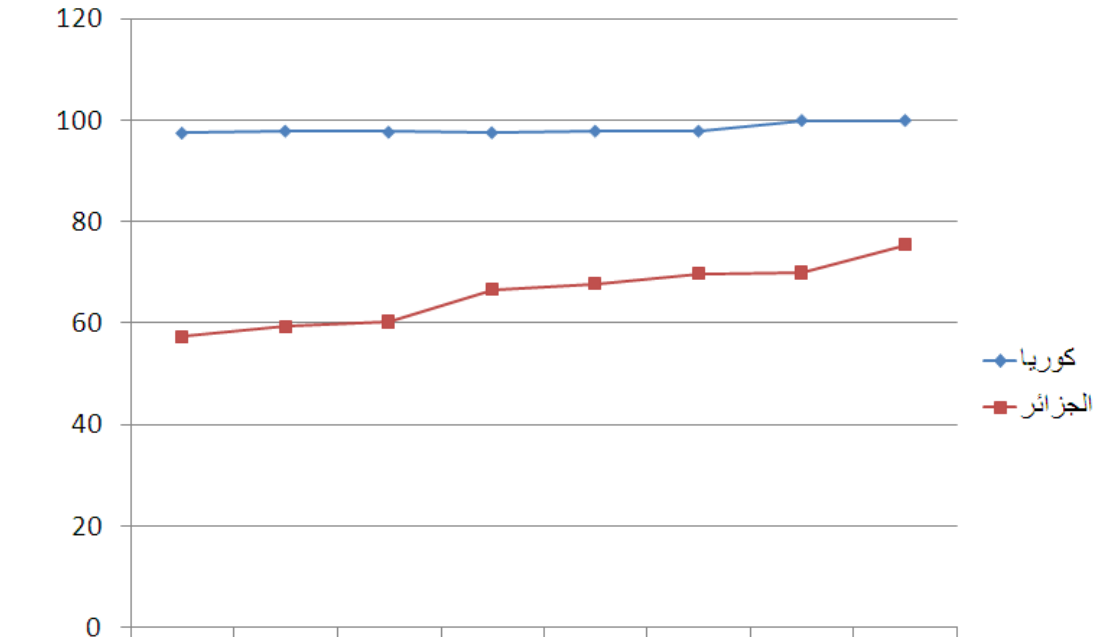

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
كوريا	97,5	97,9	97,7	97,6	97,9	97,9	100	100
الجزائر	57,4	59,4	60,3	66,6	67,8	69,8	69,9	75,4

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995-2009)

3.1.5 مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والعالي:

نلاحظ أن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي والتعليم العالي لكوريا الجنوبية مرتفعة إذ زادة النسبة من 79% سنة 1995 إلى 98.5% سنة 2009 أي بفارق 19.5نقطة ويعود ذلك للمساواة بين الجنسين في فرص التعليم والعمل وإجبارية الالتحاق بالمدارس الابتدائية، هذا ما زاد في ارتفاع نسب الالتحاق الإجمالي لكوريا الجنوبية.

شهدت الجزائر نسب التحاق مدرسي متذبذبة، حيث عرفت انخفاضا سنة 2003 ثم ارتفعت النسبة سنة 2005 ثم عادت للانخفاض مرة أخرى سنة 2007 وبقيت منخفضة إلى غاية 2009.

حرصت الجزائر على رفع مستوى نسب التمدرس وكما صرح وزير التربية بن بوزيد في سنة 2010 سيتابع قضائيا كل من يجبر ابنه على ترك مقاعد الدراسة، وربما تعود إخفاقات الجزائر في هذا المؤشر لعوامل عديدة مثل عدم تكافؤ فرص الالتحاق بالتعليم الابتدائي بين الذكور والإناث في المناطق الريفية، وغلق العديد من المدارس الابتدائية وخاصة في المناطق الريفية النائية المتضررة من ظروف اللا أمن، ولعل العامل الأساسي يتمثل في غياب سياسة واضحة للتعليم في الجزائر.(أنظر الشكل 13)

شكل رقم 13: مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والعالي(%) خلال الفترة 1995 - 2009

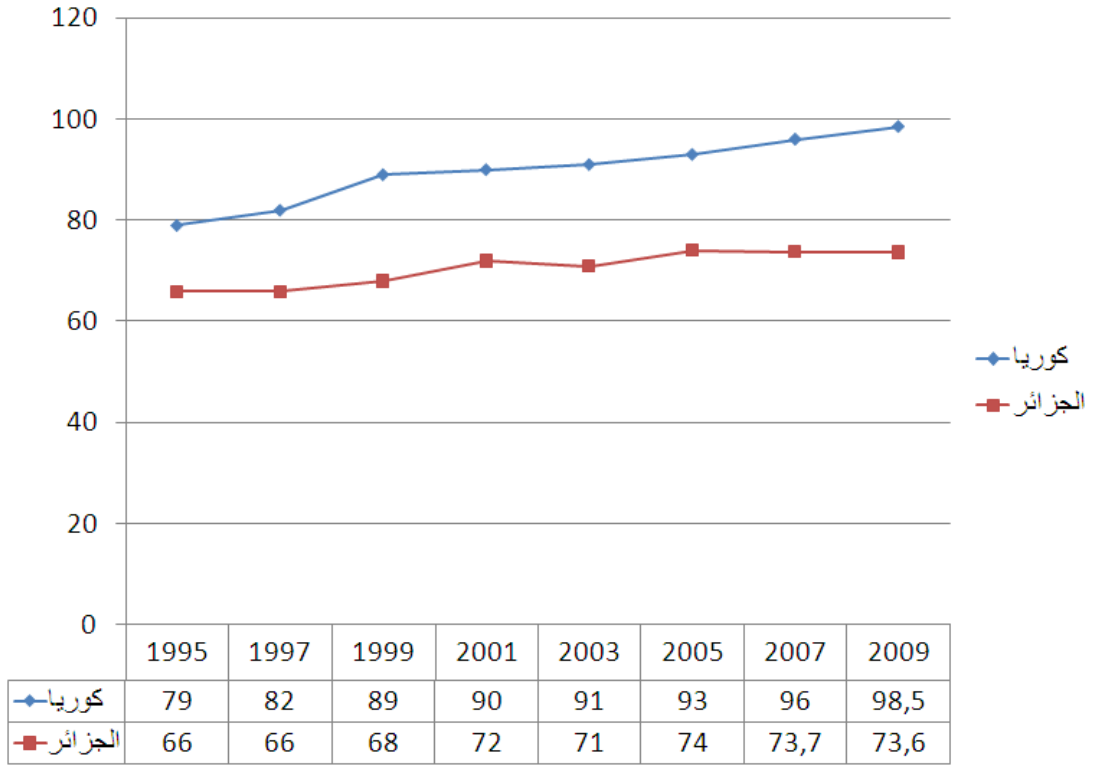

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
كوريا	79	82	89	90	91	93	96	98,5
الجزائر	66	66	68	72	71	74	73,7	73,6

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995-2009)

4.1.5 الناتج المحلي الإجمالي للفرد :

إن المتتبع للتطور السريع جدا في الناتج المحلي الإجمالي للفرد لكوريا الجنوبية وخاصة القفزة النوعية بين السنتين 1999 و2009 أي التي تضاعف خلالها إلى أربع مرات تقريبا. في الجزائر قارب الناتج المحلي الإجمالي سنة 1995 إلى حد كبير ناتج كوريا الجنوبية لنفس السنة، حيث كان الفارق بسيطا إلا أن الجزائر سارت بخطى متباطئة بحيث فاق ناتج كوريا الجنوبية ناتج الجزائر بما يزيد عن ثلاث أضعاف سنة 2009.

شكل رقم 14: الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال الفترة 1995 - 2009

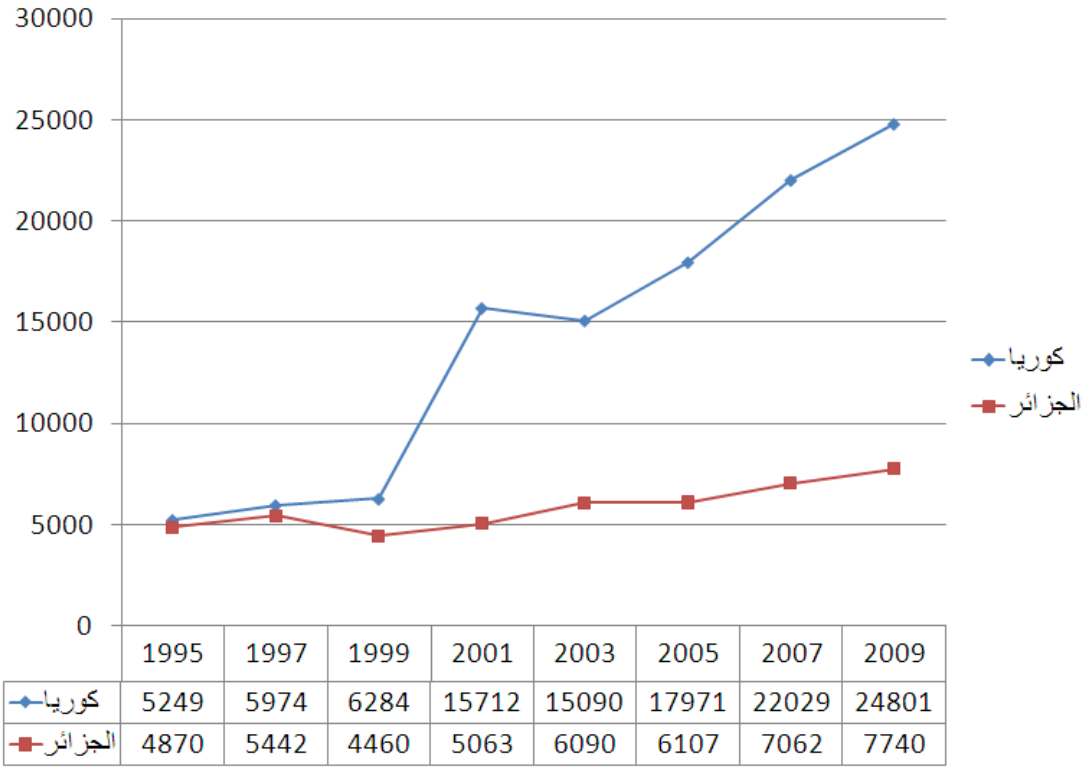

	1995	1997	1999	2001	2003	2005	2007	2009
كوريا	5249	5974	6284	15712	15090	17971	22029	24801
الجزائر	4870	5442	4460	5063	6090	6107	7062	7740

المصدر: من إعداد الطالب حسب تقارير التنمية البشرية (1995-2009)

2.5 بعض المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية:

1.2.5 البطالة:

نلاحظ بناءا على معطيات الجدول استقرار معدلات البطالة في كوريا الجنوبية وذلك يعود إلى امتصاص اليد العاملة في المصانع الضخمة: مصانع السيارات ومصانع الإلكترونيك وهذا يدل على الإرادة القوية لحكومة كوريا الجنوبية في التحكم في ظاهرة البطالة والحد منها.

شكلت جهود التشغيل أحد أولويات السلطة الجزائرية، و التي كانت أكثر جدية مع بداية عام 1987، لكن ذلك تزامن مع انهيار أسعار النفط وكشف هذا الأخير عيوب الاقتصاد الوطني الذي لم يكن إلا انعكاسا لأسعار النفط ،حيث وبمجرد انهيار الأسعار تدهورت المداخيل وبدى الاقتصاد الوطني عاجزا في كافة النواحي، وبرزت إلى الواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وتجلت في أحداث أكتوبر عام 1988.

إن دراسة سوق العمل في الجزائر وتداعياته في ظل الإصلاحات وآفاقه المستقبلية تعكس الطابع الهيكلي الحالي للبطالة، التي ازدادت تفاقما تزامنا مع الإصلاحات،بحيث مست شريحة واسعة من السكان حتى 2002 التاريخ الذي بدأت معدلات البطالة بعده باحتشام،بفعل البحبوحة التي تعيشها الجزائر بعد ارتفاع سعر برميل البترول غير أنه لا توجد صورة واضحة للامتصاص اليد العاملة.(أنظر الشكل 15)

شكل رقم 15: تطور معدل البطالة خلال الفترة 2002 - 2008

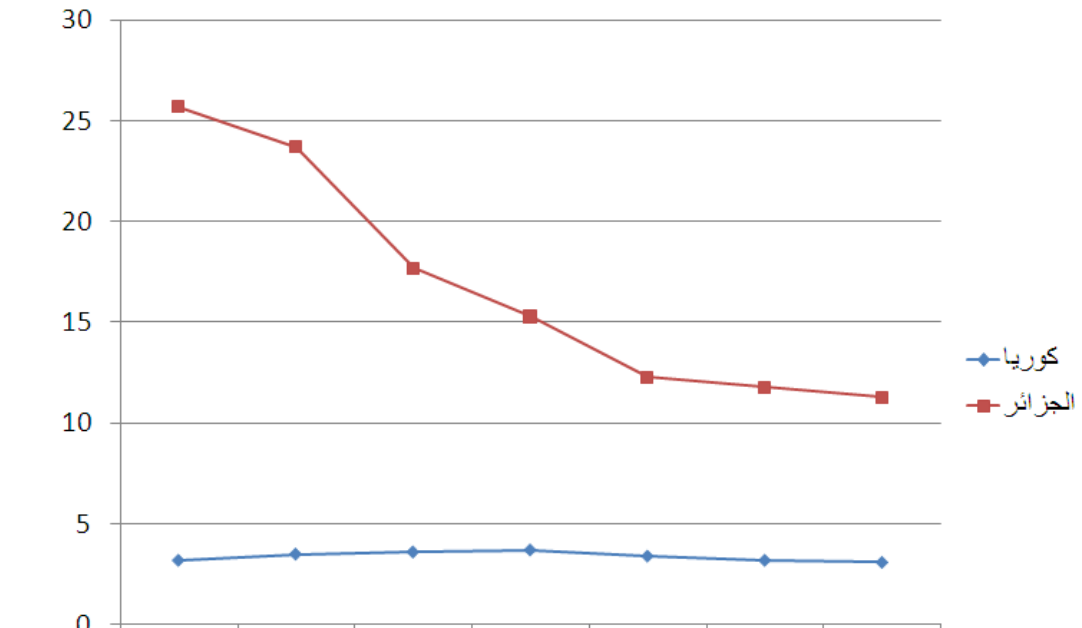

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
كوريا	3,2	3,5	3,6	3,7	3,4	3,2	3,1
الجزائر	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3

المصدر: الجزائر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي تقرير التنمية البشرية لسنة 2008

كوريـــا: université de Sherbrooke perspective monde la banque mondiale

2.2.5 معدل وفيات الأطفال الرضع :

رغم أن معدل وفيات الرضع يعد أحد العاكسة للمستوى الصحي لكن بعض الاقتصاديين يعتبرونه مؤشرا اقتصاديا يبن صورة الدولة في مجال التقدم الاقتصادي.

تعكس معطيات الشكل رقم 16 تدني وثبات معدل وفيات الرضع في كوريا الجنوبية بما يدل على واقع الرعاية الصحية الجيدة، تقابلها في الجزائر نسبا مرتفعة بمتوسط 36 وفاة لكل 1000ولادة حية الشيء الذي يعكس واقعا صحي متعبا (عراقيل وانخفاض مستوى الرعاية الصحية في المستشفيات الجزائرية)، بفعل سوء التسيير رغم طموح الدولة المتمثل في الوصول بالتنمية البشرية إلى مستويات مرتفعة.(أنظر الشكل رقم 16)

شكل رقم 16:معدل وفيات الرضع لكل 1000مولود حي خلال الفترة 2002 - 2008

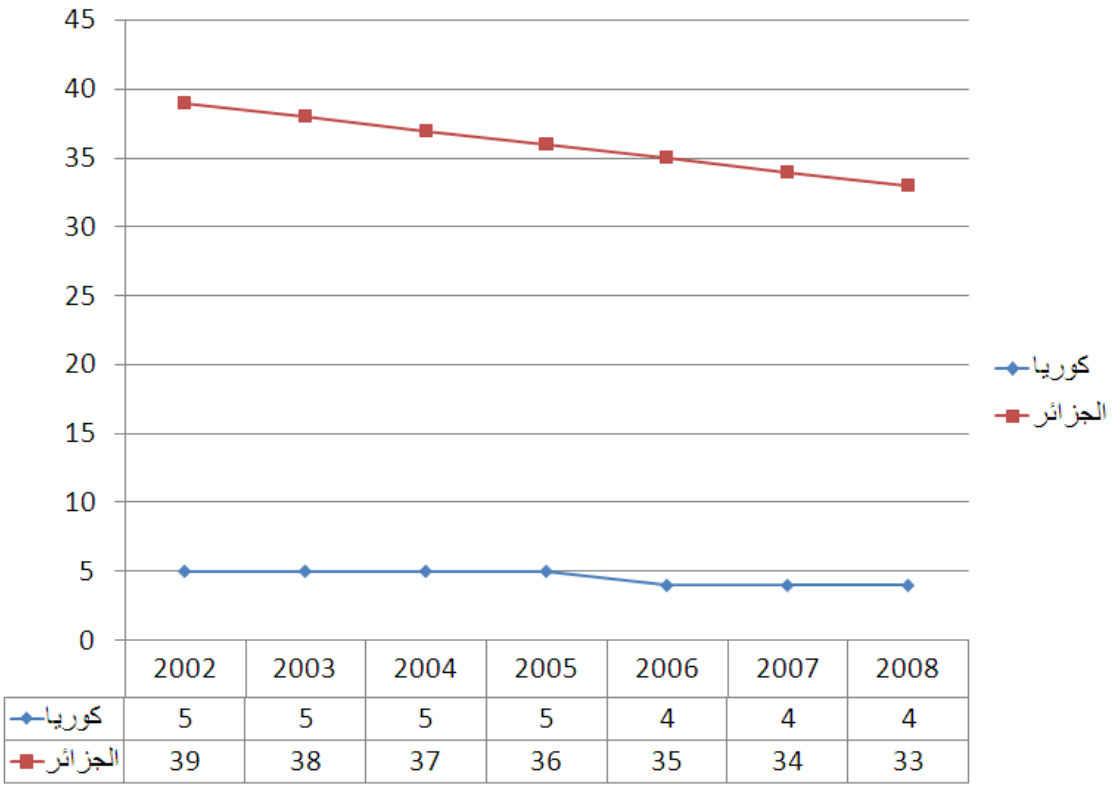

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
كوريا	5	5	5	5	4	4	4
الجزائر	39	38	37	36	35	34	33

المصدر: قاعدة البيانات للبنك الدولي لسنوات 2002، 2009

3.2.5 نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية :

من خلال قراءتنا لمعطيات الشكل رقم 17 تعتبر جمهورية كوريا الجنوبية من الدول الرائدة على المستوى العالمي في مجال الإنفاق على الرعاية الصحية بالنظر إلى المبالغ المعتبرة. المجندة في هذا المجال وصل نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية خلال 2007 إلى 1373دولار أمريكي للفرد.انخفض بعدها خلال السنتين 2008 و2009 نظرا للأزمات المالية العالمية التي يمر بها العالم إلى يومنا هذا. مقابل في الجزائر لم يصل الإنفاق في سنة 2009 نصف إنفاق كوريا الجنوبية سنة 2002، الشيء الذي يفسر فارق مستوى وفيات الرضع والأجل المتوقع للحياة عند الولادة في البلدين.

شكل رقم 17: نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار أمريكي) خلال الفترة 2002 - 2009

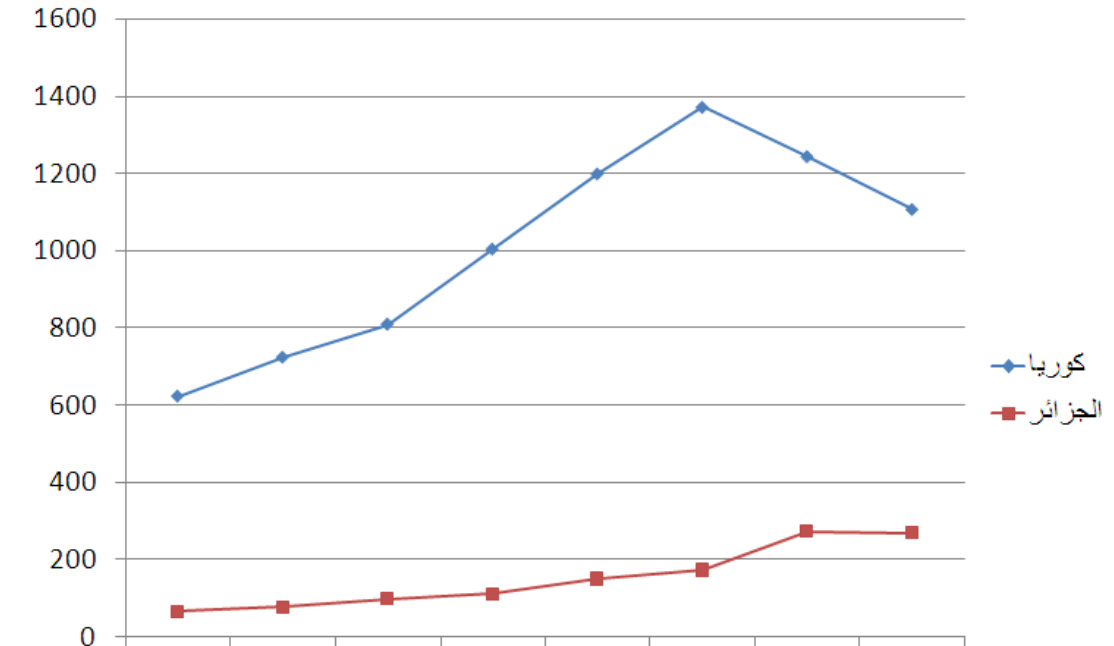

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كوريا	623	724	810	1005	1200	1373	1245	1108
الجزائر	66	77	98	111	150	173	272	268

المصدر: قاعدة البيانات للبنك الدولي لسنوات الفترة 2002، 2009

4.2.5 الزيادة السكانية :

بعد التقسيم الرسمي لشبه الكورية الجنوبية (سنة 1948)، انتقل حوالي أربعة ملايين شخصا إلى كوريا الجنوبية وذلك ما أدى إلى تزايد سكانها ، وارتفاع معدل النمو الطبيعي بها من 2.0% خلال الفترة 1950-1955 إلى 2.7 خلال الفترة 1960-1965 وهي سنوات بداية انطلاق التنمية، بعدها بدأ معدل النمو ينخفض باستمرار ليصل إلى 0.5 % في يومنا هذا.

ولأن كوريا الجنوبية أولت اهتمام، كبير بالسكان وبكيفية تطورهم، بحيث قامت بأول إحصاء للسكن والسكان عام 1949 بعد انفصالها عن كوريا الشمالية بسنة واحدة وأخذت تنفذ الإحصاء العام للسكن والسكان كل خمسة سنوات وهكذا أنجزت ثلاثة عشرة إحصاء (1949، 1955، 1960،1966، 1970، 1975، 1980، 1985، 1990، 1995، 2000، 2005، 2010). ترسم على ضوء معطيات ونتائج كل إحصاء مخططاتها للتنمية.

تنجز الجزائر نفس الإحصاء العملية لكن كل عشرة سنوات، أنجزت خمسة إحصاءات منذ استقلالها(1966، 1977، 1987، 1998، 2008)، لكن الملاحظ أن ظهور نتائج كل عملية تتأخر لسنتين أو أكثر، الشيء الذي يجعلنا نقول أن الجزائر لا تولي أهمية كبيرة لنتائج هذه الإحصاءات.(أنظر الشكل 18)

شكل رقم 18: معدل النمو لسكان لسنوات (1950- 2005)

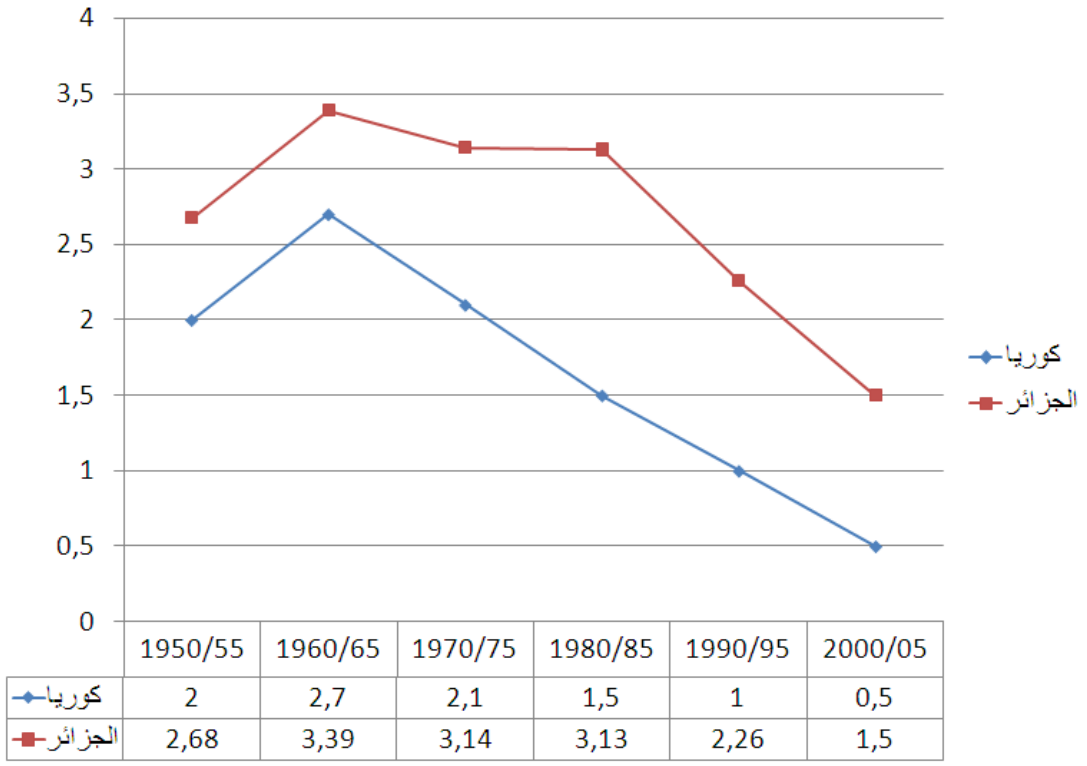

	1950/55	1960/65	1970/75	1980/85	1990/95	2000/05
كوريا	2	2,7	2,1	1,5	1	0,5
الجزائر	2,68	3,39	3,14	3,13	2,26	1,5

Source:

la Démographie de l'Asie de l'Est et du sud-est, p135

O.N.S," Etude sur la population algérienne " ,février 1980.

O.N.S, analyses approfondies , PAPFAM, volum 1 ,2005, p97.

4.2.5 الإنفاق على البحث والتطوير العلمي :

يعتبر الإنفاق على البحث العلمي من أهم العوامل المساعدة على الرقي وإحداث التنمية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية وتعد الولايات المتحدة الأمريكية الرائدة في الإنفاق على البحث والتطوير العلميين وجلب الأدمغة من الخارج. سارت كوريا الجنوبية على نفس الإستراتجية تقريبا، كما نلاحظ من ارتفاع أن النسب المخصصة من الناتج الإجمالي المحلي خلال الزمن. من جهة أخرى عملت كوريا على جلب الكفاءات الأجنبية العلمية.

بالنسبة للجزائر فتعد نسبة الإنفاق محتشمة و تتناقص من سنة إلى أخرى عكس في كوريا الجنوبية تماما ولعلى هذا التناقص هو السبب في هجرة الكفاءات العلمية المرتفعة جدا في وسط الأدمغة والعقول الجزائرية، والنزيف الحاد في ظاهرة هجرة الأدمغة من الجزائر نحو الدول التي تعطي أهمية كبيرة للبحث العلمي والتطور، فالجزائر تعد بلد نفور وكوريا الجنوبية يعد بلد استقبال.

شكل رقم 19: الإنفاق على البحث والتطوير (%) من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 2001 - 2007

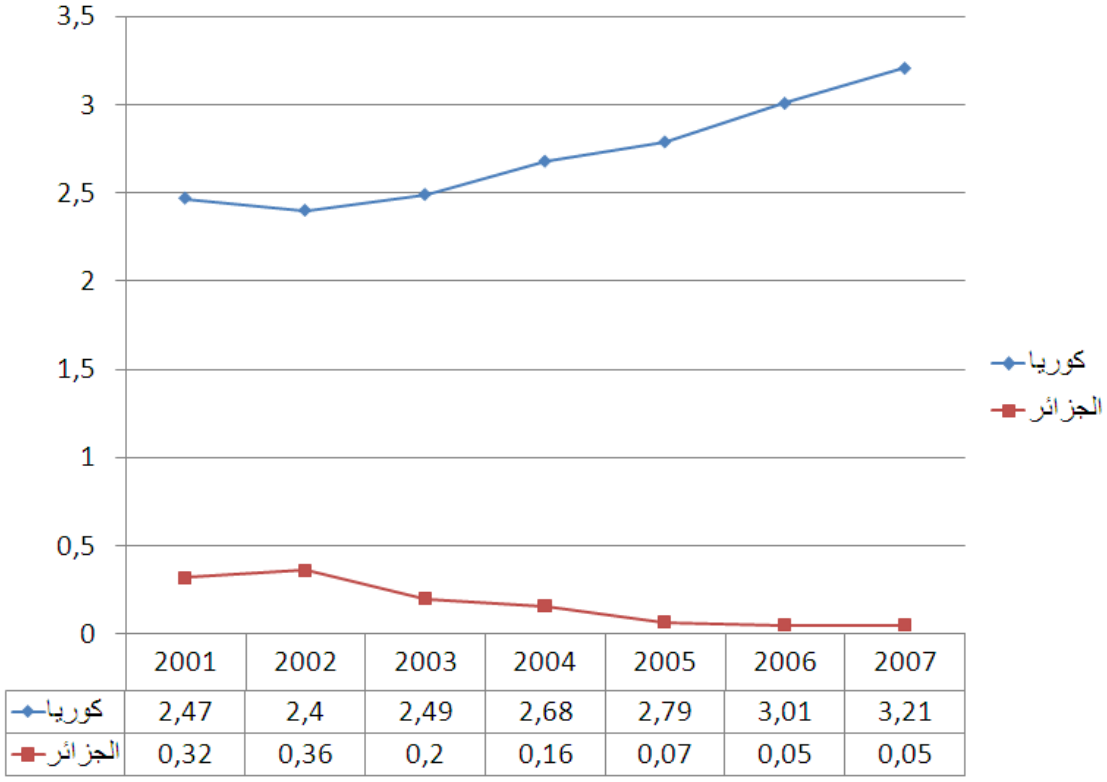

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
كوريا	2,47	2,4	2,49	2,68	2,79	3,01	3,21
الجزائر	0,32	0,36	0,2	0,16	0,07	0,05	0,05

المصدر: قاعدة بيانات للبنك الدولي لسنوات 2001، 2007

5.2.5 مستخدمو الإنترنت:

تعد كوريا الجنوبية من أكثر الدول استخداما لمجال الإعلام الآلي واستخدام شبكة الإنترنيت، إن لم نقل هي الأولى عالميا استعمالا للشبكة العنكبوتية، بحيث يتزايد مستعملو الإنترنيت من سنة إلى أخرى حتى وصلنا النسبة المقدرة 80.3% وهذا يعكس مجال التطور في ميدان الأبحاث والمعلوماتية، و يفسر أيضا مؤشرات التنمية البشرية (نسبة الالتحاق بالمدارس و معرفة القراءة والكتابة التي وصلت إلى 100%).

تقدر نسبة استعمال الشبكة العنكبوتية في الجزائر بحوالي 1.6% سنة 2002 وارتفع لتصل 11.2سنة 2009، وهو يعكس افتقار المجتمع الجزائري للوسائل التكنولوجيا والمعلوماتية. (أنظر الشكل رقم 20)

شكل رقم 20 : مستخدمو الإنترنيت (لكل 100شخص) خلال الفترة 2002 - 2009

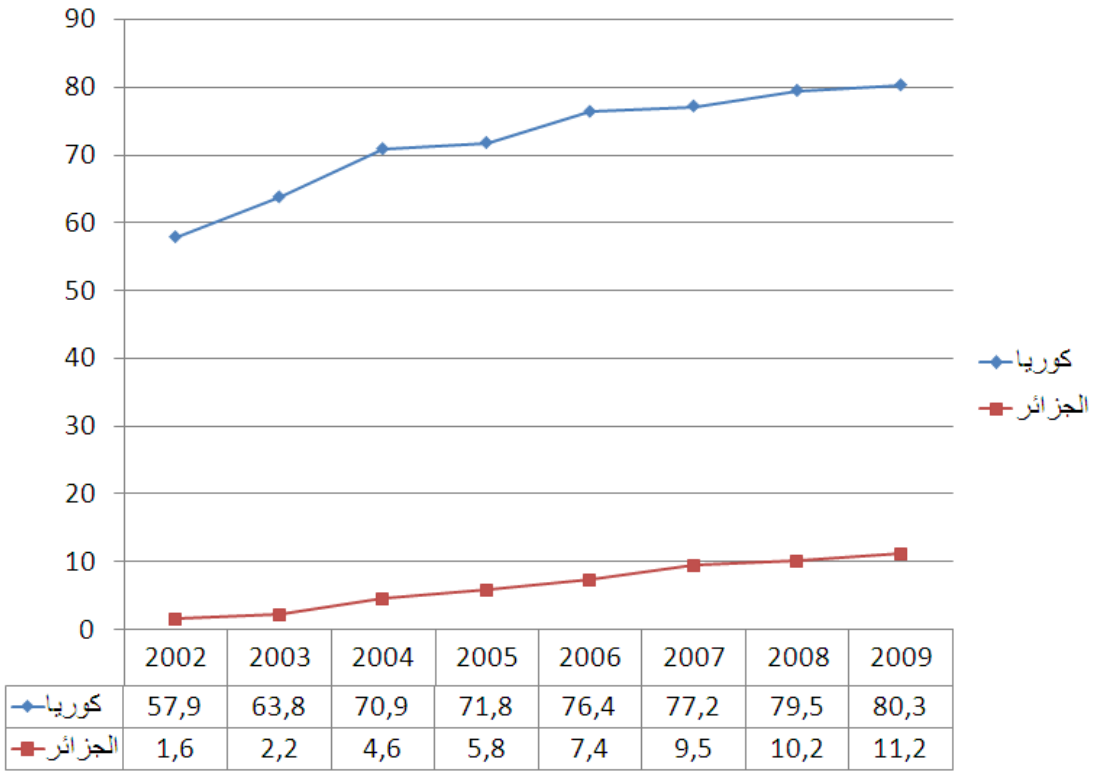

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
كوريا	57,9	63,8	70,9	71,8	76,4	77,2	79,5	80,3
الجزائر	1,6	2,2	4,6	5,8	7,4	9,5	10,2	11,2

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي لسنوات الفترة 2002، 2009

3.5 الأسباب المؤدية إلى نجاح التنمية لكوريا الجنوبية:

كان لنجاح التنمية الاقتصادية لكوريا الجنوبية عدة عوامل ومسببات ولعل أهم الأسباب تتمثل في توجيه الاقتصاد إلى المنافسة وإحلال الواردات كمرحلة أولى لإشباع الطلب المحلي، وكذا التصنيع من أجل التصدير كمرحلة ثانية، ولعبت الأسباب السياسية دورا مهما في النهوض بالتنمية في كوريا الجنوبية (كإنشاء مجلس التخطيط الاقتصادي سنة 1961 والذي أوكلت له مهمة صياغة وتنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية)، كما لعبت الحكومة وبشكل مباشر دورا جد هام في اقتصاد السوق.

تسجل كل ذلك في تدخل الدولة الدائم من أجل عملية التنمية كما جسدت كوريا انسجاما واضحا في سياستها الاقتصادية والاجتماعية بحيث عززت هذا الأخير.مما أدى إلى تعزيز

إحداهما للأخرى، وكما سعت كوريا الجنوبية إلى إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين (الحكومة من جهة والشركات الخاصة والمواطنين من جهة أخرى) وكما هدفت من خلالها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف مثل:

- إخلاص وتفاني القيادة السياسية في سبيل إنجاح التجربة التنموية.
- التنسيق والتعاون الوثيق بين الشركات والحكومة.
- استجابة القطاع الخاص للسياسات التي ترسمها الحكومة، والتنسيق والتشاور والتعاون الوثيق بين الحكومة والقطاع الخاص.
- تبني أهداف قومية والإجماع عليها من قبل أفراد المجتمع.
- زيادة الاستثمار في التعليم (تحسين مواد التعليم بما يواكب عملية التنمية الاقتصادية).
- بث روح الطموح للتعليم أدى إلى توفير عمالة متميزة، وإداريين وموظفين حكوميين مؤهلين.
- رعاية الحكومة للقوى العاملة من خلال تنفيذ العديد من برامج عديدة للتأهيل وإعادة تأهيل القوى العاملة.
- العدالة الاجتماعية والعدالة في الأجور وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للسكان.
- إنشاء المراكز والمؤسسات التي تعني بتحسين جودة المنتجات الكورية ورفع قابليتها للمنافسة الخارجية.

وكما ركزت كوريا الجنوبية على توسع التصدير كمحرك قوي وفعال للتنمية من خلال التركيز على الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير والتي رجعت بالفائدة على التخلص من البطالة وتحسين التـأمين الاجتماعي والصحي، كما لجأت كوريا الجنوبية إلى خلق البيئة الخاصة التي تساعد على تقديم حوافز لجلب الاستثمار الأجنبي وهذا منذ عام 1965 واعتماد سياسة الشراكة مع جل الشركات الأجنبية وخاصة الأمريكية.

وكما ركزت كوريا الجنوبية على الاستثمار في العامل البشري خير استثمار، والذي يعتبر من أولى الاهتمامات التي تركز عليها في سبيل الذهاب بالتنمية إلى أبعد الحدود، وهذا ما قامت به

كوريا من خلال الاهتمام برفع مستوى التعليم والتدريب وتوفير ما تحتاج إليه سوق العمل من يد عاملة مؤهلة في شتى المجالات، ومن ثم تقوم بإنشاء مدارس وفتح تخصصات حسب هذه الاحتياجات.

تغيير مفهوم البيروقراطية من المعنى السلبي الروتين الممل والإجراءات المعقدة والتي ليس لها فائدة سوى تأخير المعاملات وتعقيدها والبطء في إنجاز المهام مع كثرة الوثائق المطلوبة و تعطيل مصالح الأفراد تحت مسمى القانون و التشدد في التمسك باللوائح والقوانين واللامبالاة والمعاملة السيئة للمواطنين و تعقيد العمل وفرض العراقيل أمام المواطنين و عدم الاكتراث بمشاعر الآخرين و التهرب من المسؤولية و المماطلة و التسلطية و الفساد وتضخم عدد المشتغلين دون فائدة، حيث صيغت البيروقراطية الكورية إلى المعنى الايجابي وطبقت السياسات والبرامج الاقتصادية الحكومية بكل كفاءة وجدارة وأمانه وإخلاص.

وجاء هذا التحول الجذري في مفهوم البيروقراطية الكورية نتيجة قيام الحكومة بتعديل نظام العمل وإعادة هيكلة الإدارات، ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وأسس المحاسبة والمسائلة والثواب والعقاب و تدعيم اللامركزية و تشديد الرقابة وتوفير برامج التدريب لإتقان العمل واختصار خطوات العمل وربط الأجر بالإنتاجية والترقية بالإبداع و تدريب الرؤساء على النظام الأمثل للإدارة وإدراك الموظف لأهمية عمله، وإدراكه لقيمة الانتماء لتحقيق الصالح العام .

ومن حيث الثقافة الشعبية التأثر بالفكر الكوفوشيسية كان مسئولا بشكل كبير عما تحقق في كوريا من إنجازات اقتصادية، منها تفضيل الجماعة على الفرد والإعلاء من شأن العمل الجاد والشاق في سبيل الجماعة، والحرص على البعد الإنساني في علاقات العمل، واحترام الوقت، وحب العمل والمثابرة والالتزام والانضباط والولاء والإخلاص والاستعداد للعمل تحت أية ظروف، تعتبر من أهم الصفات التي يتحلى بها الشعب الكوري، قيم الإحساس بالواجب والالتزام والجدية في العمل والتسامح الديني والعرقي بين مختلف مكونات الشعب.

4.5 سبب ضعف سياسة التنمية في الجزائر:

إن عملية التنمية في الجزائر كانت ولازالت تثير العديد من التساؤلات. استندت العملية التنموية عقب الاستقلال مباشرة للنظرية الاشتراكية، ونتيجة أحداث 5 أكتوبر 1988، قذفت السلطة في الجزائر بحزمة من الإصلاحات السياسة والاقتصادية، والتي أدت بعد ذلك إلى اللجوء إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي" FMI " و البنك الدولي للإنشاء و التعمير" BIRD "،وذلك من أجل حماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية من الانهيار، حيث قام هذا الأخير بفرض مجموعة من الشروط الداعية إلى اللامركزية والانتقال إلى اقتصاد السوق بمؤسسات ضعيفة لا تقدر على المنافسة.

ورغم أن الجزائر تتمتع بموقع استراتيجي، ومساحة شاسعة ومتنوعة التضاريس، حيث نجد مساحات معتبرة صالحة للزراعة بمختلف أنواعها، وغنى الجزائر بالموارد الطبيعية من بترول وغاز وحديد وغيرها من المعادن وإمكانيات بشرية ضخمة إلا أنها لم تحرك قاطرة التنمية في مسارها الصحيح.

وربما ما زاد من شدة الأزمة التنموية في الجزائر هي المشكلة السياسية والأمنية التي عصفت بالجزائر اقتصاديا واجتماعيا وتنمويا، حيث توجه اهتمام الدولة الجزائرية آنذاك إلى إطفاء نار الفتنة وتركت بذلك التنمية في تراجع حيث تمثل في انخفاض مستوى مؤشرات التعليم هجرة كبيرة وسط الأدمغة والكفاءات العلمية.

وأيضا لم تشجع قوانين الاستثمار الصادرة منذ الاستقلال المستثمرين الأجانب أو الجزائريين للعودة لأرض الوطن و الاستثمار في الجزائر، إن ولم تقدم الحوافز اللازمة لذلك اللهم إلا قانون الاستثمار الذي صدر سنة 1993 والذي جاء في ظروف غير مواتية وحالة عدم استقرار، إذ كان المستثمر متخوفا من أوضاع البلاد غير مستقرة.

لم يلعب القطاع الخاص دورا في القضاء على البطالة و استيعاب الكفاءات الجامعية وفي عملية التنمية في الجزائر، إذ كان دوره ثانويا جدا، وهكذا يصعب على ما تبقى من القطاع العام مسايرة التغيرات السريعة.

كما أن اعتماد الجزائر على قطاع واحد (المحروقات) في تسيير مجمل ميزانية الدولة والاستغناء عن قطاع الصناعة والزراعة وتشجيع التصدير، كان أكبر العوامل التي سببت فشل التنمية لأن تنمية تتقلب بتقلب سعر النفط لن تكون تنمية بشكل الصحيح.

خلاصة الفصل :

في خلال هذا الفصل قمنا بعرض مقارنة التنمية البشرية في كل من كوريا الجنوبية والجزائر واستعراض كل مؤشرات التنمية البشرية وبعض مؤشرات البنك الدولي، حيث وجدنا نجاحا وتفوقا كبيرا بالنسبة لكوريا الجنوبية في مختلف المؤشرات سواء من حيث الدخل أو التعليم أو الصحة،

ركزت الجزائر في عملية التنمية على بناء الإنسان من ناحية توفير المرافق التعليمية والصحية والرعاية الاجتماعية، في حين بالنسبة لكوريا الجنوبية تم في المراحل الأولى التضحية بمتطلبات أساسية لمواطنيها من توفير السكن اللائق والخدمات الاجتماعية المناسبة وذلك من أجل تقليل كلفة التصنيع ومن هنا يتضح أن نقطة النهاية التي تسعى إليها كوريا الجنوبية في تحقيق رفاهية مواطنيها من خلال سياسة التصنع كانت نقطة البداية في الجزائر.

لعبت العوامل الخارجية دورا كبيرا في إنجاح عملية التنمية في كوريا، والتي تمثلت في الصراع بين القطبين المتعاديين، وانعكاس أبعاد هذا الصراع على منطقة شرق آسيا من خلال المواجهة بين الولايات المتحدة من جهة، والصين والاتحاد السوفيتي من جهة ثانية. وقد وفرت أمريكا لكوريا الجنوبية الحماية العسكرية التي كانت في حاجة إليها. كما وفرت لها الأسواق اللازمة لصرف منتجاتها، بحيث أرادت أمريكا أن تجعل من كوريا نموذجًا يحتذى به للاقتصاد الحر في مواجهة النظام الشيوعي الجامد في الشمال.

ولما كانت كوريا الجنوبية ذات أهمية فائقة في المواجهة مع كوريا الشمالية التي تدعمها الصين والاتحاد السوفيتي، احتضنت الولايات المتحدة كوريا الجنوبية وأولتها رعاية مادية وفنية وعسكرية خاصة. وتنوعت برامج المعونة وتدفقت في كافة الأشكال والصور الممكنة.

والسر في نجاح التنمية لكوريا الجنوبية هو الجهد الجماعي وتصميم الشعب الكوري على التحرر الاقتصادي وعدم الاعتماد على الغير، الشيء الذي أوصل كوريا إلى مصاف الدول الصناعية، وأصبحت ثالث دولة صناعية في آسيا (بعد اليابان والصين) وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم، و لم تكن المعجزة الاقتصادية الكورية إلا تعبيرًا عن الإرادة القوية والجهود العظيمة التي قام بها الشعب الكوري، فما حدث ليس عملاً خارقًا، لكنه حصيلة جهد ومثابرة وصبر وإصرار وإخلاص وتفانٍ وانتماء وولاء ، وأخيراً فإن قوة الإرادة والعزيمة القوية للشعب الكوري، والإصرار على بلوغ الهدف رغم كل الصعاب كانت أهم باعث للتنمية في كورية.

الخاتمة العامة:

يعتبر النمو الاقتصادي شرطا ضروري لكنه غير كافي لتحقيق التنمية البشرية حيث يسهم الإنصاف والعدالة دورا إيجابيا في تحقيق التنمية البشرية.

ويتضح مما توصلنا إليه في بحثنا أن الدول النامية ما تحتاجه أكثر من مجرد النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة الدخل القومي مع إمكان تحقيق زيادة في مستوى المعيشة أو متوسط دخل الفرد فإنها في حاجــة إلى توجيه قدر كبير من مواردها للاستثمار حتى تحقيق معدل نمو في يفوق معدل نمو السكان، فالنمو الاقتصادي يعني ببساطة مزيدا من النتائج من الناحية الكمية، بينما تتضمن التنمية البشرية زيادته وكذلك تنويعه كما ونوعيا، فالتنمية البشرية إذن أوسع مضمونا من النمو حيث يمكن وصف التنمية، بأنها تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية و خلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع.

وتعد التنمية هدفاً تسعى إليه جميع الدول التي لم تصل إلى مرحلة التنمية وبمعنى آخر التنمية هدف الدول المتخلفة سعياً للوصول إلى مراحل متقدمة، وبما أن الاستفادة من التجارب التنموية لبعض الدول هي حق مشروع واستخلاص العبر والدروس ، وفقاً لذلك فإنه من المفيد استعراض لتجارب التنموية في الدول الناجحة.

استعرضنا تجربة كوريا الجنوبية لتوضيح مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمقومات التي ساعدت على وصولها إلى مستوى متقدم من التنمية.

إن الدارس لعملية التنمية في الجزائر يجد صعوبة كبيرة جدا في تشخيص سليم وموضوعي للوضع الاقتصادي والسياسي وذلك نتيجة غياب قواعد واضحة وضوابط منطقية تحكم الممارسة السياسية ونمط التفاعلات بين مختلف القوى الاجتماعية.

فعملية التنمية في الجزائر لا يمكن فصلها عن بيئتها والتصورات التي ترسم حولها والأدوات التي توفر لتطبيق نظريتها ومقارباتها، لذلك كانت ولازالت عملية التنمية في الجزائر خاضعة لطغيان الأولويات السياسية.

وربما على الجزائر أن تتبع فكرة المؤرخ الاقتصادي الكسندر جيرتشينكرون:

الميزة النسبية للتخلف، هي أن الدول التي تبدأ في التنمية الاقتصادية حديثا تبدأ من حيث انتهى الآخرون، وهي بذلك توفر الوقت والمال والجهد، من خلال الاستفادة من خبرات الدول المتقدمة وانجازاتها العلمية والتقنية، وإتباعها نفس الخطوات التي اتخذتها هذه الدول في المسار الصحيح، كما أن الدول النامية وبسبب قفزها عدة خطوات في مسار التنمية الاقتصادية، فإنها تحقق نمواً اقتصادياً مكثفاً، وتنمو بشكل أسرع من الدول الرائدة.

وعلى العموم تمثل التجربة الكورية نموذجا جيدا ومثالاً يمكن أن يحتذي به في دول العالم الثالث التي تتبنى استراتيجيات التنمية البشرية. لكن النموذج الكوري لا يمكن أن يتم تبنيه كنسخه طبق الأصل في أية دولة، بل لا بد من تكييفه بما يتلائم وخصائص الدولة الثقافية والاجتماعية والتاريخية والاقتصادية، فضلا عن ظروف المحيط الإقليمي والدولي الذي تسعى فيه الدولة لتحقيق أهدافها.

يتطلب وضع استراتيجيات التنمية التدخل الكثيف للدولة لدعم القطاع الخاص، وأحيانا أخرى قد يتطلب إحجام الدولة على التدخل في شؤون هذا القطاع، وبهذا المعنى فانه يجب النظر لعملية التنمية الاقتصادية لا كنموذج مستقر، وإنما كعملية مستمرة تمر بمراحل متعاقبة من التطور والتبدل المستمر.

التوصيات:

1. إعطاء أهمية للإحصاء العام للسكن والسكان وتحليل نتائجه ووضع مخططات للتنمية على ضوء نتائجه.

2. اعتماد الجزائر على قطاع المحروقات بنسبة 85% لا يمنحها مبدأ الأمان في حالة انتهاء هذا المورد ولذلك عليها تنمية القطاعات الأخرى بشكل كبير وإحداث الإصلاحات اللازمة.

3. يجب أن تعتمد الدول النامية والعربية خاصة على سياسة التكتلات الاقتصادية من أجل ضمان قوتها وصيتها على المستوى العالمي، ومواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية والأمريكية والأسيوية.

4. لا يمكن تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في الدولة إلا عن طريق الرقابة على جميع الهياكل الإدارية و كيفية تسيير موارد البلاد بداية من قطاع المحروقات وتليها القطاعات الأخرى.

قائمة المراجع

1) الدكتور علي لطفي، محاضرات في التنمية الاقتصادية، جامعة القاهرة 2001.

2) باهر محمد و منال محمد متولي، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، جامعة القاهرة 1996

3) جيفري ساكس، نحو معدلات أعلى للنمو الاقتصادي في مصر، ترجمة سمير كريم، مراجعة محمود محي الدين، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 1996 .

4) Jean arrous , les théories de la croissans , paris , éditions du seuil, 1999.

5) محمد مدحت، مصطفى ،سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، 1999.

6) Régis bénichi , Marc Nouschi , la croissance aux XIXème et XXème siècles ,2 édition,paris, édition Marketing,1990 .

7) Jean Rivoire , l'économie de marché Que sais-je ? Alger, ed dahleb ,1994 .

8) عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2003/2002

9) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية تطبيقية "، الإسكندرية، 2007 .

10) جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر،2000

11) محمد عبد العزيز عجيمة ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية تطبيقية "، الإسكندرية، 2000.

12) حسين عمر ، الاستثمارات والعولمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2000 ،

13) مصطفى حسين و محمد شفيق، أبعاد التنمية في الوطن العربي ، دار المستقبل للنشر، عمان، الأردن 1995.

14) بوادجقي عبد الرحيم، التنمية الاقتصادية، دمشق سوريا، 1977.

15) محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية " دراسات نظرية تطبيقية "، الإسكندرية، 2006

16) بول باران : ترجمة أحمد فؤاد بليح، الاقتصاد السياسي للتنمية، بيروت، 1971.

17) المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل، دروس في التخطيط الاقتصادي والتنمية، الجزائر 1979 .

18) صلاح نامق – نظريات التنمية الاقتصادية – دار النهضة العربية، القاهرة، 1969.

19) محمد أحمد الدوري – التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983.

20) مدحت محمد العقاد، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.

21) محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.

22) وديع محمد عدنان –مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها من.GNP إلى HDI.

23) حسين عبد القادر صالح، الموارد وتنميتها: أسس وتطبيقات على الوطن العربي، دار وائل للنشر عمان، 2002 .

24) منال طلعت محمود ، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي ، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، 2003.

25) حامد عمار- التنمية البشرية في الوطن العربي –المفاهيم والمؤشرات والأوضاع

26) عادل عبد الله –المؤشرات الاقتصادية في التنمية ومؤشرات الدخول وتوزيع والفقر-مسح التطورات في مؤشرات التنمية ونظرياتها- لمعهد العربي للتخطيط بالكويت-1997.

27) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD- تقارير التنمية البشرية

28) إبراهيم مراد مصطفى الدعمة، التنمية البشرية والنمو الاقتصادي في أقطار مختارة جامعة الموصل 2000.

29) عطوي عبد الله، السكان والتنمية البشرية، دار النهضة العربية ، الطبعة الأولى، بيروت، 2004.

30) جورج القصفي، التنمية البشرية مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى بيروت 1990.

31) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها- دار الشروق- ط1 بيروت - 2001-.

32) DEKKAR N. et autres, La démographie Algérienne face aux grandes questions de société, CENEAP (Centre National d'Etudes et d'Analyses pour la Planification), Alger, (1999).

33) AMOKRANE F. et BOUMGHAR A. Nuptialité et fécondité en Algérie; Etude 2;Analyses Approfondies; Enquête Algérienne sur la santé de la famille; Ministère de la santé; Volume 1; (2005).

34) عمار هلال أبجديات ودراسات في تاريخ الجزائر المعاصرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1995 .

35) أبوبكر بن بوزيد، إصلاح التربية في الجزائر، رهانات وإنجازات، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

36) منتدى البحوث الاقتصادية-مؤتمر قضايا الإصلاح الاقتصادي –مكتبة الإسكندرية- مارس 2004 – مصر- .

37) محمد عوض جلال الدين-التنمية البشرية تطوير القدرات وتعظيم الاستفادة منها في الوطن العربي-المعهد العربي للتخطيط بالكويت 1993.

38) ملخص دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا – لأثر الاجتماعي لإعادة الهيكلة مع التركيز على البطالة – مجلة بحوث اقتصادية عربية - عدد24 -سنة 2001 .

39) روابح عبد الباقي وعلي همال – التقييم الأولي لمضمون ونتائج برنامج التصحيح الهيكلي في الجزائر- الملتقى الدولي حول العولمة و برامج التصحيح الهيكلي والتنمية – جامعة فرحات عباس سطيف 16/15 ماي 1999

40) محمد العريان – باتر يشيا الو نسو جامو– الإصلاح الاقتصادي والعمالة والنمو والقطاع الاجتماعي-ندوة الآثار الاجتماعية للتصحيح الهيكلي –صندوق النقد العربي- أبو ظبي 1996- ص: 15

41)حقائق عن كوريا، وزارة الثقافة والسياحة طبعة 2007.

الملاحق

4- Emploi et Revenu

Tableau 4.1 : Evolution du Produit Intérieur Brut (PIB) par habitant

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Croissance du PIB	4,70	6,90	5,20	5,10	2,00	3,00	3,00
Croissance de la Population	1,53	1,58	1,63	1,69	1,78	1,86	1,91
Croissance du PIB/Habitant	3,17	5,32	3,57	3,41	0,22	1,14	1,09

Sources : - ONS, Commisariat Général à la Planification et à la Prospective (CGPP) pour l'année 2007

Calculs CNES à partir des données de l'ONS et du CGPP

Tableau 4.2 : Structure du PIB en 2007 et 2008

Secteurs	2007	2008
Agriculture	7 ,7	6,5
Hydrocarbures	44,4	45,6
Industrie	4,7	4,4
BTP	8,7	8,8
Services	20,5	19,9
Droits des Douanes	5,6	5,4
Services des Admistrations Publiques	8,4	9,4
Total	100	100

Source : Commisariat Général à la Planification et à la Prospective (CGPP)

Tableau 4.3 : Le Taux de Chômage

Année	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Variation en %	25,7	23,7	17,7	15,3	12,3	11,8	11,3

Sources: - Publication de l'ONS : Enquetes sur le chômage , CGPP pour 2007

Tableau 4.4 : évolution des Transferts Sociaux de l'Etat en 10^9 DA

Année	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Transferts sociaux	315,011	364,773	416,333	428,029	460,484	625,367	838,947	1 083,273

Source: Ministère des Finances

Tableau 4.5: variation de l'indice des prix à la consommation (%)

	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Ensemble	1,40	2,60	3,56	1,64	2,53	3,52	4,40

Source : Publications de l'ONS : Indice des prix à la consommation

Tableau 4.6: variation de l'indice des prix à la consommation par groupe de produits (%)

Rubriques	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
Alimentation –boisson	0,30	3,90	3,74	-0,74	4,30	6,56	7,40
Habillement –chaussures	1,00	0,00	0,28	0,17	-0,28	-0,36	-0,60
Logement –charges	0,00	107,00	1,71	13,43	3,21	0,96	1,20
Meubles et articles d'ameublement	0,40	-0,40	-0,21	-0,28	-0,29	0,17	0,20
Santé- hygiène corporelle	2,60	1,00	-0,01	1,13	1,01	3,02	2,20
Transport et communication	2,90	5,60	10,68	9,81	1,52	-0,46	0,80
Education- culture- loisirs	1,00	0,20	0,84	0,26	0,10	1,86	3,80
Divers	5,80	0,40	3,61	-0,04	0,88	1,73	3,50

Source : Publications de l'ONS : Indice des prix à la consommation

Tableau 3.13 : Nombre d'élèves et d'étudiants bénéficiaires des actions sociales de l'Etat en 2008

Nombre de bénéficiaires	MEN				MESRS
	Total	Primaire	Moyen	Secondaire	Total
Hébergement	51 895	-	34 905	38 125	-
Taux de couverture (%)	1,45		1,34	3,91	
Restauration	3 000 000	2381364	441 200	257 231	1 000 000
Taux de couverture (%)	cantines : 12 000	60,57	16,99	26,39	
Bourses	468 270	-	284 819	183 451	
Taux de couverture (%)	13,11		10,07	15,90	
Primes scolaires	3 000 000				
Taux de couverture (%)	40%				
Transport	Le Ministère de la Solidarité Nationale a mis à la disposition des communes 2000 autobus pour le transport scolaire.				700 000
Taux de couverture (%)					74,57%
Médecine Scolaire	Le Ministère de la Santé à travers 1400 Unités de Dépistage et de Suivi (UDS*) a assuré la couverture de 69% de la population				-

Sources : - Annuaires statistiques 2007/2008

- Audition annuelle du secteur éducation nationale par la présidente de la république –

(*) UDS : Unités de Dépistage et de Suivi médical.

Tableau 3.14 : Répartition des élèves du secondaire par groupe de filières (En %)

Rubriques	1999/2000	2007/2008	2008/2009
- Sciences exactes et technologies	18,80	7,34	10,67
- Sciences de la nature et de la vie.	40,40	34,38	36,78
- Science sociales, humaines, économiques, juridiques et lettres.	40,80	58,27	52,53
Ensemble	100	100	100

Source : MEN - Annuaires statistiques - années scolaires 1999/2000, 2007/2008 et 2008/2009.

Tableau 3.11 : Nombre d'établissements, capacités pédagogiques d'accueil et taux de rentabilisation en 2007

	nombre d'établissement	capacités pédagogiques	Taux d'utilisation
MEN	24 615		-
Public			
- primaire	18 740		TOL : 28
- moyen	4 284		TDP : 37
- secondaire	1 591		TDP : 30
Privé			
- primaire	-	-	
- moyen			
- secondaire			
MSN	276	30000	42,83%
MESRS	59	-	-
FEP	1 480	270 626	158%
Public	943	228 455	181%
Privé	537	42 171	40,19%

Sources : - Annuaires statistiques MEN, MESRS, MFEP – année 2007.

- Données versées par le Ministère de la Solidarité Nationale - année 2007

TOL : Taux d'Occupation des Locaux .

TDP : Taille de la Division Pédagogique.

NB : Le TOL au niveau de la formation professionnelle c'est le taux d'utilisation des capacités pédagogiques par les élèves.
pour le MEN c'est le nombre d'élèves par classe;

Tableau 3.12 : Nombre d'établissements, capacités pédagogiques d'accueil et taux de rentabilisation en 2008

	nombre d'établissements	capacités pédagogiques	Taux d'utilisation
MEN	23 789		
Public			
- primaire	17 552		TOL: 29
- moyen	4 579		TDP : 38
- secondaire	1 658		TDP : 30
Privé			
- primaire			
- moyen			
- secondaire			
MSN	276	30 000	45,70%
MESRS	60	-	-
FEP	1 524	288 218	221,34%
Public	984	244 905	252,56%
Privé	540	43 313	56,11%

Sources: - Annuaires statistiques MEN, MESRS, MFEP – année 2008.

- Données versées par le Ministère de la Solidarité Nationale - année 2008

Tableau 3.4 : Evolution de la parité filles pour 100 garçons dans le système éducatif national.

Années / Secteurs	1998	2002	2006	2007	2008
Enseignement dans le secteur public (1)	**91**	**95**	**98**	**98**	**97**
- Primaire	87	89	90	90	90
- Moyen	89	94	99	97	95
- Secondaire	121	131	136	141	137
Enseignement dans le secteur privé	ND	ND	**82**	ND	**67**
Formation et Enseignement Professionnels *	**80**	**70**	**58**	**56**	**63**
Enseignement Supérieur **	**96**	**116**	**129**	**140**	**149**
- Graduation	104	124	139	144	163
- Post-graduation	49	80	84	93	93
Total système éducatif	**91**	**95**	**98**	**98**	**97**

Sources : - Annuaires statistiques (MEN, MFEP, MESRS) 1998- 2002- 2006- 2007.

- Rapports de la rentrée scolaire 2008/2009 (MEN, MFEP, MESRS).

(1) Non compris les effectifs élèves inscrits dans l'enseignement par correspondance.

ND : non disponibles

(*) y compris les effectifs du secteur privé.

(**) y compris les effectifs inscrits à l'UFC.

Tableau 3.5 :Taux de scolarisation selon le genre et le cycle

Années	1995	1999	2000	2004	2006
Taux brut de scolarisation des 6-15 ans (enseignement obligatoire)	87,92	88,55	90,67	93,85	95,10
Filles	83,05	85,78	88,19	92,35	94,06
Garçons	91,96	91,21	93,07	95,30	96,10
Taux brut de scolarisation des 16-19 ans (enseignement secondaire)	27,10	25,33	33,13	36,86	41,28
Filles	27,91	28,95	37,94	43,34	45,66
Garçons	26,25	21,84	28,50	30,61	37,05

Tableau 3.6 : Taux de scolarisation, d'alphabétisation et d'analphabétisme

Années	1995	1999	2000	2004	2006	2007	2008
Taux brut de scolarisation combiné des 6-24 ans (TBSC)	58,79	58,58	63,22	65,30	68,96	71,27	73,96
Filles	53,26	57,21	62,04	65,79	69,44	71,42	74,11
Garçons	59,80	59,10	63,45	63,91	68,50	71,11	73,78
Taux d'alphabétisation des 15 ans et plus		66,60	67,20	74,00	72,80	73,84	74,90
Filles		55,70	55,70	63,00	64,10	65,68	67,30
Garçons		77,40	77,40	80,00	81,40	81,95	82,50
Indice de Niveau d'Instruction "INI"		**0,639**	**0,659**	**0,711**	**0,715**	**0,730**	**0,746**
Filles		**0,562**	**0,578**	**0,639**	**0,659**	**0,676**	**0,696**
Garçons		**0,713**	**0,728**	**0,746**	**0,771**	**0,783**	**0,796**

Sources : - Annuaires statistiques du Ministère de l'Education Nationale(MEN), du Ministère de l'Enseignement et de la Formation Professionnels (MEFP), et du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique (MESRS) des années concernées,

- Canevas remplis par les institutions administratives formatrices.

Taux d'alphabétisation : Année 2006 : MICS 3 - 2006- ONS- MSPRH ; Année 2007 : estimation DES-CNES

Année 2008 : Résultats au 1/10ème du RGPH 2008- ONS

Taux Brut de Scolarisation Combiné : calcul basé sur les données administratives issues des annuaires statistiques du MEN, MFEP, MESRS, des secteurs formateurs et de la population correspondante

Tableau 3.7 : Taux d'analphabétisme par tranche d'âge selon le genre en 2007

Rubriques	15 ans et plus	15-19 ans	20-24 ans	15-24 ans	25-34 ans	35 ans et plus
Total	26,16	5,14	8,66	7,15	13,27	46,00
Masculin (1)	18,05	3,98	5,54	4,98	6,55	33,41
Féminin (2)	34,32	6,30	11,86	9,36	20,10	58,64
Ecart (2)- (1)	16,27	2,32	6,32	4,38	13,55	25,22

Source : Estimation sur la base de l'enquête Mics 3 -2006 et Résultats au 1/10ème RGPH 2008-ONS.

Tableau A.1. Recensements, enquêtes démographiques et socio-économiques nationales auprès des ménages, enquêtes nationales de fécondité et de santé de 1945 à 2008

Sous-régions et pays	Recensements	Enquêtes des programmes EMF, EDS et MICS et autres enquêtes nationales sur la fécondité ou la santé maternelle et infantile	Enquêtes nationales socio-économiques auprès des ménages[5]	Autres enquêtes nationales sur le mouvement démographique	Autres enquêtes nationales
Asie de l'Est					
Chine	1953, 1964, 1982, 1987, 1990, 1995[a], 2000, 2005[a]	1982, 1988, 1992, 1997, 2001[b], 2006 Annuellement, depuis 1991[b]	1980[d], 1981[d], 1982[d], 1983[d], 1984[d], 1985[d], 1986, 1987, 1988, 1989, 1990, 1991, 1992, 1993, 1994, 1995, 1995-1997[a], 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003	Depuis 1987[d]	2002[7]
Corée du Nord	1993	1998[d], 2000[d]			
Corée du Sud	1949, 1955, 1960, 1966, 1970, 1975, 1980, 1985, 1990, 1995, 2000, 2005	1974[b]			
Japon	1950, 1955, 1960, 1965, 1975, 1980, 1985, 1990, 1995, 2000, 2005	1992, 1997			
Mongolie	1956, 1963, 1969, 1979, 1989, 2000	1998, 2000[d], 2003, 2005[d]	1995[d] 1998(4), 1999, 2001[d], 2005[d]	1994	
Asie du Sud-Est					
Brunei	1947, 1960, 1971, 1981, 1991, 2001				
Cambodge	1962, 1998	1998[c], 2000[c], 2005[c]	1993, 1996, 1997, 1999, 2003		
Indonésie	1961[d], 1971, 1980, 1990, 2000	1976[b], 1987[c], 1991[c], 1994[c], 1997[c], 2000[c][d][e], 2002-03[c], 2007[c]	1976, chaque année de 1979 à 2003, 1993[10], 1997[10], 1998[10]	1985[6], 1995[6]	
Laos	1985[d], 1995, 2005	1994-1995, 1996[d], 2000[d], 2006[d]	1992-1993		2002[7]
Malaisie	1947[11], 1951[12], 1957[13], 1960[14], 1970[15], 1980, 1991, 2000	1974[b]	1976[16], 1988[16]		1999[17] 2002[7]

Tableau A.3. Taux de natalité, de mortalité et d'accroissement naturel de 1950 à 2005

Sous-région[a] et pays	Taux de natalité (p. 1 000)						Taux de mortalité (p. 1 000)						Taux annuel moyen d'accroissement naturel[b] (p. 100)					
	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1990-1995	2000-2005	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1990-1995	2000-2005	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1990-1995	2000-2005
Asie de l'Est	**40,8**	**35,5**	**27,7**	**20,2**	**17,4**	**13,1**	**22,6**	**15,7**	**6,4**	**7,5**	**7,0**	**6,8**	**1,8**	**2,0**	**2,1**	**1,3**	**1,0**	**0,6**
Chine	43,8	38,0	28,6	20,9	18,2	13,6	25,1	17,1	6,3	7,7	7,1	6,6	1,9	2,1	2,2	1,3	1,1	0,7
Corée du Nord	23,8	32,8	30,2	21,6	21,1	15,1	11,8	9,1	6,1	5,1	6,0	9,3	1,2	2,4	2,4	1,7	1,5	0,6
Corée du Sud	37,0	39,1	29,0	21,1	15,9	10,4	16,9	12,5	8,3	6,5	5,6	5,4	2,0	2,7	2,1	1,5	1,0	0,5
Japon	23,7	17,2	19,9	12,9	9,7	9,0	9,4	7,3	6,5	6,1	7,0	8,0	1,4	1,0	1,3	0,7	0,3	0,1
Mongolie	43,7	43,3	41,5	37,6	29,1	19,7	21,7	17,0	13,1	10,0	8,9	6,9	2,2	2,6	2,8	2,8	2,0	1,3
Asie du Sud-Est	**44,2**	**43,9**	**38,2**	**32,0**	**26,0**	**21,3**	**23,4**	**18,7**	**14,1**	**10,2**	**7,8**	**6,7**	**2,1**	**2,5**	**2,4**	**2,2**	**1,8**	**1,5**
Brunei	48,9	43,0	35,1	30,4	28,2	23,6	11,6	9,0	5,9	4,1	3,2	2,8	3,7	3,4	2,9	2,6	2,5	2,1
Cambodge	45,4	44,9	39,9	52,2	41,0	27,5	23,8	20,4	22,5	15,6	11,6	10,0	2,2	2,5	1,7	3,7	2,9	1,8
Indonésie	42,7	44,0	39,1	31,8	24,3	20,7	26,1	21,7	15,9	11,3	8,2	6,6	1,7	2,2	2,3	2,1	1,6	1,4
Laos	49,2	44,9	44,3	43,0	41,4	28,4	22,0	19,9	18,2	16,1	11,9	8,0	2,7	2,5	2,6	2,7	3,0	2,0
Malaisie	45,2	43,2	34,7	32,6	27,8	22,7	19,9	13,3	8,8	6,2	5,0	4,5	2,5	3,0	2,6	2,6	2,3	1,8
Myanmar	47,4	41,7	39,1	31,4	25,3	19,5	27,8	19,9	14,4	11,1	10,3	10,2	2,0	2,2	2,5	2,0	1,5	0,9
Philippines	48,2	43,5	39,3	35,5	31,7	28,1	18,4	12,7	10,4	8,2	6,3	5,1	3,0	3,1	2,9	2,7	2,5	2,3
Singapour	44,4	34,0	21,2	16,7	17,9	10,1	10,6	7,1	5,2	5,4	4,9	4,9	3,4	2,7	1,6	1,1	1,3	0,5
Thaïlande	44,0	43,2	33,7	23,8	18,4	15,4	15,6	12,2	9,2	7,4	7,4	8,6	2,8	3,1	2,5	1,6	1,1	0,7
Timor oriental	47,4	46,8	44,3	44,1	43,0	41,7	34,5	28,3	23,0	23,0	15,4	10,2	1,3	1,9	2,1	2,1	2,8	3,2
Vietnam	42,7	45,9	38,9	33,9	28,2	20,2	23,9	21,1	16,6	11,1	6,9	5,2	1,9	2,5	2,2	2,3	2,1	1,5
Total région	**41,5**	**37,3**	**30,1**	**22,9**	**19,6**	**15,2**	**22,8**	**16,4**	**8,1**	**8,1**	**7,2**	**6,8**	**1,9**	**2,1**	**2,2**	**1,5**	**1,2**	**0,8**

[a] Les moyennes régionales sont des moyennes pondérées par l'effectif de la population de chaque pays.
[b] Les taux annuels moyens d'accroissement naturel ont été calculés et arrondis à partir des taux de natalité et de mortalité.
Source : Nations unies (2006a)

Tableau A.9. Espérance de vie à la naissance et mortalité infantile de 1950 à 2005

Sous-région[a] et pays	Espérance de vie (en années)						Taux de mortalité infantile (p. 1 000)					
	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1990-1995	2000-2005	1950-1955	1960-1965	1970-1975	1980-1985	1990-1995	2000-2005
Asie de l'Est	42,9	51,4	64,2	66,8	69,9	73,2	181	113	56	35	28	24
Chine	40,8	49,5	63,2	65,5	68,7	72,0	195	121	61	38	30	26
Corée du Nord	50,1	56,7	64,0	69,1	70,0	66,7	91	67	44	30	42	50
Corée du Sud	47,5	55,3	62,6	67,1	72,2	77,0	115	70	38	23	14	5
Japon	63,9	69,0	73,3	76,9	79,5	81,9	51	25	12	7	4	3
Mongolie	42,2	48,3	53,8	57,5	61,3	65,0	148	121	98	78	68	45
Asie du Sud-Est	40,9	46,7	52,3	58,7	64,2	68,5	169	134	105	75	51	33
Brunei	60,4	63,0	68,3	71,6	74,5	76,3	68	62	54	14	8	6
Cambodge	39,4	43,4	40,3	51,0	55,8	56,8	165	140	181	116	90	73
Indonésie	37,5	42,5	49,2	56,2	62,7	68,6	201	166	126	89	58	34
Laos	41,9	44,3	46,5	49,8	56,0	61,9	170	155	141	122	89	62
Malaisie	48,5	55,7	63,0	68,0	70,7	73,0	99	63	42	28	15	10
Myanmar	36,3	45,1	53,1	58,1	59,3	59,9	181	140	106	86	81	75
Philippines	47,8	54,8	58,1	62,1	66,5	70,3	134	96	80	61	43	28
Singapour	60,4	65,8	69,5	71,8	75,8	78,8	66	30	19	8	6	3
Timor oriental	30,0	35,0	40,0	39,9	49,2	58,3	264	221	183	183	125	79
Thaïlande	50,8	56,1	60,4	64,6	67,3	68,6	118	83	56	35	21	12
Vietnam	40,4	45,4	50,3	58,8	67,7	73,0	158	130	107	70	38	22
Total région	42,5	50,4	61,5	64,9	68,5	72,0	179	117	67	45	34	27

[a] Les moyennes sous-régionales sont des moyennes pondérées par l'effectif de la population de chaque pays.
Source : Nations unies (2006a).

Tableau A.14. Indicateurs de développement (économie, développement humain et pauvreté)

Sous-région et pays	% de population urbaine en 2004	PIB/hab. ($ PPA) en 2004[a]	% d'analphabètes à 15 ans et plus en 2004	Taux (%) net de scolarisation primaire en 2004	Indicateur de développement humain[b]			Indicateur de pauvreté humaine (IPH-1)[c]	Indicateur sexo-spécifique de développement[d]
					1980	2004	Rang mondial en 2004		
Asie de l'Est									
Chine	39,5	5 896	13,0	–	0,560	0,768	81	11,7	0,765
Corée du Nord	–	–	–	–	–	–	–	–	–
Corée du Sud	80,6	–	–	100	0,746	0,912	26	–	0,905
Japon	65,7	29 251	–	100	0,884	0,949	7	–	0,942
Mongolie	56,6	2 056	1,4	84	–	0,691	116	18,5	0,685
Asie du Sud-Est		20 499							
Brunei	73,1	19 210	8,2	–	–	0,871	34	–	–
Cambodge	19,1	2 423	29,9	98	–	0,583	129	39,3	0,578
Indonésie	47	3 609	11,6	94	0,532	0,711	108	18,5	0,704
Laos	20,3	1 954	32,7	84	–	0,553	133	36,0	0,545
Malaisie	66,3	10 276	11,1	93	0,659	0,805	61	8,3	0,795
Myanmar	30,1	1 027	14,4	87	–	0,581	130	21,6	–
Philippines	61,9	4 614	4,4	94	0,689	0,763	84	15,3	0,761
Singapour	100	28 077	6,9	–	0,763	0,916	25	6,3	–
Timor oriental	26,1	–	–	–	–	0,512	142	–	–
Thaïlande	32	8 090	4,0	–	0,654	0,784	74	9,3	0,781
Vietnam	26	2 745	7,0	93	–	0,709	109	15,7	0,708

[a] Produit intérieur brut par habitant en termes de parité de pouvoir d'achat (PPA) en $; [b] Indicateur synthétique de mesure du développement (IDH), intégrant l'espérance de vie, les taux d'alphabétisation adulte et de scolarisation et le PIB par habitant. Plus il est proche de l'unité, meilleure est la situation ; [c] Indicateur de synthèse de mesure (ISDH) des carences ou insuffisances en matière de santé (mortalité de 0 à 40 ans), d'éducation (analphabétisme des adultes) et de niveau de vie (disponibilité d'eau et malnutrition des enfants de moins de 5 ans). Plus il est proche de 0, meilleure est la situation ; [d] Indicateur basé sur les mêmes critères et type de mesure que l'IDH, mais intégrant les inégalités entre hommes et femmes.
Source : Pnud (2006).

Tableau A.15. Évolution du taux d'analphabetisme et du rapport du taux féminin au taux masculin entre 1980 et 2005

Pays	1980				1990			
	Hommes	Femmes	Ensemble	Ratio F/H	Hommes	Femmes	Ensemble	Ratio F/H
Asie de l'Est								
Chine	21,0	45,6	32,9	2,2	12,8	31,1	21,7	2,4
Corée du Nord	–	–	–		–	–	–	
Corée du Sud	3,2	11,1	7,1	3,5	1,6	6,6	4,1	4,1
Japon	–	–	–		–	–	–	
Mongolie	1,8	4,6	3,2	2,6	1,6	2,9	2,2	1,8
Asie du Sud-Est								
Brunei	14,9	32,6	22,8	2,2	9,0	20,6	14,5	2,3
Cambodge	25,6	60,9	45,4	2,4	22,3	51,2	38,0	2,3
Indonésie	20,9	40,6	31,0	1,9	13,3	27,5	20,5	2,1
Laos	36,2	67,6	51,8	1,9	29,7	57,2	43,5	1,9
Malaisie	20,0	37,7	28,8	1,9	13,1	25,6	19,3	2,0
Myanmar	14,5	34,2	24,4	2,4	12,6	25,8	19,3	2,0
Philippines	11,2	13,2	12,2	1,2	7,8	8,8	8,3	1,1
Singapour	8,7	26,3	17,4	3,0	5,6	16,8	11,2	3,0
Timor oriental	–	–	–		–	–	–	
Thaïlande	7,5	17,4	12,5	2,3	4,7	10,6	7,6	2,3
Vietnam	6,7	18,0	12,7	2,7	6,0	12,9	9,7	2,2

Pays	2000				2005			
	Hommes	Femmes	Ensemble	Ratio F/H	Hommes	Femmes	Ensemble	Ratio F/H
Asie de l'Est								
Chine	7,9	22,1	14,8	2,8	5,9	17,9	11,8	3,0
Corée du Nord	–	–	–		–	–	–	
Corée du Sud	0,9	3,6	2,3	4,0	0,7	2,6	1,6	3,7
Japon	–	–	–		–	–	–	
Mongolie	1,4	1,7	1,6	1,2	1,3	1,3	1,3	1,0
Asie du Sud-Est								
Brunei	5,4	11,9	8,5	2,2	4,6	10,1	7,2	2,2
Cambodge	19,8	42,8	32,0	2,2	18,3	37,7	28,5	2,1
Indonésie	8,2	18,1	13,2	2,2	6,4	14,5	10,5	2,3
Laos	23,8	46,6	35,2	2,0	20,9	41,2	31,0	2,0
Malaisie	8,6	16,6	12,6	1,9	7,0	13,3	10,1	1,9
Myanmar	11,1	19,5	15,3	1,8	10,4	17,2	13,9	1,7
Philippines	4,9	5,2	5,1	1,1	3,9	4,0	4,0	1,0
Singapour	3,8	11,7	7,7	3,1	3,0	9,3	6,2	3,1
Timor oriental	–	–	–		–	–	–	
Thaïlande	2,9	6,1	4,5	2,1	2,3	4,9	3,6	2,1
Vietnam	5,5	9,3	7,5	1,7	5,2	8,0	6,6	1,5

Source : Unesco, Institute for Statistics, « *Adult illiteracy for population aged 15 years and above, by country and by gender 1970-2015* », sur le site internet <http://www.uis.unesco.org/en/stats/statistics/literacy2000.htm>